

على حسب آيته
أستاذ الشريعة الإسلامية
بجامعات القاهرة والخرطوم والكويت

الإصلاح في الشيعة المسلمين

مكتبة
دار الفكر العربي

مكتبة المطبع والنشر
دار الفكر العربي



على حسب إيمانه
أستاذ الشريعة الإسلامية
بجامعات القاهرة والمنصورة والكويت

الفرح في الشيعة الأئمة

مكتبة الملتقى والنشر
دار الفكر العربي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على جليل نعمائه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء
الذي بعثه رحمة للعالمين ، بكتاب كريم : أخرج الناس به من الظلمات إلى
النور ، وهداهم إلى الصراط المستقيم . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن
اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

أما بعد فهذا موضوع « الزواج في الشريعة الإسلامية » : كان من
موضوعات كتابي القديم : « عيون المسائل الشرعية ، في الأحوال الشخصية »
وكان ابتدائي للتدريس في كلية الحقوق بجامعة الخرطوم سنة ١٩٦٥ - فرصة
أنأت لي كتابة موضوع « الفرة بين الزوجين » من ذلك الكتاب - على
نحو يلائم حاجة العصر الذي نعيش فيه . ويفتح أمام طالب العلم باب التفكير
واختيار ما هو أليق بحكمة التشريع وبمحاكاة الشريعة .

ثم كان ابتدائي للتدريس في كلية الحقوق والشريعة بجامعة الكويت
سنتي ٦٨ / ٦٩ - ٧٠ / ٦٩ فرصة أخرى أنأت لي كتابة موضوع الزواج
على الطريقة التي أتجهجها دائماً في التدريس ، من إيضاح المعنى ، في عبارة سهلة
موجزة ، تحفظ على طالب العلم وقته ، وتنبه له السبيل إلى معرفة أدلة الأحكام
الشرعية وحكمة تشريعها ، وتفتح له الباب للتفكير في أن يختار من آراء الفقهاء
ما هو أقوى دليلاً وأهدى سبيلاً ، دون التقيد برأي فقيه خاص ، أو مذهب
بصينه ، وبهذا نتربى فيه ملكة البحث والنقد ، ويعتمد عن التقليد الأعمى ،
والتمسك بالأراء من غير دليل ، ويعتمد نهضت تنقل فيه الدول الإسلامية

من المأمور على مذهب إمام بعينه إلى العمل بما هو أقرب إلى كتاب الله وسنة رسوله ، وإدعى إلى تحقيق المقاصد الشرعية الصحيحة .

وقد كان موضوع الفقرة بين الزوجين أوسع مجالاً لتحقيق هــ ١١٠
الغرض من موضوع الزواج . لأن الناس حين يقدمون على الزواج - يقدمون عليه في فرحة غامرة ، ورغبة ملحة في تحقيق مطلب من أول مطالب الحياة البشرية ، مما يحملهم على استكمال كل مقوماته الشرعية في رضا وإطمئنان ليتمكنوا من تسجيله في الوثيقة الرسمية ، ويصلوا به إلى ما يبتغون .

أما الفقرة فيلازمها في الكثير - شقاق وزعاج يدفع كلا من الزوجين إلى مناوأة الآخر ، ومحاولة الانتصار عليه ، وهنا تتصارع الأهواء ، ويتمنى كل أن يكون القانون في خدمة غرضه وهواه ، ومن هنا ينفتح المجال للكلام في أحكام الطلاق وآثاره ، وفي نقد ما لا يبارى الأهواء الخاصة منها ، ويتمرض لذلك كل من هب ودب ، زهداً فيما شرع الله تعالى لمبادئه من الأحكام من ناحية ، وانتصاراً للمرأة في أكثر الأحوال من ناحية أخرى .

ولا يخرج الناس من ظلمات هذا الاضطراب في الواقع إلا الرجوع إلى شريعة الله السمحة التي تكفلت بتحقيق مصالح الناس ذكوراً وإناثاً في غير محاباة لأحد الفريقين .

ولعل القارئ يجد في موضوع الزواج من التنظيم والتفصيل ، مع الاختصار وسهولة العبارة - ما ييسر على طالب العلم الفهم والتحصيل في وقت قصير ، والله الهادي إلى سواء السبيل ؟

مقدمة

في معنى الشريعة ومكان الأحوال الشخصية منها

الشريعة في اللغة — مكان ورود الماء للغاس والدواب ، كالشريعة
والمشروع والمشرعة ، ثم أُطلقت على ما كلف الله عباده إياه من العقائد
والآداب والأعمال ، من قبيل أن ذلك خطة واضحة موصلة إلى الحياة
المنوية ، كما أن مورد الشرب موصل إلى الحياة البدنية .

ويقال : شرع في الماء — إذا ورد . كما يقال : شرع — إذا سن أحكاما
للعمل بها ، ومن هذا قوله تعالى . « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا
والذي أوحينا إليك » (١) ، وقوله تعالى : « ثم جعلناك على شريعة من الأمر
فاتَّبِعْهَا » (٢) ، وقوله تعالى : « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » (٣) .

والشريعة الإسلامية — ما وضعه الله تعالى من الأحكام في دين الإسلام
الذي بعث به محمداً صلى الله عليه وسلم ، ويقسمها العلماء ثلاثة أقسام :

- ١ — ما يتعلق بالمعقيدة ، ويوضع الكلام فيه « علم الكلام » .
- ٢ — ما يتعلق بتهديب النفوس وتكليفها ، وموضعه « علم الأخلاق » .
- ٣ — ما يتعلق بالأعمال الإنسانية التي تقتضيها علاقة المرء بربه ، أو بمن
حوله ، وذلك « علم الفقه » .

(١) ١٣ : الثورى

(٢) ١٨ : المجاثية

(٣) ٤٨ : المائنة

والفقه في اللغة - مصدر قَفَّ ، كفرج وكرم - إذا فهم وقطن .
وفي عرف الفقهاء - العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية .
وقد جرى المتأخرون على تقسيمه ستة أقسام :

١ - العبادات ، وهي الأعمال التي تقرب إلى الله تعالى خاصة . وتشمل الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، وما يتعلق بها .
٢ - الأحوال الشخصية ، وهي ما يتعلق بنظام الأسرة ، من زواج وفرقة ، ونسب وعدة ، ونفقة وتوارث ، وغير ذلك .

٣ - المعاملات ، وهي التصرفات المالية من بيع وإجارة ورهن وغيرها .
٤ - العقوبات ، وهي ما أُشْرِع من حدود وتميزات وكفارات .
٥ - المرافعات ، وهي ما يتعلق بالحكم في القضايا بين الناس ، من صفة القاضى ، ورفع الدعاوى إليه ، وطرق السير والفصل فيها ، وما إلى ذلك .
٦ - المغازى ، وهي ما يتعلق بعلاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول في السلم والحرب .

وموضع كلامنا من ذلك - « لزواج » وهو أول موضوعات « الأحوال الشخصية » .

الأحوال الشخصية :

وكلمة الأحوال الشخصية - اصطلاح فقهي حديث ، لم يعرف في كتب الفقه القديمة ، إذ كان ما يطلق عليه « الأحوال الشخصية » الآن - داخلاً في قسم المعاملات .

ولعل أول من وضع هذا الاسم لمجموعة من أحكام المعاملات - المرحوم محمد قدير « باشا » ، الذي ألف في أواخر القرن الماضي عدداً من كتب الفقه على

مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله ، في صورة مواد قانونية ، ليرجع إليها القضاة في يسر وسهولة ، إذ كان هذا المذهب هو المعمول به في تركيا ومصر ، ومن هذه الكتب كتاب « الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية » الذي اشتمل على أحكام الزواج والطلاق وما يتعلق بهما ، والميراث والوصية والهبة ، والحجر وما يترتب عليه .

وحينما أنشئت بمصر المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥ م والمحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ م - قُصِرَ اختصاص المحاكم الشرعية - التي كان اختصاصها شاملا كل أنواع المنازعات - على الأحكام المتعلقة بالأسرة وحقوقها وما يتعلق بها ، وأخذت المحاكم الشرعية والأهلية تنافسان الاختصاص ، وتختلفان فيما يدخل في مدلول « الأحوال الشخصية » ليكون من اختصاص المحاكم الشرعية وملا يدخل فيه فيكون من اختصاص المحاكم الأهلية ، واستمر الخلاف يظهر حيناً ويختفي أحيانا حتى قُطِعَ دابره بصدر قانون تنظيم القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، الذي تعرض لبيان المراد بالأحوال الشخصية في المادتين ١٣ ، ١٤ منه .

وقد نصت المادة ١٣ - على أن الأحوال الشخصية تشمل المنازعات والمسائل المتعلقة بحالة الأشخاص وأهليتهم ، أو المتعلقة بنظام الأسرة ، كالخطبة ، والزواج ، وحقوق الزوجين وواجباتهما والمهر ونفقة الزوجية والطلاق والتفريق بينهما ، والنسب وأحكامه ، ونفقة الأقارب ، والولاية ، والوصاية والحجر والقيامة ، والنظر في أمر المفقود والغائب ، وما يتعلق بالوارث والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت .

ونصت المادة ١٤ - على أن الهبة تعتبر من الأحوال الشخصية في حق غير المصريين إذا كان قانونهم يعتبرها كذلك . -

ثم صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء نظام الوقف على غير الخيـرات .

ثم القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ خاصا بالنظر على الأوقاف الخيرية وتمـديل مصارفها .

ثم القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإنهاء المحاكم الشرعية والمالية .

الزَّوْجُ

معناه :

هو في اللغة الأزواج والاقتران والارتباط . يقال . زوج الرجل إله .
إذا قرن بعضها إلى بعض . ومنه قوله تعالى : « وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ » (١)
أى قُرِنت بأبدانها يوم البعث ، وقوله تعالى : « احشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا
وَأَزْوَاجَهُمْ » (٢) ، أى وقرنائهم الذين كانوا يزيفون لهم الظلم ويغفرونهم به .
ويدخل في هذا المعنى اقتران الرجل بالمرأة وارتباطها بها للاقتناس
والاستمتاع والتناسل ، وقد ذاع استعمال الزواج في هذا المعنى حتى أصبح
سابقاً إلى الفهم ، ومنه قوله تعالى : « فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَا كَهَا » (٣)
وقوله تعالى : « كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ » (٤) .

وتنتصل كلمة النكاح في معنى الزواج ، وهو الكثير في لغة القرآن
الكريم ، ومنه قوله تعالى : « وَلَا تَمْرُقُوا عُقَدَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ
الْكِتَابُ أَجَلَهُ » (٥) ، أى عقدة الزواج ، وقوله سبحانه : « فَانكِحُوا مَا طَابَ
لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » (٦) ، أى فتزوجوا ما طاب ، وقوله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا
الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ » (٧) ، أى لا تزوجوا المشركات . . . الخ .

(٣) ٢٧ : الأحزاب

(٦) ٣ : النساء

(٢) ٢٦ : الصافات

(٥) ٢٣٥ : البقرة

(١) ٧ : التكاوير

(٤) ٥٤ : النحل

(٧) ٢٢١ : البقرة

عناية الإسلام بأمر الزواج :

عنى الإسلام بالملاقة الزوجية فوق عنايته بأية علاقة إنسانية أخرى ،
وأهم بكل مرحلة من مراحل هذه العلاقة .

فتمرض للخطبة التي تعارف الناس تقديمها على عقد الزواج ، وبين
مَنْ تَحِلُّ وَمَنْ تَحْرُمُ ، قال تعالى : « وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ
خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَفْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ » (١) ، وقال صلى الله عليه وسلم
« لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَتْرَكَ الْخُلَاطَبُ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهُ »
وبين مَنْ يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا مِنَ النِّسَاءِ وَمَنْ يَحْرُمُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :
« وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ . إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً
وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ، حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ . . . » (٢) .

وَقَدَّرَ عِدَدَ أَزْوَاجِ الرَّجُلِ عَلَى أَرْبَعٍ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « فَانْكِحُوا مَا طَابَ
لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَمْلِكُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ
أَيْمَانُكُمْ . ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا » (٣) .

وَأَوْجَبَ أَنْ تُبْنَى الملاقة الزوجية على عقد أو اتفاق يَرْضَى فِيهِ
الزَّوْجَانِ بِالِاقْتِرَانِ الدَّائِمِ وَيَتَاهَدَانِ عَلَى أَدَاءِ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا فِيهِ مِنْ حَقِّقٍ ،
وَمَنْعَ التَّافُتِ فِيهِ قَصْدًا إِلَى بَقَائِهِ وَدَوَامِهِ ، وَمُسَيَّرَةً عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْعُقُودِ
الْمُتَّالِقَةِ بِالْمَالِ ، كَالْبَيْعِ وَالْهِبَةِ وَالْإِجَارَةِ وَغَيْرِهَا ، لِأَنَّهُ عَقْدُ أَزْوَاجٍ بَيْنَ ذَكَرٍ
وَأُنْثَى مِنَ الْآدَمِيِّينَ ، فَهُوَ مَتعلق بِذَاتِ الْإِنْسَانِ الَّذِي كَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ :
« وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ » (٤) ، وَلِهَذَا سَمَّاهُ مِيثَاقًا غَلِيظًا فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ :
« وَآخِزْنِ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا » (٥) .

(١) ٢٣٠ : البقرة (٢) ٢٢ — ٢٤ : النساء (٣) ٣ : النساء .

(٤) ٧٠ : الأسراء . (٥) ٧١ : النساء .

: وَبَيْنَ مَا يَرْتَبِ عَلَيْهِ مِنْ حَقُوقٍ وَوَاجِبَاتٍ لِكُلِّ الزَّوْجَيْنِ قَوْلٌ : «وَلَمَنْ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَرْوُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ» (١) ، وَبَيْنَ هَذِهِ الدَّرَجَةِ فِي قَوْلِهِ سَبْعَانَهُ : «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِنَفْسٍ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاجْعِرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَ سَبِيلًا إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيًّا كَثِيرًا» (٢) .

وَوَصَّ الْأُصُولَ لِلْحَفَازِ عَلَيْهِ ، فَأَمَرَ كُلًّا مِنْهُمَا بِحَسَنِ مَعَاشَرَةِ الْآخَرِ ، وَشَكَلَ الرِّجَالَ فِي شُعُورِهِمْ بِكَرَاهِيَةِ أَرْوَاجِهِمْ أَحْيَانًا ، فَقَالَ تَعَالَى : «وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَرْوُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْمَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرٌ كَثِيرًا» (٣) ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَا يَفْرَكُ» (٤) مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةٌ ، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ ، وَحَبَّبَ إِلَى الْمَرْأَةِ إِرْضَاءَ زَوْجِهَا بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَيْسًا امْرَأَةٌ مَانَتْ وَزَوْجُهَا رَاضٍ دَخَلَتْ الْجَنَّةَ» . وَأَوْجَبَ عَلَى الزَّوْجَيْنِ الْعُنَايَةَ بِشِعْرَةِ زَوَاجِهِمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَنْمِ الرِّضَاعَةُ ، وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَرْوُوفِ . لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا نَفْسَهَا وَلَا تَنْصَرُّ وَالِدَةٌ بَوْلَها وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بَوْلُهُ» (٥) .

ثُمَّ قَدَّرَ مَا لَا يَدُ مِنْ وَقْعِهِ بَيْنَ بَنِي الْإِنْسَانِ مِنْ خِلَافٍ ، فَحَثَّمَا عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ بِإِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنِهِمَا إِنْ اسْتَطَاعَا ، قَالَ تَعَالَى : «وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاصًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلَحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ» (٦) فَإِنْ عَجَزَا بَعَثَ وَلِيَّ الْأَمْرِ مِنْ أَهْلِهِمَا مَنْ يُصْلِحُ بَيْنَهُمَا ،

(١) البقرة : ٢٢٨	(٢) النساء : ٣٤	(٣) النساء : ١٩
(٤) فرك - كلم - كره	(٥) البقرة : ٢٣٣	(٦) النساء : ١٢٨

قال تعالى : « وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يُريدَا إصلاحاً يوفى الله بينهما إن الله كان عليماً خبيراً » (١) .

فاذا لم يُجدد كل ذلك في إصلاح ذات بينهما فقد تبين أنه لا مصلحة للأمة ولا للأمة في هذا الارتباط ، ولهذا شرع الله الطلاق في أضيق الحدود دفعاً للمضار التي تنشأ من اجتماع الزوجين على بغض وكرهة ، وجعله الرسول صلى الله عليه وسلم أبغض الحلال إلى الله في قوله : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » .

وقدّر الشارع ما قد يقع فيه المطلق من خطأ وسوء تقدير يورثان حسرة ونداما ، فجعله على مرحلتين ، للزوج في كل منهما أن يعيد أمراته إلى الزوجية ، فقال تعالى : « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » (٢) .

وبين ما يترتب على الفرقة بين الزوجين بطلاق أو وفاة من حقوق وواجبات ، قال تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » (٣) . وقال سبحانه : « والذين يتوَفَّونَ منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً » (٤) ، وقال تعالى : « لا تُخسِرْهُنَّ من بيوتهن ولا يُخسِرْنَ إلا أن يأتين بفاحشة مبينة » (٥) ، وقال تعالى : « أسكنوهن من حيث سكنتم من وجَدِكُمْ ولا تُضَارُوهُنَّ لتضيّقوا عليهن » (٦) ، وقال سبحانه : « والمطلقات متاع بالمعروف حَقاً على المتقين » (٧) ، وقال تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهن متاعاً إلى الحول غير إخراج » (٨) .

(١) : النساء .	(٢) : البقرة . ٢٠٩	(٣) : البقرة . ٢٣٨
(٤) : البقرة . ٢٣٤	(٥) : أول سورة الطلاق	(٦) : الطلاق . ٦
(٧) : البقرة . ٢٤١	(٨) : البقرة . ٢٤٠	

.. وهكذا لم يدع الشارع أمراً من أمور العلاقة الزوجية وما يتصل بها أو يترتب عليها إلا بين حكمه .

الحث على الزواج :

رَغَّبَ الإسلام في الزواج وحث عليه في الكتاب والسنة :

فما ورد من ذلك في الكتاب الكريم :

قوله تعالى : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة . إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » (١) .

وقوله تعالى : « والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من

أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات ، أفبالباطل يؤمنون وبنيمة الله هم يكفرون » (٢) .

وقوله تعالى : « وأنكحوا الأيامى (٣) منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم . إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله . والله واسع عليم » (٤) .

ومما ورد منه في السنة :

قوله صلى الله عليه وسلم : « يامعشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج (٥) ، فإنه أغنى للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء (٦) » .

فإنه له وجاء (٦) .

(١) الروم : ٢١ (٢) النحل : ٧٣

(٣) الأيامى — جمع أيم ، وهو من لا زوج له ذكر أو كان أو أيم .

(٤) النور : ٢٢ (٥) قال الصنعاني في سبل السلام (ص ١٤٨ ج ٣) :

اختلف العلماء في المراد بالباءة ، والأصح أن المراد بها الجماع ، ففطره — من استطاع منكم الجماع فقدرته على مؤنة النكاح فليتزوج ، ومن لم يستطع الجماع لجزء من مؤنته .. الخ .

(٦) وجاء — أي لاطمئنان الشهوة .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا تزوج العبد فقد استكمل نصف دينه ، فليبق الله في النصف الثاني » .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « الدنيا متاع ، وخير متاع الدنيا للمرأة الصالحة » .
سر عناية الدين بأمر الزواج وحسنه عليه :

الإنسان بين مخلوقات الله في هذا الكون العظيم - مخلوقٌ عجيب ، كرمه الله ، وفضله على كثير من خلق ، وميزه بالعقل والارادة والاستعداد لاكتساب العلوم والمعارف ، وخلق له ماعلى وجه الأرض وما في باطنها ، وجعله خليفة لها فيها ، ومكنه من السير في مناكبها ، وارتياح أرجائها ، والكشف عن أسرارها ، والانتفاع بخيراتها ، قال تعالى : « ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفصلناهم على كثير من خلقنا تفضيلاً » (١) . وقال تعالى : « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً » (٢) ، وقال تعالى : « وإذا قل ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا : أنجمل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك ؟ قال : إني أعلم ما لا تعلمون » (٣) ، وقال سبحانه : « قل سيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة الذين من قبل ، كان أكرمهم مشركين » (٤) ، وقال تعالى : « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » (٥) . وإذا كانت هذه منزلة الإنسان بين المخلوقات ، وهذا شأنه في الوجود - فليس عجيباً أن يرعاه الله بعنايته ، ويُسِّدّه بالقوانين التي تنظم علاقة بعضه ببعض ، وأعلى من هذا شأنه رعاية الله تعالى له بهذيب إنسانيته وتنظيم علاقته به ، ثم تنظيم علاقته البشرية التي هي مفشاً وجوده ، والتي تضمن لثبوته البقاء - على الوجه الأكمل - إلى الأمد الذي أراده الله لبقاء هذا العالم .

(١) الإسراء : ٧ (٢) البقرة : ٢٩ (٣) البقرة : ٣٠ (٤) الروم : ٢٢ (٥) الله .

ولا ريب أن في العناية بهذه العلاقة نفساً للأفراد والأمم وللصحة الإنسانية:

١ - ففي الزواج للأفراد غذاء عاطفة فطرية ، يؤدي بها الحرمان إلى السامة واستئصال الحياة ، أو إلى الخوح وتجاوز الحدود المعقولة ، وتؤدي بها الإباحة المطلقة إلى الانحلال والتحلل من قيود الفضيلة . وإشباعها على نحو من الاعتدال يحفظ للفروج والأعراض حرمتها ، ويصونها عن التبذل والامتهان ، كما يصون للأبصار وقارها وعفتها ، ويكف النفوس عن التماهى في تناول الشهوات ، وبذلك يمهّد لها سبيل الفضيلة ، ويوجهها إلى الكمال الذى أعدها الله تعالى له ، قال تعالى بعد بيان المحرمات : « وأحل لكم ما وراء ذلكم أن يبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين » (١).

وقال صلى الله عليه وسلم : « يا معشر الشباب ، من استطاع منكم البائة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج » .

٢ - والزواج أساس بناء الأسرة ، التى لا تسعد إلا بحسن العلاقة بين الزوجين ، ولا يتم ذلك إلا بوقوف كل منهما عند حده ، ومعرفة ماله وما عليه من قانون مهيب ، يستمد سلطانه من السيطرة على الغماز ، ليكون إلى القلوب أنفذ ، وتكون النفوس إليه أطوع .

ولهذا لا يمدد الزواج عند أكثر الأمم إلا فى رعاية دينية .

٣ - أما الجماعة الإنسانية فأن بقاءها على الوجه اللائق بالإنسان لا يتم إلا إذا جرى أمر الزواج فيها على أسس مشروعة ، وفى حدود موضوعة ، لأن بقاء النوع على أى وجه - يمكن أن يكون بالإباحة المطلقة كما تبقى أنواع الحيوان ، ولكن هذا لا يلائم منزلة الإنسان العاقل للتطلع إلى الكمال .

فإن الإباحة المطلقة تؤدى إلى التراجع على النساء ، وهذا يؤدى إلى التباغص والتشاحن والتقاتل .

وبالإباحة لا يكون للأولاد أباء معروفون يُسْتَوْن بتربيتهم ويُسألون عنهم ، فيكون ما لهم الضياع ، وإذا قامت الدولة بتربيتهم كما يقال - فقدت التربية عاملين هامين من عوامل كمالها وسموها :

أولهما شعور الولد بحط الأبوة والأمومة ، وبحرماته من ذلك ينشأ فظاً غليظ القلب . ويُحرم الجماعة الإنسانية أم أسباب سعادتها ، وهو عاطفة الرحمة والشفقة .

ثانيهما تنافس الأسر في تربية الأولاد ، كل يريد لولده الرقي والتقدم في الحياة . وهى قضية العناية بالملك الخاص فوق العناية بالملك المشترك ، التى هى فطرة فطرية الإنسان عليها ، وليس من اليسر ولامن الخير انتزاعها منه .

ولاشك أن انقطاع الرء عن أسرة ينسب إليها ويمتزجها ويحرص على سمعتها وكرامتها - يجعله فرداً مقطوع الأواصر ، لا يبالي بما يصنع . إذ ليس له سب يرتفع به عن الدنابا ، ويتأى به عما يندس شرفه وشرف أسرته وما أيسر ارتكاب الجرائم وأكثرها بمن خصيتهم الأيام . وحرمتهم عطاف الأبوة وحنان الأمومة .

صفة الزواج الشرعية :

يراد بالصفة الشرعية ما يحكم به الشارع على أفعال الإنسان أو أقواله ، من وجوب ، أو حرمة ، أو نذب ، أو إباحة ، أو غير ذلك .

وصفة الزواج الشرعية تختلف باختلاف حال الزوج في طبيعته البشرية وقدرته المالية .

١ - فيكون سنة مؤكدة إذا كان المرء قادراً على مطالب الزواج المالية،
بثروة في يده ، أو عمل يقدر عليه ، متدلل الطبيعة البشرية ، واثقاً من إقامة
العدل في معاملة زوجه . وهذا هو الكثير في أحوال الناس . ويثاب حينئذ
عليه إذا نوى به تحصين النفس وتحصيل الولد .

وأيضاً أحبُّ إلى الله عند التعارض؟ أم التفرغ للعبادة ؟ .

نقل عن الشافعي رحمه الله أن التفرغ للعبادة أحب ، لأن الله تعالى مدح
يحيى عليه السلام بقوله سبحانه : « سيداً وحصوياً » ، والحضور من يختبئ
النساء مع القدرة على قربانهن .

والصحيح عند جمهور الفقهاء أن الزواج أفضل .

وما روى عن الشافعي مردود بحال النبي صلى الله عليه وسلم وقاله :
أما حاله - فما هو معلوم بالضرورة تزوجه صلى الله عليه وسلم عدداً
من النساء ، وبقاؤه على ذلك حتى المات .

وأما قاله - فنه ما روى في الصحيحين أن نفرأ من أصحابه سألوا عن عبادته
في السر، فلما أخبروا كأنهم تكالوها ، فقالوا : وأين نحن من النبي صلى الله عليه
وسلم ، قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر . فقال أحدهم : أما أنا فاني
أصل الأيل أبداً . وقال آخر : وأما أصوم الدهر ولا أفطر ، وقال آخر :
وأنا أعزل النساء ، فلا أتزوج أبداً ، فجاء إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال : « أنتم الذين قلتم كذا وكذا ، أما والله إنى لأخشاكم الله واتقاكم له .
لكنى أصوم وأفطر ، وأصل وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي
فليس مني » .

وهذا نص صريح قوى فى موضوع النزاع .

أما المحصور فهو البائع فى حبس نفسه عن الشهوات والمحارم ، وإذا سلمنا أنه المانع نفسه من قربان النساء مع القدرة — قلنا : إن هذا كان أفضل فى تلك الشريعة فقط ، إذ لو كان أفضل فى شريعتنا ما أقر الله صلى الله عليه وسلم على خلافه مدة حياته ، ولا تبرأ من فاعله .

قال السكالم بن الإمام رحمه الله : «ومن تأمل مايشتمل عليه النكاح من تهذيب الأخلاق ، وتوسعة الدأطن بالنعمل فى معاشره أبناء النوع ، وترية الولد ، والقيام بمصالح المسلم العاجز عن القيام بها ، والنفقة على الأقارب والمستضعفين ، وإعفاف الحرم ونفسه ، ودفع الفتنة عنه وعمن ، ودفع التقدير عنهم بحبسهن لكفائتهن مؤنة بسبب الخروج ، ثم الاشتغال بتأديب نفسه ، وتأهيله للميودية ، ولتكون هى أيضاً سبباً لتأهيل غيرها ، وأمرها بالصلاة — فان هذه الفرائض كثيرة — لم يكدر يقف عن الجزم بأنه أفضل من التنخل^(١)»

٢ — ويكون الزواج واجباً إذا كان المرء قادراً على مطالبه المالية ، واثقاً من إقامة المدل فى معاملة المرأة ، ولكنه يخشى الوقوع فى الزنا لو لم يتزوج .

٣ -- ويكون فرضاً إذا كان قادراً على المطالب المالية ، واثقاً من إقامة المدل فى المعاملة ، ومتحققاً من الوقوع فى الزنا لو لم يتزوج .

٣ — ويكون مكروهاً إذا كان قادراً على المطالب المالية ، معندل الطبيعة البشرية ، ولكنه يخشى أن يجرور فى معاملة امرأته إن تزوج .

• — ويكون حراماً إذا تحقق من الوقوع فى الجور لو تزوج .
وقد افترضوا أن يجتمع فى المرء خوف الوقوع فى الزنا وخوف الجور ،

تقدموا اعتبار خوف الجور لأن ضرره يتعدى إلى غير القائم به ، وجعلوا الزواج في هذه الحالة مكروها ، وأوجبوا على من ابتلى بهذا أن يجاهد نفسه حتى لا يقع فيما حرم الله من الزنا .

وقول : إن السلم الذي تربى على مبادئ الإسلام لا ينبغي أن يفسد مزاجه إلى حد اجتماع هاتين الرذيلتين فيه ، وعليه أن يجاهد نفسه ليعتد عن كل ما حرم الله .
اختيار المرأة :

المرأة رئيسة البيت ، لأنها راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتهما ، وهي عماد نظام الأسرة ومبعث سعادتها ، فإذا كانت صالحة أقامت بيتها على نظام وطيد ، وبثت فيه روح الحياة ، وملأته بأسباب السعادة ، وعنت بتربية أولادها ، فبثت فيهم كل خلق حميد ، وعودتهم كل عادة حسنة ، وجنبتهم سيئ الأخلاق وقبيح العادات . وإذا كانت فاسدة بذرت فيه بذور الفساد ، وزودت أولادها للحياة بأسوأ زاد ، فكان لزاماً أن يُسنى الزوج باختيار زوجه . وقد حدث النبي صلى الله عليه وسلم على هذا فيما روى عن عائشة رضي الله عنها أنه قال : « تخيروا لنطفكم ، وانكحوا الأكفاء » (١) .

وأمتن أبو الأسود الدؤلي على بنيه باختياره أمهم عفيفة كريمة الخلق إذ قال لهم لقد أحسنت إليكم صفاراً وكباراً وقبل أن تولدوا . فقالوا : وكيف أحسنت إلينا قبل أن نولد ؟ قال : فخرت لكم من الأمهات من لا تُسبون بها ، وأنشد الرايشي في هذا المعنى :

وأول إحسان إليكم تخييري
للاجدة الأعراق بادٍ عفاها

ومن أم ما ينبغي أن يراعى في المرأة :

١ — أن تكون من الصالحات ذوات الدين والخلق ، تكون أمينة عفيفة حسنة العشرة ، فمن أبى حريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تَنكِحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعٍ : لِمَالِهَا ، وَلِحَسْبِهَا ، وَلِجَاهِهَا ، وَلِدِينِهَا ، فَانْظُرْ بِذَاتِ الدِّينِ وَالْخَلْقِ تَرَبْتَ بِذَاكَ » (١) .

٢ — أن تكون كريمة المنصر ، طيبة الأرومة ، لتكون حميدة الطباع محبة لزوجها ، رحيمة بولدها ، حريصة على ما فيه صلاح بيتها ، فقد روى عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تَزَوَّجُوا فِي الْعَجْرِ الصَّالِحِ ، فَإِنَّ الْمَرْقَ دَسَّاسٌ » (٢) ، وروى عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « مَنْ أَرَادَ أَنْ يُلْقِيَ طَاهِرًا مُطَهَّرًا فَلْيَتَزَوَّجِ الْخَزَاءُ » (٣) ، أَيْ كَرَامِ الْأَصُولِ .

وعن أبى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ صَالِحٌ نَسَاءُ قُرَيْشٍ ، أَحْنَأُ (٤) عَلَى وَلَدٍ فِي صَفَرِهِ ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ » (٥) .

وروى عن أكنم بن صفيق أنه قال لولده : يَا بَنِيَّ ، لَا يَحْمِلَنَّكُمْ جَهْلُ النِّسَاءِ عَنْ مِرَاحَةِ النَّفْسِ (٦) ، فَإِنَّ الْمُنَاكِحَ الْكَرِيمَةَ مَدْرَجَةٌ لِقُشْرَفِ .

٣ — أن تكون — في نظر المخاطب — جميلة حسنة الوجه ؛ لتحصل بها المحبة ، ويتم الإحسان ، وتسد النفس .

(١) ٧ ج ٣ : الترغيب والترهيب (٢) ٢٨ ج ٢ : الاحياء لفتزال

(٣) ٣٠ ج ٣ : الترغيب والترهيب (٤) المائة التي تدع الزواج لترعى أولادها البني

(٥) ذات يده — ماله وثروته (٩٩ ج ٩ : فتح الباري)

(٦) مراحة السب تناؤه وسقاؤه

٤ - أن تكون بكرًا ، لتكون الحبة بينهما أقوى ، والصلوة أوثق ، قال جابر رضى الله عنه : لما تزوجت قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تزوجت ؟ قلت : تزوجت فيها . فقال : « هَلَا بَكَرًا تَلَاعِبَهَا وَتَلَاعِبُكَ » (١) .

٥ - أن تكون ولودًا ، ليتحقق بها الغرض الأسمى من الزواج وهو النسل ، فمن معبِقل بن يسار أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال : إني أصبت امرأة ذات حسن وجمال ، وإنها لا تلد ، أفأتزوجها ؟ قال : لا ، ثم أتاه الثانية ، فنهاه ، ثم أتاه الثالثة ، فقال : « تزوجوا الودود الودود ، فإني مكاثر بكم الأمم » (٢) .

٦ - وقد كانوا يستحبون تزوج الفرائب ويرون ذلك أنجب للولد ، وأقوى للبدن ، وأبهى للفاقة ، فمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال لبنى الدائب - وقد اعتادوا الزواج بقريباتهم - « قد ضُويْتُمْ » (٣) ، فانكحوا فى الفرائب ، وقال الأصمى : « بنات العم أصبر ، والفرائب أنجب ، وما ضرب رؤوس الأبطال كابن الأعجمية » ، ولعل هذا لما بين الزوجين القربين من الألفة التى تكون من أسباب ضعف الميل وفتور الرغبة ، ولأن الزواج بالفرائب يُفدِّى النسل بطباع وغرائز وأذواق يزداد بها قوة وحسناً ، فهو أشبه بقطعهم نوع من أشجار الفاكهة بنوع آخر يزيده بركة وجودة .

تعارف الزوجين قبل الزواج :

أعظم المقود خطراً فى حياة الإنسان عقد الزواج ، لأن موضوعه هو الإنسان نفسه ، وهدفه الحياة الإنسانية السعيدة الدائمة بين الزوجين ، والنسل الذى يبقى به النوع ، فن الحزم والكيس ألا يُقدم الرجل على الزواج بامرأة

(١) ٢٥٨ - ٤ : تيسير الوصول (٢) ٣٠٧ - ٢ : الرغبة والترهيب

(٣) ضويتم - كفويتم - حزلم وضعتهم

والأترضى المرأة برجل زوجها - إلا بمد أن يعرف كل منهما من صفاته صاحبه الخَلْقِيَّة والخُلُقِيَّة ما يرضى به ويطمئن إليه ؛ ليقوم الزواج على أساس متين ، تُرَجَى معه المشرَّة الحسنة الدائمة .

طريق المعرفة :

وحياة الرجل مبنية على البروز والظهور بالسعى للعمل ، والتردد على الأماكن العامة والجلعات المختلفة ، فيسهل على المرأة أن تراه ، ويسهل عليها وعلى ذويها بالسؤال عنه - كما يسهل عليهم بمخالطته - أن يعرفوا من صفاته الخِلَاقِيَّة والخُلُقِيَّة ومن منهجه في الحياة - ما يصلح أساسا لقبوله أو رفضه ، ولا يزال الناس يعتمدون على هذا في اختيار من يزوجه نساءهم .

أما المرأة فحياتها في الكثير مبنية على السر والقرار في البيت ، وتَصَدُّ النظر إليها محرم ، وقد يَصْدُ الإقدام على تعرف شأن من شئونها ، أو على تعمد رؤية ما جرت العادة بستره من بدنها - عدوانا على الشرف وانها كما للحرمة ، فما السبيل إلى معرفة حالها ؟

النظر إلى المخطوبة :

إن من صفات المرأة مالا يُعْرَف على حقيقته إلا بالنظر إليها ، وهو جالها وسماتها الخِلَاقِيَّة التي تنم في الكثير عن بعض صفاتها الخُلُقِيَّة ، والجمال أمر نسبي يختلف باختلاف أذواق الناس وميولهم ، ولهذا أباح الشارع للرجل ، بل حثه - على أن ينظر بنفسه ويكرر النظر إلى من يريد الزواج بها ، فمن المنيرة بن شعبة رضى الله عنه أنه خطب امرأة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « انظر إليها ، فإنه أحرى أن يُؤَدَمَ بينكما » ، أى فإنه أدعى إلى أن يُيسَّرَكَ بينكما ، فتجتمعا على وفاق وخير ، وتعاونوا على ما فيه صلاح أمركما .

وعن جابر رضى الله عنه أنه قال (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها
خفيفمل » ، قال جابر : فضطبت جارية ، فكنت أعجباً لها حتى رأيت منها ماديها
إلى نكاحها ، فتزوجتها) . . .

وقد اختلف العلماء فيما يباح النظر إليه من المخطوبة :
فقليل ينظر إلى الوجه والكفين فقط ، ليستدل بالوجه على مقدار جمالها ،
وبالكفين على مقدار لين البدن ورخصته .
وقيل ينظر إلى مواضع اللحم منها ، كالقراعين والساقين .
وقيل ينظر إلى ما تتيحه الفرصة له من أجزاء بدننها .

والحديث مطلق يبيح للمرأة أن ينظر إلى ما يتهيأ له مما يدعوه إلى التزوج
بها ، ويسدُّ ما فعل جابر على أن رضا المرأة ليس شرطاً في إباحة النظر إليها .
ويرى الشافعي رضى الله عنه أن تكون رؤية المخطوبة — قبل خطبتها ،
فإن رأى منها ما يدعوه إلى نكاحها خطبها ، وإلا أعرض عنها من غير إيذاء لها
أو قوديوها ، وأكثر الناس الآن يفعل ذلك ، وهو أقرب إلى الخلق الكريم .

ومن صفات المرأة ما لا يعرف إلا بالبعث والتحرى ، كطيب أرومتها ،
وحسن خلقها ، وتمسكها بدينها ، وبيكارتها ، واستعدادها للولادة . ويعرف
هذا بمعرفة أسرتها وما استفاض من الأخبار عنها ، ولهذا استحب كثير
من العلماء أن تكون المرأة من بيئة طيبة ، وأسرة عادات نساءها صالحة ، قال
الدهلوى رحمه الله في « حجة الله البالغة » : « ويستحب أن تكون المرأة من
بيئة طيبة ، وأسرة عادات نساءها صالحة ، فإن الناس معادن كعائد الذهب
والفضة ، وعادات القوم ورسومهم غالبية عليهم بمنزلة الأمر للجبول عليه » .

الخلوة بالخطوبة :

لا مانع من جلوس الرجل إلى من يريد خطبتها ، وتبادل الحديث معها مع وجود محرم من محارمها ، أما الخلوة بها فقد نهى الدين عنها ، ولم يبيحها لغير زوجين أو محرمين ، فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا يخلون أحدكم بامرأة إلا مع ذي محرم ، وقال : « لا يخلون رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما » .

وانفرادها في زيارة الأقارب أو ارتياد لدور اللهو قصداً إلى تمكين التعارف بينهما كما يقال - هو مفتاح الخلوة المحرمة ، ولا يزال في الناس - والحمد لله - من يمنعه حرصه على شرفه وشرف أسرته من السماح بمثل هذا الانفراد لابنته أو أخته أو من يلى أمرها من أقاربه ، وإنما حرم هذا شرعاً لأنه :

١ - لا يأتي بالفرض المقصود منه ، لأن كلا من الخاطب والمخطوبة يحاول استرضاء الآخر ، فيبدى له من الصفات ما ليس فيه ، ويرائيها بما ليس له ولهذا يقال : « كل خاطب كاذب » .

٢ - لا تؤمن مغيبته ، لأنها يخلوان وفيها غريزة بشرية ، قد يضعفان عن مقاومتها عند إلحاحها في طلب ما تقتضيه ، فهما في مستقبل العمر وعنقوان الشباب ، وقد يفريهما بقضاء الوطر ، ويهونه على أنفسهما - ما يصترمان من الزواج ، فكيف تكون الحال إذا قضى الخاطب وطره ، ثم تغير رأيه في المخطوبة ، فانصرف عنها ؟

الحوادث المستفيضة في زمننا تجيب عن هذا السؤال .

فأعدل طريقة الإسلام ، وما أليقها بمن ينشد الكمال ويهتم بالحفاظ على الشرف من بنى الإنسان ، فلا الزواج الأعمى بامرأة لا يعرف من أمرها شيئاً ، ولا الخلوة المطلقة التي لا تجتنب ثمرتها ، ولا تؤمن مغيبتها .

الخطبة

الخطبة هي الخطوة التي تلي التعرف على المرأة والاطشنان إلى التزويج بها
ويقال : خطب الرجل كنصر خطبة بالضم وخطابة بالفتح - إذا وجه إلى
جمع من الناس كلاما يعظم به أو يبين لهم أمراً من الأمور ، والكلام للقول
يسمى خطبة بالضم ، وذلك لما يستعجب أن يقدمه المخاطب والمآخذ بين يدي الخطبة
وبين يدي عقد الزواج ، فمن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه قال : « علمنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الحاجة في النكاح وغيره : « إن الحمد لله ،
نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده
الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن
محمداً عبده ورسوله . يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة
وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيراً ونساء . واتقوا الله الذي تساءلون
به والأرحام . إن الله كان عليكم رقيباً . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته
ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً
بصلح لكم أعمالكم وبفقر لذنوبكم . ومن يطع الله ورسوله فقد
فاز فوزاً عظيماً » (١) .

ويقال : خطب الرجل المرأة كنصر أيضاً ، خطباً بفتح الخاء وضمها
وخطبة بكسر ها - إذا طلبها ليتزوجها ، ويسمى الرجل المخاطب خطيباً بالكسر
وتسمى المرأة المخطوبة خطبة بالكسر أيضاً ، وخطبه بالكسر والضم .
وخطبة المرأة قد تكون بلفظ مريخ ، كأن يقول لها : أريد أن أتزوجك

وقد تكون بالتعريض ، بأن يقول كلاما يحتمل الخطبة وغيرها وقرائن الحال ترجح حمله عليها ، كأن يقول لها : ليت لي امرأة صالحة مثلك ، لا تسبقيني بنفسك ، إنك لتعرفين منزلي بين الناس .

ومن حوادث التعريض الخطبة ما روى أن سكية بنت حفظة قالت : استأذن على محمد بن علي بن الحسين ، ولم تنقض عدتي من مهلك زوجي فقال : قد عرفت قرآن من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرابتي من علي ، وموضعي في العرب . قالت : فقلت له : غفر الله لك يا أبا جعفر ، إنك رجل يؤخذ عنك ، وتخطبني في عدتي ؟ فقال : إنما أخبرتك بقرابتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي .

من تحمل خطبتها من النساء — تحمل خطبة المرأة بشرطين :

١ — ألا يكون هناك مانع يمنع الزوج بها في الحال ، بأن تكون محرمة عليه على التأييد ، كمنه وخالته ، وأخته سبا أو رضاعا ، وحينئذ تحرم عليه خطبتها أبدا ، أو تكون محرمة عليه على التأقيت ، كأخت امرأته ، وامرأة غيره ومعتدته من طلاق أو فرقة ، وحينئذ تحرم عليه خطبتها حتى يرتفع سبب الحرمة . ذلك لأن الخطبة وسيلة إلى الزواج ، ومتى كان الزواج حراما كان ما هو وسيلة إليه كذلك .

وفي خطبة امرأة الغير ومعتدته عدوان على حق الغير ، يثير عداوته وحقدته وسوء ظنه بامرأته وبمن خطبها .

وفي خطبة للمعتدة خاصة بتحريضها على الإقرار باغضاء عدتها — متى تهايا لها ذلك — لكيلا يفوتها الزواج بهذا الخاطب ، وفي هذا حرمان الزوج من حقه في الرجمة ، إذا كان الطلاق رجعيا وتبين خطأه فيه ، فأراد أن يمسد امرأته إليه .

وقد احتضى من هذا الشرط معتدة الوفاة بالنص ، فأبيحت خطبتها تعريضا
لا تعريحا — وإن لم يصح الزوج بها في الحال — بقوله تعالى : « ولا جناح
عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم » .

والمراد بالنساء هنا معتدات الوفاة ، لأن الكلام في شأنهن حيث قال تعالى
في الآية التي سبقتها : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » (١) .

وإنما أبيحت خطبتها لانتفاء ما يحتمل من الكذب في العدة ، فإن عدتها
تنتهي بوضع الحمل أو بأربعة أشهر وعشرة أيام ، فلا تقبل النقص بالكذب
ولأنها ليس لما زوج يتأذى من خطبتها .

والمتدة من طلاق بائن كالمتدة من طلاق رجعي عند جمهور الفقهاء ، فلا
تحل خطبتها لا تعريحا ولا تعريضا ، إلا لبانة بغير الثلاث كالطلقة على مال ، فانه
يحل لمطلقها دون غيره ان يخطبها تعريضا أو تعريحا .

وروى الشافعي رضي الله عنه أن للمتدة من طلقة ثالثة صبح خطبتها تعريضا
لا تعريحا ، قياسا على التوفى عنها ، لأن الزوحية في كل منهما قد انقطعت
إلى غير دجة ، وألحق بها بعض الشافعية للبانة بغير الثلاث ، فأجازوا خطبتها
تعريضا لا تعريحا .

٢ — ألا تكون مخطوبة لغيره ، لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه حتى
يترك المخاطب قبله ، أو يأذن له » .

وإنما حرمت الخطبة على الخطبة لما فيها من إيذاء للمخاطب الأول ، ولما قد
تؤدي إليه من بغض وشقاق .

والحديث والعقل يدلان على حرمة الخطبة الثانية سواء أوجب الخطيب الأول بالقبول ، أم كانت المسألة لا تزال في دور التريث وإجالة الفكر والمشاورة ، فإذا رُفِضَ الخطيب الأول ، أو عدل ، أو أذن للخطيب الثاني — جاز للثاني أن يخطب .

أثر الخطبة المحرمة :

إذا خطب الرجل من لأجل خطبتها كان آتماً باتفاق ، وقد اختلف في الزواج للبني على هذه الخطبة .

فذهب داود الظاهري إلى أن هذا الزواج يكون فاسداً ، ويجب فسخه سواء أدخل الزوج بالمرأة أم لم يدخل ، قال : لأن النهي عن الخطبة نهى عنها باعتبارها وسيلة إلى الزواج ، فيكون نهياً عن الزواج للبني عليها .

وعند المالكية في هذا الموضوع ثلاثة أقوال : الأول وجوب الفسخ كما قال داود ، والثاني الفسخ قبل الدخول لا بعده ، والثالث عدم الفسخ مطلقاً . وجمهور الفقهاء على أن هذه الخطبة — وإن كان الخطيب آتماً — لا أثر لها في العقد إذا وقع بعد صحيحاً مستوفياً شرائطه ، فلو خطب معتدة غيره ولم يتزوجها إلا بعد انتهاء عدتها — صح الزواج متى وقع مستوفياً شرائطه ، وهو ما عليه العمل .

ونظيره من اغتصب ماء خوضاً به ، أو اغتصب سكيناً فذبح بها ، فإنه يأثم بالاغتصاب في الحالتين ، ولكن صلاته تصح بهذا الموضوع ، وذبحته تذكي بهذا الذبح .^(١)

(١) راجع أثر النهي في النهي عنه في كتابنا : أصول التشريع الإسلامي .

قراءة الفاتحة:

جرت عادة كثير من الناس أن يقرأوا الفاتحة عند قبول الخطبة ، وهذا لا يبدو أن يكون توكيداً لوعد بالزواج ، فلا يترتب عليه وجوده الشرعى ، فإذا عدل أحد الزوجين لم يكن ذلك رجوعاً عن عقد عقده ، بل إخلالاً لوعده وعده .

المدول عن الخطبة وآثاره :

لا يقدم الخاطب على الخطبة في الكثير — إلا بعد أن يعرف من أمر المخطوبة ما يرجح لديه صلاحيتها زواله ، ولا مانع من إجراء العقد عقب الخطبة ، ويكون الإقدام على إتمامه حينئذ دليلاً على أن كلا منهما قد عرف من أمر الآخر ما فيه التكافية .

وأكثر الخطاب الآن ينتظر بعد الخطبة فترة تطول أو تقصر ، ليتعرف ما غاب عنه من شئون الآخر ، حتى لا يقدم على العقد إلا بعد الاطمئنان إلى هذا الزواج ، ففترة الانتظار هذه — فسحة من الوقت لمزيد من المعرفة وإزالة الفكر في هذا المهم الخطير ، حتى يبنى العقد على أساس متين ، ولهذا لم تكن الخطبة ملزمة لأحد الطرفين ، ولو كانت ملزمة لكانت هي العقد ، أو كان إجراء العقد بعد ما لازماً ، لاخيرة فيه للخاطب ولا للمخطوبة ، وهذا ما لا يلزم . خطر هذا العقد المتعلق بذات الإنسان ، والناس جميعاً يعرفون هذا اللحن في الخطبة . فإذا عدل الخاطب أو المخطوبة عن الخطبة فقد استعمل كل منهما حقه الشرعى ، ولم يسلب الآخر شيئاً من حقوقه ، فلا يكون للآخر أن يدعى أن ضرراً لحقه بسبب هذا المدول وأن يطالب بالتعويض عن هذا الضرر .

غير أن الخطبة قد يقرن بها أو يلحقها تقديم بعض الهدايا من أحد الطرفين للآخر ، كالشبكة من الخاطب . وقلم أو ساعة من المخطوبة ، وقد يدفع الخاطب

شيئاً من المهر استعجالاً لإعداد الجهاز ، بناء على ما ترجع عنده من قرب إتمام العقد ، وهو أمر متعارف بين الناس .

وقد يعقب الخطبة بعض التصرفات التي يتضرر صاحبها بالمدول عن الخطبة كما إذا كانت الخطوبة موظفة فتركت وظفيتها ، أو أعد الخطيب بيت الزوجية على وجه خاص أشارت به الخطوبة .

فإذا يكون إذا رجع الخطيب عن الخطبة بعد شيء من ذلك ؟

المهر : فأما ما يدفعه الخطيب على أنه من المهر فقد اتفق الفقهاء على أن له حق الرجوع فيه ، لأن المهر لا يستحق شيء منه قبل تمام العقد ، فإذا كان مادفه قائماً أخذه مبيته ، ولا عبرة بتغييره بالاستعمال ، لأنه كان بتسليط من المالك ، وإذا كان هالكا أو مستهلكا أخذ مثله أو قيمته .

المهدايا : وأما ما قدم من الهدايا فصكه عند الحنفية حكم الهبة ، فمن أهدى أن يرجع في حديثه ما لم يكن هناك مانع من الرجوع فيها ، ومن ذلك الملاك والاستهلاك وخروج الوهب من ملك الوهب (١)

وأصل مذهب المالكية أن الخطيب لا يرجع فيما أهدى لخطوبته أو أغفقه عليها ولو كان الرجوع منها ، واختار الشيخ الدردير رحمه الله جواز الرجوع عليها إذا كان المدول من جهتها إلا يعرف أو شرط لأنه أعطائها على أمل الزواج ، وقد فوتت عليه غرضه (٢)

وبهذا الرأي الأخير أخذت لجنة الأحوال الشخصية التي ألفت بمصر في عهد السلطان حسين لوضع قانون للأحوال الشخصية يستمد أحكامه من المذاهب

(١) واجع ص ٣٧٤ ج ٢ : ابن عابدين .

(٢) قال الموسوي تعليقا على ما اختاره الدردير : هذا التفصيل ذكره الشمس الثاني من البيان ، وأجاب به صاحب المبار لا سئل عن المسألة وصححه ابن غزى في تكميل التقييد : (واجع ص ٢١٩ ج ٢ : حاشية الموسوي على شرح الدردير) .

الأربعة (١) وكانت المادة الثانية من هذا القانون : « إذا كان المدول عن الخطبة من جهة الزوج فليس له أن يسترد شيئاً مما أهداه إليها ، ولا أن يرجع بشيء مما أفق ، وإن كان من جهة الزوجة فللزوج أن يرجع بما أفق ، وأن يسترد الهدية إن كانت قائمة ، وقيمتها إن استهلك أو هلك - ما لم يكن هناك شرط أو عرف بخير ذلك فيتبع » .

وأما ماعدا المهر والهدايا : فلم تعرض له كتب الفقه ، وامل هذا لأن الناس في زمنهم ما كانوا يتورطون فيما قد يضرهم في هذه المسألة ، لأنهم يعلمون أن مجرد الخطبة لأيلزم أحد الطرفين بشيء . ومن تورط في تصرف قبل أن يستوثق من أمره بأتمام العقد يكون مقصراً في حق نفسه ، فيتعمل تبعه ماجنى ولا يكون له حق في المطالبة بأى تمويض . وهى وجهة نظر سارت عليها محكمة الاستئناف الوطنية في مصر فيما عرض عليهما من خصومات في هذا الموضوع . وهناك وجهة نظر أخرى سارت عليها بعض المحاكم الابتدائية المصرية ، وهى الحكم بالتعويض بناء على أن الخاطب قد أساء في استعمال حقه .

وينبغى أن نلاحظ أن الإساءة في استعمال الحق غير مزاوله الحق نفسه ، فلا يصح أن يقال . أن مجرد المدول عن الخطبة فيه إساءة ، بل لا بد من إثبات هذه الإساءة ، كأن يكون الخاطب هو الذى حمل المخطوبة على ترك وظيفتها ، أو على شراء جهاز خاص — ثم عدل عن الخطبة بدون سبب من قبلها ،

(١) لما اتجهت الأفكار في عصر النهضة الحديثة بمصر إلى وضع قانون شرعى لا يقتصر في أحكامه على الممول به ، فذهب الحنفية — كان أول عاولة لذلك أن ألفت سنة ١٩١٥ في عهد السلطان حين لجنة من كبار العلماء تمثل للذاهب الأربعة ، ورأسها وزير الحفانية (وزير العدل) ، وكلفت وضع قانون للأحوال الشخصية مستمد من للذاهب الأربعة ، فوضعت مشروع قانون لزواج والطلاق وما يتعلق بهما ، طبع سنة ١٩١٦ ؛ ثم نتج وأعيد طبعه سنة ١٩١٧ ، ولكنه لم ينفذ له الظهور .

أو تكون هي التي حلتها — باغراء وتقرير مثلا — على إعداد بيت الزوجية كما انتهى ، ثم عدلت عن الخطبة بدون سبب من قبله ، فعينئذ يكون هناك مجال لتمويض ، ولا يكون التمويض للمدول عن الخطبة ، بل لإلحاق الضرر باغراء وتقرير .

والمالكية الذين قالوا بوجوب إعلان عقد الزواج — يفضلون أن تكون الخطبة سرية (١) حتى لا يترتب على المدول عنها إيذاء أدبي لأحد ، وحبذا لو عمل الناس بهذا .

(١) راجع ص ٢١٦ ج ٢ . حاشية النسوى على الفرح الكبير .

عقد الزواج وشروطه

عقد الزواج

ذلك الأزواج البشرى الذى دعت إليه الفطرة ، وحث عليه الدين ، وتماثلت به مصالح الناس آحاداً وجماعات — لا ينبغي — فى الإسلام — أن يكون لهواً عارضاً ولا مصاحبة طليقة لا تقوم على أساس ، ولا ترتبط برابط ، بل لابد أن يكون وليد اتفاق يرضى فيه الزوجان بالافتراض الدائم ، ويتعاهدان على أداء ما فرض الله عليهما فيه من حقوق ، فهذا الاتفاق هو عقد الزواج .

تعريفه :

هو اتفاق يُقصد به حلُّ استمتاع كل من الزوجين بالآخر ، واقتناسه به طلباً للنسل على الوجه المشروع . قال تعالى : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجمل بينكم مودة ورحمة » ، وقال سبحانه : « والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة » .

ركبه :

ركن أى تصرف من التصرفات الشرعية — هو جزؤه الذى لا يتحقق جوده إلا به ، وذلك صيغة العقد التى يتم بها التعاقد ، وعمل العقد ، وعلى هذا يسكون ركن الزواج الشرعى هو صيغة العقد والزوجان . ولما كان وجود الصيغة شرعا يقتضى وجود الزوجين انحصراً كثر الفقهاء فى عدد أركان الزواج على الصيغة .

وتتألف صيغة عقد الزواج — كما تتألف صيغة كل العقود — من الإيجاب والقبول .

والإيجاب عبارة تصدر أولاً من أحد المتعاقدين يريد بها إنشاء الارتباط

وإجماده . والقبول عبارة تصدر من الماقد الثاني يريد بها الموافقة على ذلك .
وإجماع الإرادتين على إجماع المسمى المقصود يتحقق العقد (١) .

والكثير أن يقع العقد من شخصين ، وقد يقع من شخص واحد تقوم
عبارته مقام المبارتين إذا كان له شرعاً حق تمثيل الطرفين ، كأن يكون ولياً
على الزوجين ، أو وكيلاً عنهما ، أو ولياً على أحدهما ووكيلاً عن الآخر ، أو أصيلاً
من جانب وولياً أو وكيلاً من الجانب الآخر .

فإذا تولى طرف العقد واحد ليس له حق تمثيل الطرفين — بأن كان
فضولياً من الجانبين أو من أحدهما — كان عقده لنواً عند الطرفين ، وموقفاً
عند أبي يوسف (٢) .

وذهب الشافعي وزفر من الحنفية إلى أن عقد الزواج — ككل العقود —
لا يصح أن يتولى طرفيه واحد ، ولو لم يكن فضولياً ، لأن العقد يوجب
لكل من الطرفين حقوقاً تخالف ما يوجب للآخر ، كافي عقد البيع مثلاً ، فإنه
يوجب على المشتري دفع الثمن للبائع ، ويوجب على البائع تسليم البعير للمشتري ،
والواحد لا يكون مطالباً بشيء ومطالباً به في وقت واحد .

(١) المالكية يقولون أركان العقد الصيغة والولي والمحل أى الزوجين ، والصدق ،
ويقولون : إن الإجماع ما صدر من ولي المرأة أو وكيلها تقدم أو تأخر ، والقبول ما صدر من
الزوج أو وليه أو وكيله . (راجع ص ٢٢٠ ج ٢ : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير) .
ويستحب تهتة الزوجين ، والدعاء لهما بالخير . وقد كانوا في الجاهلية يهتنون في الزواج
بقولهم : بالرفاء والبنين . فقدم الرسول صلى الله عليه وسلم دعاء إسلامياً فيما روى
أبو حمزة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا رفاً إنساناً تزوج قال له : « بارك
الله لك ؟ وبارك عليك ، ورحم بكما في خير » .

ويستحب من الزوج أن يدعو بما ورد فيما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال :
« إذا أفاد أحدكم امرأة أو خادماً أو دابة فليأخذ بناصبتها وليقل : اللهم إني أسألك خيرها
وخير ما جبلت عليه . وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلت عليه » .

(٢) (راجع ص ٤٣٠ ج ٢ : فتح البدر) .

ورد هذا بأن الحقوقي في عقد الزواج لا ترجع إلى الماعدين كافي البيع ، بل ترجع إلى الزوجين ، فالزوج هو الطالب بدفع المهر ، والمرأة هي المطالبة بتسليم نفسها لزوجها : والماعدي في الزواج ليس إلا سفيرا وممبرا ، فلا تعارض .
ربؤيد هذا ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل : أرضى أن أزورك فلانة ؟ قال : نعم . وقال للمرأة : أرضين أن أزورك فلانا ؟ قالت : نعم . فزوجهما .

شروط العقد

لقد الزواج شروط انعقاد ، وشروط صحة ، وشروط نفاذ ، وشروط لزوم ، وشروط وضعية قانونية .

فشروط الانعقاد إذا فقد لم ينعقد الزواج ، فيكون باطلا .

وشروط الصحة إذا فقد فسد الزواج .

وسيتبين لك بعد ما بين الفساد والبطالان في الزواج من تقارب أو افتراق .

وشروط النفاذ إذا فقد توقف العقد على إجازة من له حق الإجازة .

وشروط اللزوم إذا فقد كان العقد قابلا للفسخ باختيار من له حق الخيار .

والشرط القانوني إذا فقد ترتبت على فسخه آثار قانونية سيأتي بيانها .

١ - شروط الانعقاد

بعض هذه الشروط في الصيغة، وبعضها في الماقد، وبعضها في الزوجين:
شروط الانعقاد في الصيغة :

الشرط الأول - أن يكون بلفظ يفيد معنى الازدواج للاستمتاع والتناسل
ويدل على الرضا بذلك في الحال .
وإفادة اللفظ لهذا المعنى ترجع إلى مادته .

ودلالته على الرضا به في الحال ترجع إلى هيئته وصيغته .

وأما مادة اللفظ التي تفيد المعنى المطلوب - فالأصل في العقود أن كل مادة
تدل على المعنى المقصود من العقد تصلح لإنشائه ، لأن العبارة في العقود للمعاني ،
لا للألفاظ والمباني ، فإذا قال امرؤ لآخر : بث لك كذا بكذا ، فبيل ، أو قال
له : خذ هذا الكتاب بدينار ، فأخذه - تم البيع في الحالتين .

أما الزواج فلمنزله الخاصة كان اللفظ الذي يتمسك به موضع بحث
وحلاف بين الفقهاء .

وقد اتفقوا جميعا على أن الزواج يتمم بأحد اللفظين الموضعين له لغة
وشرعا ، وهما لفظا الزواج والنكاح وما اشتق منهما .

ثم وقف الشافعية والحنابلة عند هذا الحد فنعوا انعقاد الزواج بغير ذلك
من الألفاظ قالوا : لأن عقد الزواج عقد رفيع القدر عظيم الخطر ، يتعلق
بالأعراض ، وتنبئ عليه مصالح كثيرة وجليلة ، فكما حُص من بين العقود
بوجوب الأشهاد عليه حُص باللفظ الذي لا شبهة مطلقا في دلالاته عليه .

وذهب الحنفية إلى أن الزواج - كما يتمم بلفظي الزواج والنكاح
لأنهما حقيقة لقوية وشرعية فيه - يتمم بكل لفظ يدل على معناه بطريق

المجاز متى تحقق شرطه ، بأن يكون بين معناه ومعنى الأزواج المقصود علاقة
تجسّوز^١ نقله إليه ، على أن تتحقق القرينة الدالة على إرادة المعنى المجازى ،
ويرتفع التناقض بين المعنيين .

ويشمل ذلك عندهم كلّ الألفاظ التي تدل على تملك المين في الحال ببدل
أو من غير بدل ، كألفاظ الجعل والتمليك والبيع والهبة والصدقة ، فإنها تدل
على تملك المين في الحال ، وملك المين سبب إلى ملك الانتفاع بها ، وإذا كان
موصوع المقد بهذه الألفاظ محلاً للمتعة كالأمة فإنه يفيد ملك الاستمتاع بها
وذلك هو المقصود من الزواج ، والسببية من طرق المجاز ؛ ولاتناقض بين معاني
هذه الألفاظ ومعنى الزواج .

ويؤيد هذا ما ورد عن الشارع من استعمال لفظي الهبة والتمليك في
الزواج في قوله تعالى : « وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي
ن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين »^(١) وقوله صلى الله عليه وسلم لمن
رغب في الزواج ولم يجد مالا يتزوج به : « ملكتكها بما معك من القرآن » .

أما ألفاظ الإباحة والإحلال والإعارة والإيداع والرهن والمتعة — فإنها
لاتفيد ملك المين ولا ملك المنفعة فلا تتحقق فيها العلاقة .

ولفظا الإجارة والرصية — وإن دل أولها على ملك المنفعة ، ودل ثانيها
على ملك المين — لاتعقد بهما الزواج ، لأن الإجارة لاتعقد إلا مؤقتة ،
والرصية لاتفيد الملك إلا بعد الموت ، وكلاهما منافي لمعنى الزواج ، لأنه يعقد
للدوام ، وتترتب عليه آثاره في الحال .

(١) . الأعراب ، والخصوصية التي ثبتت للرسول هنا هي صحة الزوج بغير مهر ،
لا إباحة الزوج بلفظ الهبة ، لقوله تعالى في الآية : « قد غلبنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم
وما ملكت أيمانهم لكيلا يكون عليك حرج » ، فإن وضع الحرج من الرسول صلى الله عليه
وسلم يكون بإعفائه من المهر الذي فرض على غيره ، لاجتماعه من الصبر عن الزواج بلفظ الهبة .

ومذهب للملكية قريب من مذهب الحنفية ، فقد اتفقوا على جواز عقد الزواج بلفظ الحبة إذا اقترن بتسمية المهر ، كما ذهب بعضهم إلى جواز انعقاده بكل لفظ يدل على التملك للأبد ، كالبيع والإعطاء والتمليك — إذا سمي للمهر كذلك ، لأن تسمية المهر قرينة واضحة على أن المراد هو الزواج .

والذي يصلح للقبول من الألفاظ كل ما يؤدي ممتناه كقيلت وزرجت .
وأما هيئة اللفظ التي تدل على الرضا بالزواج في الحال ، فبأن يكون لفظاً الإيجاب والقبول بصيغة الماضي ، كزوجت ، وقيلت ، لأنه نص في الدلالة على الرضا بإنشاء العقد عند التناظر ، لا يحتمل غير ذلك .

ومثله ما إذا كان أحد اللفظين بصيغة الأمر ، والثاني بصيغة الماضي ، كأن يقول الزوج لأبي المرأة : زوجني بنتك ، فيقول : قد زوجتك .

ووجه صحة هذا — أن دلالة الحال تجعل الأمر هنا إنشاء للعقد ، لا طلباً لإنشائه ، فيكون إيجاباً ويكون رد الولي قبولاً .

أو يقال : إن قول الزوج : زوجني بنتك يعتبر توكيلاً في الزواج ، وقول أبي المرأة ، قد زوجتك — يعتبر عقداً بمباراة قائمة مقام عبارتين ممن يملك ذلك . وكذلك إذا كان أحد اللفظين مضارعاً مبدوءاً بالهمزة ، والثاني ماضياً ، كأن يقول الزوج للمرأة : أتزوجك . فتقول : قيلت . أو تقول هي : أزوجك نفسي ، فيقول قيلت .

والقصود على كل حال أن تكون دلالة اللفظ على الرضا في الحال قطعية ، فإذا كان محتملاً للرضا بالزواج والوعد به فإنه لا يحتمل على الرضا من غير مرجح ، فلا ينعقد به الزواج .

تنبيهان :

١ - لا يشترط في اللفظ أن يكون بلفظ خاصة ، عربية أو غير عربية ، فصيحة أو غير فصيحة ، ولا يتوقف الانعقاد على اللفظ إلا إذا كان العاقدان قادرين على التلفظ وحاضرين .

أما عند المعجز فيقوم مقام اللفظ ما يليه في قوة الدلالة ، وهو الكتابة ، فإن لم يتيسر فإيها وهو الإشارة المُفهِمَة .

وعند غيبة أحدهما يكون العقد بالرسالة الشفوية أو الكتابية ، بأن يمث أحدهما من يبلغ إيجابه إلى الثاني ، فيبلغه إياه أمام شاهدين ، فيجيب بالقبول ، أو يكتب إليه كتاباً يتضمن الإيجاب ، فيقرأه أو يذكر مضمونه أمام شاهدين ، ويجيب بالقبول .

ومجلس إعلان الرسالة والجواب عنها بحضوره الشهود هو مجلس العقد .

٢ - كل لفظ لا يتمعد به الزواج تقع به الشبهة ، فإذا دخل الزوج بالمرأة بعد إنشاء الزواج بشيء من هذه الألفاظ لم يحمد ، وعليه لها الأقل من المسمى ومهر المثل كما سيأتي في حكم الزواج^(١) .

الشرط الثاني - سماع كل من العاقدين كلام الآخر مع فهم المقصود منه إجمالاً ، ولا يشترط فهم مفرداته وتراكيبه تفصيلاً ، إذ لا حاجة إلى ذلك مع فهم المقصود الإجمالي .

الشرط الثالث - اتحاد مجلس الإيجاب والقبول ، والمراد بهذا ألا يحصل أحد الإيجاب ما يدل على إعراضهما أو إعراض أحدهما عنه ، فإذا حصل الإعراض بطل الإيجاب ، فبالقبول بعد هذا - طال الفعل أو قصر - لا تجتمع الإرادتان على معنى واحد ، فلا يتمعد العقد .

(١) راجع ٢٣٤٩ ج ٢ : فتح القدير .

الشرط الرابع - موافقة القبول للإيجاب ولو ضمنا ، فلو قال ولى للمرأة :
زوجتك ابنتى فاطمة فقال : قبلت زواج زينب - لم ينعقد الزواج لمخالفة القبول
الإيجاب فى المقود عليها .

ولو قال : زوجتك فاطمة بألف ، فقال : قبلت زواجها بثمانمائة ، أو قال :
زوجنى بنتك فاطمة بألف ، فقال : زوجتكها بألفين - لم ينعقد الزواج ، لمخالفة
القبول الإيجاب فى المهر ، والمهر - وإن لم يكن ركناً فى الزواج - إذا سعى فى
العقد أصبح معتبراً كالركن ، لتوقف الرضا على قبوله .

أما لو قال : زوجتك ابنتى بألف ، فقال : قبلت بألفين - فإن الزواج
ينعقد بألف ، ولا تجب الألف الأخرى إلا إذا قبلت فى المجلس ، لأن المال
لا يدخل فى ملك أحد من غير رضاه .

ولو قال : تزوجتك بألف ، فقالت : قبلت بخمسمائة - فإن الزواج ينعقد
بالمخمسمائة من غير حاجة إلى قبول ، لأن الإسقاط لا يحتاج إلى قبول .

ولما انعقد الزواج مع مخالفة القبول الإيجاب فى الصورتين الأخيرتين
لأن المخالفة وقعت بما هو خير ، فهى موافقة ضمنية .

شرط الانعقاد فى العقد :

يشترط فى العقد أن يكون مميزاً ، فلو كان مجنوناً أو صغيراً غير مميز
كان فاقداً لأهلية الأداء ، لأنه لا يعرف آثار التصرفات ، ولا يقصد معنى
ما يقول ، فلا ينعقد الزواج بعبارته .

شرط الانعقاد في الزوجين :

يُشترط فيهما :-

- ١ - أن يكون كل منهما معينا بالإشارة إليه ، أو بتسميته تسمية نافية للجهالة .
- ٢ - ألا يعتقد الرجل على امرأة يعلم أنها محرمة عليه ، فلو فُصل كان العقد باطلا .
- ٣ - أن يكون الزوج مسلما إذا كانت الزوجة مسلمة ، فلو عقد غير المسلم على مسلمة كان العقد باطلا .

٢ — شرط الصحة

بعض هذه الشروط في الصيغة ، وبعضها في الزوجين :

شرط الصحة في الصيغة :

الشرط الأول — أن تكون منجزة ، بأن تكون دالة على تحقيق معناها وترتيب آثارها في الحال ، من غير إضافة إلى زمن مستقبل ، ولا تعليق على شرط غير واقع في الحال ، كأن يقول الرجل ، تزوجتك علي مهر قدره كذا ، فتقول المرأة : قبلت . وبهذا ترتب آثار العقد عليه منذ إنشائه متى استوفى كل شرائطه .

فأما الإضافة إلى زمن مستقبل — فمعناها أن تجعل ظرفا مستقبلا مبداً لثبوت حكم العقد وترتب آثاره ، كأن تقول تزوجتك بعد غد ، أو أول الشهر الآتي ، فتقول المرأة قبلت .

وهو غير صحيح ، لافي الحال ، ولا عند مجيء الزمن المضاف إليه ، لأن خطورة هذا العقد تقتضي ألا يُقَدِّمَ عليه الماقدان إلا بعدد روية وحسن تقدير ، لتكون الرغبة فيه صادقة ، والرضا به كاملاً ، فينمقد صالحاً لتحقيق مقاصده السكريمة من وقت إنشائه وإضافته إلى زمن مستقبل تدل على شيء من التردد وعدم القصد الصحيح والرغبة الصادقة .

ولهذا المعنى كان من القواعد المقررة عند الفقهاء — أن كل عقد يفيد الملك في الحال لا يجوز إضافته إلى زمن مستقبل .

وأما التعليق على شرط — فمعناه أن تجعل ثبوت الحكم وترتب الآثار

موقوفاً على تحقق شيء آخر بأداة من أدوات الشرط ، كأن تقول المرأة : إن
فرت في السباق فقد تزوجتك ، فيقول الزوج : قبلت .

وهو غير صحيح ، لأن التعليق إذا كان على محقق الوقوع في المستقبل كجىء
الربيع يكون في معنى الإضافة ، وإذا كان على جائز الوقوع أو على مستحيل يكون
أقل شأنًا وأولى بعدم الصحة .

وإلى ذلك أن هذا المقد الجليل لا ينبغي أن تكون آثاره محلاً للمقامرة
واحتمال الحصول وعدم الحصول .

وإذا كان المعلق عليه محقق الوقوع في الحال ، أو تحقق في المجلس — كان
التعليق صورياً لا حقيقياً ، فيصح المقد ، كأن تقول المرأة : إن كنت طيباً
فقد تزوجتك ، فيقول : قبلت ، ويقول أنه طيب ، أو تقول : إن رضى أبى
فقد تزوجتك ، فيقول : قبلت ، ويكون أبوها حاضراً ، فيقول : رضيت .

الاقتران بالشرط : قد تقع الصيغة منجزة ، غير مضافة ، ولا ملقاة ، ولكن
أحد العاقلين يقرنها بشرط له فيه منفعة ، فإذا كان الشرط صحيحاً صح المقد
والشرط جيباً ، وإلا صح المقد ولما الشرط عند الحنفية .

والشرط الصحيح عندهم :

ما كان من مقتضيات المقد ، كاشتراط المهر والنفقة .

أو كان مؤكداً لقتضاء كاشتراط الكفالة بهما .

أو ورد به شرع ، كاشتراط طلاقها متى شاء .

أو جرى به عرف كاشتراط تمجيل بعض المهر وتأجيل بسمه .

فإذا لم يكن كذلك صح المقد ولما الشرط عندهم ، كما إذا اشترطت

عليه أن يسكنها في بيت أبيها ، أولا يخرجها من بيدها ، أولا يتزوج عليها ، أو يطلق ضررتها — قبل ، أو اشترط عليها الأمهر لها ولا نفقة ، قبلت ، أو اشترط أحدهما لنفسه الخيار ثلاثة أيام مثلا ، وقبل الآخر ، فإن عقد الزواج لا يكون في العادة إلا بعد بحث ومشاورات ، فلا يحتاج إلى مثل هذا الخيار ^(١) .

والخاتبة لا يطلون من الشروط إلا ما دل على بطلانه دليل شرعي ، كأن يشترط التوارث مع اختلاف الدين ، أو بشرط عدم التوارث مع اتحاده ، فإن الإرث وعدمه من الأحكام الشرعية التي يقتضيهما العقد ، ولا دخل لهما في إيجابها ، وكان تشترط عليه أن يطلق ضررتها فقد هي الرسول عليه الصلاة والسلام عن ذلك بقوله : « لا تسأل المرأة طلاق أختها تسكفا ما في إناها » .

أما ما دل دليل على اعتباره ، أو سككت عنه ... فهو شرط صحيح معتد به ، لقوله تعالى : « وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا » ^(٢) وقوله صلى الله عليه وسلم : « المسلمون على شروطهم ، إلا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما » ، وقوله : « أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج » ^(٣) .

وبهذا الأصل صححوا شرط عدم الإخراج من البلد ، وشرط عدم الزوج عليها ، كما صححوا شرط البكارة والجمال والسلامة والشباب فيها ، وشرط الشباب والجمال والصحة فيه ، وأثبتوا حق الفسخ بقوات ذلك .

(١) ومعنى هذا أنها لو اشترطت عليه ألا يخرجها من بيدها ، قبل ، أو اشترط عليها أن تكون بكرًا فرضيت — فإن الزواج يصح في الحالتين ، ولا عبرة بما اشترط ، أفليس و هذا فتح باب النزاع بينهما من مبدأ حياتهما الزوجية ؟ طو أن ثالثا قال : لما أن يكون الشرط صحيحا فصح منه العقد ، أو يكون مردودا فيفسد منه العقد حتى لا يربط أحدهما بالآخر هذا الارتباط لا يوجب يفسد العقد — لسكته وجه من العقد .

(٢) ٢٤ : الاسراء . (٣) من ٢٠٦ ج ٥ : فتح الباري .

قال ابن القيم رحمه الله : « إن الشروط في النكاح أولى بالوفاء من شروط البيع ، وما ألزم الله ورسوله مفروراً قط ولا مضبوذاً بما غره أو غبن به . ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره وموارده ، وعدله وحكمته ، وما اشتمل عليه من المصالح — لم يخفَ عليه رجحانُ هذا القول ، وقربُه من قواعد الشريعة » .

وقال : « وإذا اشترط السلامة أو اشترط الجلال ، فبانت شوهاء ، أو شرطها شابة حديثة السن ، فبانت عجوزاً شططاء ، أو شرطها بيبضاء ، فبانت سوداء ، أو بكراً ، فبانت ثيباً — فله الفسخ في ذلك كله ، فإن كان قبل الدخول فلا مهر ، وإن كان بعده فلها المهر ، وهو غرم على وليها إن كان قد غره ، فإن كانت هي الفارة سقط مهرها ، أو رجع عليها به إن كانت قبضته ، نص على هذا أحد فيما إذا كان الزوج هو المشترط في إحدى الروايتين عنه — وهي أفيسهما وأولاهما بأصوله . والذي يقتضيه مذهبه وقواعده أنه لا فرق بين اشتراطه واشتراطها بل إثبات الخيار لها إذا فات ما اشترطته أولى ، لأنها لا تتمكن من المفارقة بالطلاق ، فإذا جازله الفسخ مع تمكنه من الفراق بغيره — فلأن يجوز لها الفسخ مع عدم تمكنها أولى . وإذا جازلها أن تفسخ إذا ظهر الزوج ذا صناعة دينية لا تشيئة في دينه ولا في عرضه ، وإنما تمنع كاللقتها واستمتاعها به — فإذا شرطته شاباً جميلاً صحيحاً ، فبان شيخاً مشوهاً أعى أطرش أخرس أسود — فكيف تلزم به وتمنع من الفسخ ؟ هذه في غاية الامتناع والتناقض والبعد عن القياس وقواعد الشرع وبالله التوفيق ^(١) .

ونقول : إن مما ضربه ابن القيم مثلاً للشروط ما يحمل الرجل والمرأة كالسالم التي تباع بأوصافها ، ولأن كلا من الخاطب والمخطوبة اهتم بأمر نفسه ،

فبحث ونحرم عن صاحبه — ما احتاج إلى مثل هذه الشروط ، وظروف حياتنا الآن تسمح لكل منهما بأز يعرف من أمر الآخر أكثر مما هو في حاجة إليه .

والشروط التي تقرن بالعقد عند المالكية نوعان (١) :

الأول — شروط لا يقتضيها العقد ولا تنافيه ، كأن تشترط المرأة عدم الزوج عليها ، أو عدم إخراجها من بلدها ، أو إسكانها في حي أو بيت بعينه . وهذا النوع أثر له في العقد ، بل هو شروط مكروهة ، لما فيها من الحجر على الزوج ، وتقييده بما لم يفده به الشارع ، فإذا شرط شيء منها في العقد لم يجب الوفاء به ، بل يستحب فقط .

الثاني — شروط لا يقتضيها العقد ، بل هي تنافي مقتضاه وطبيعته :

كأن تشترط المرأة أن يكون أبرها أيدها ، أو أن تكون نفقتها كذا كل يوم أو كل شهر مثلا ، أو أن ينفق الزوج على قريب لها . أو يشترط الزوج ألا مهر لها ، أو أن تكون نفقتها عليها أو على وليها ، أو ألا يكون لها قسم مع نسائه .

أو يشترط الخيار لهما أو لأحدهما يوما أو أكثر ، أو بسميا شيئا لا يصلح مهرا كخمر أو خنزير ، أو يشترط ألا يأتي أحدهما الآخر إلا في وقت معين من ليل أو نهار ، أو يشترط عدم التوارث بينهما .

فهذه كلها شروط تنافي مقتضى العقد ، فتؤثر فيه ، وتوجب فسخه قبل الدخول .

أما بعده فيثبت النكاح ويسقط الشرط .

ثم إذا كان الشرط عما يؤثر عادة في تقدير المهر — بطلت التسمية ووجب مهر المثل ، وإلا وجب المسمى .

واختلفوا فيما إذا اتفق الولي مع الزوج على أن يأتي بالمهر بعد شهر مثلا ، على أنه إن لم يأت به فلا زواج بينهما ، قليل : يفسخ العقد قبل الدخول وبسه . مطلقا ، وقيل : هو كذلك إذا لم يحن الزوج بالمهر ، أو جاء به بعد الأجل ، فأما إذا جاء به عند الأجل أو قبله فإنه يفسخ قبل الدخول لا بعده .

وقالوا في الزواج الذي اشترط فيه الأجل — وهو زواج التمتع — : إنه يجب فسخه قبل الدخول وبعده مطلقا .

وفي زواج السر — وهو الذي أوصى الزوج فيه الشهود — بالكتمان — : إنه يجب فسخه قبل الدخول ، وبعده إن لم تطل المدة ، وقدرها طول المدة بأن يبقى الزواج بعد الدخول مدة يشهر فيها .

وفي هذين النوعين — زواج التمتع وزواج السر — يعاقب الزوجان على الدخول عقوبة تليق بمخالصهما ، ولا تبلغ مبلغ الحد ، كما يعاقب الشاهدان في زواج السر .

الشرط الثاني — من شروط الصحة في صيغة الزواج — أن تكون مؤبدة ، غير مؤقتة ، ولزوجة على وجهين :

أحدهما — أن تكون بلفظ يصح العقد به — كالزواج والنكاح — ويحضرها شهود ، ثم تقتصر تقدير مدة كأن يقول لها بمحضرة شاهدين : تزوجتك شهرا أو سنة ، فقبل .

الثاني — أن تكون بلفظ التمتع ، فدرت فيها مدة أو لم تقدر ، حضرها شهود أو لم يحضروها ، كأن يقول لها : أمتع بك مدة كذا بكذا ، أو أمتع بك بكذا ، ما دمت معك ، فإذا انصرفت عنك فلا عقد بيننا ، فقبل .

وقد روى عن زفر ما يفيد أن النوع الأول منهما زواج مشروع اقترن بشرط باطل ، فيصح العقد ويأنو الشرط ، أما النوع الثانى فهو زواج المتعة الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) .

وفى رواية عن أبى حنيفة رحمه الله وعن أبى الحسن من إقهاء المالكية - أن الأجل المضروب فى الخالتين - إذا كان طويلا بحيث لا يعيش الزوجان إلى نهايته غالبا - كانه سنة مثلا - كان الزوج صحيحا ، لأنه - وإن كان مؤقتا فى اللفظ - مؤبد فى المعنى ، والمبرة فى العقود للمعانى ، لا للآلفاظ والمباني (٢) .

زواج المتعة (٣) :

وجهور المسلمين على أن العقد لا يصح فى الخالتين ، لأن المراد به فيهما مجرد الاستمتاع دون الولد ، وقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى

(١) كثيرا ما يتساءل طلبة العلم هنا عن الفرق بين النكاح المؤقت ونكاح المتعة . وهذا ما جعلنا نقول : إن التوقيت فى الصيغة على ضربين ، فالأول منها هو النكاح المؤقت ، والثانى هو نكاح المتعة ؛ وفائدة هذا التفریم تظهر فى توضيح رأى زفر فقط .

(٢) راجع ٣٨٤ ج ٢ : فتح القدير ، ٤٨ ج ٤ : زاد المعاد ، ٤٨٤ ج ٥ : روح المعاني ، ٢٣٨ ج ٢ : حاشية السوقي على الشرح الكبير .

(٣) وجدنا من بعض حلفائنا فى جامعة الكويت - وخاصة من ينسب إلى الشيعة منهم تطلعا إلى معرفة شيء عن حكم المتعة ، وأطلما على كتب ألفها بعض إخواننا من الشيعة فى موضوعها فأطلنا نعرض أنفسنا من وجهة نظرنا - على غير منهجنا فى هذا الكتاب - لالتزم إخواننا الصيحة برأينا ، فقد وجدناهم يدعون لأئمتهم العصمة ، ويمتنعون ألوالم تصوصا كصوص الكتاب والسنة على حين تعتمد نحن على الكتاب الكريم وما صح من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا نسمى العصمة لأحد بعده ، ونعد أوال علماء المسلمين جميعا آراء اجتهدية : للفضيلة فيها أجر ، ولما صيب أجران . وكذلك وجدناهم يدعون استحابة المتعة من أصول الدين ، ويروون عن أبي عبد الله الصادق رضى الله عنه أنه قال : ليس منا من لا يؤمن بكركنا ولا يستبج متضا (من ٨٥ : المتعة فى الإسلام لسيد حسين يوسف مكي العامل الشير) .

وإنما سطنا القول فيها بعض البسط استجابة لرغبة أبنائنا ، ولعلنا نجد فى أثناء البحث ما قد يجزنا إلى تغيير رأينا ، ثم نقول لأخواننا الشيعة : إنهم منا وإن خالفونا فى هاتين المسألتين ، وليس أحب إلينا أن يحقق الله أملهم فى الرجعة ، فتتلف الدنيا عدلا كما ملئت ظلما وجورا . والله يهدى إلى الحق من شاء ويقفو بفضل من كثير .

عن زواج التمة ، وهو الزواج الذى لا يقصد به إلا الاستمتاع ، سواء أعقد بلفظ التمة أم عقد غيره .

وذلك لأن أم مقاصد الزواج سكن الرجل إلى المرأة ، وبقاء النوع بالتناسل ، وتكثير سواد المسلمين ، قال تعالى : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجمل بينكم مودة ورحمة » (١) ، وقال تعالى : « هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها ، فلما نفَسَها حملت حملا خفيفا فمرت به ، فلما أثقلت دعوا الله ربهما لئن آتيتنا صالحا لنكونن من الشاكرين » (٢) ، وقال سبحانه : « والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة » (٣) ، وعن معقل بن يسار أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « إني أصبت امرأة ذات حسن وجمال ، ولها لاند ، أفأتزوجها ؟ قال : لا . ثم أتاه الثانية ، فنها ، ثم أتاه الثالثة ، فقال : تزوجوا الودود الودود ، فإنى مكاثركم بكم الأمم » (٤) .

وهذه المقاصد الشريفة لا تتم أبى الإنسان على الوجه الأكل إلا بزواج مستمر دائم ، يتعاون فيه الزوجان على العناية بثمرة اجتماعهما .

وإذا كان الخالق سبحانه قد وضع فى الإنسان غريزة الجنس لتسكون حافزا إلى زواج يبنى به النوع ، ويعمر به الكون — فلا شك فى أن فتح باب التمة يُحوِّلُ مَجْرَى هذا الحافز ، إذ يجعل كثيرا من الناس يكفون فى قضاء حاجتهم الجنسية بالتمة ، وينصرفون عن الزواج المطلوب بما فيه من تبعات وتكاليف .

(٢) ١٨٩ : الأعراف .

(٤) ص ٧ ج ٣ : الرغبة والآله . . .

(١) ٢١ : الروم .

(٣) ٧٢ : النحل .

وذهب فريق من الشيعة إلى إباحة زواج المتعة ؛ واستدلوا بهذا :

١ - بقوله تعالى : « فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة » (١)
فقد عبر بالاستمتاع دون النكاح ، فدل على اعتبار عقد المتعة كما اعتبر
عقد النكاح الدائم .

وبرسحه أنه عبر في الآية بالأجور دون المهور .

٢ - بما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أباح المتعة لأصحابه ،
ولم يثبت أنه نهى عنها ، فبقيت إباحة الرسول صلى الله عليه وسلم مع دلالة
الآية الكريمة دون أن يلحقها ناسخ .

٣ - ياروى عن ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين من الإفتاء بحلها .

(١) فأما تفسيرهم للآية فيرده سياقها ، حيث قال تعالى في بيان المحرمات :
« حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم . . . والمحصنات من النساء . . . » ، أى
حرم عليكم الزوج بهؤلاء . يعنى ذلك الزواج الدائم للمهود في الإسلام .
ثم عطف قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلك . . . » على قوله :
« حرمت عليكم » .

ومعنى قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبغوا بأموالكم
محسنين غير مسافحين » - أحل لكم أن تنزوجوا من عدا المحرمات المذكورات
قبل (٢) ، لتبغوا النساء بأموالكم ، أى لتزوجوهن بالمهور قاصدين ما شرع
الله النكاح لأجله ، من الإحصان وتحصيل النسل دون مجرد دفع الماء وقضاء

(١) ٢٤ : النساء .

(٢) من قواعد الأصول أن أحكام الخارج لا تتعلق بذوات الأشياء ، بل تتعلق بأفعال
العباد ، فإذا ورد الحكم متعلقًا بذات فلا بد من تقدير فعل إنسان مناسب للمقام ، فقوله
تعالى : « حرمت عليكم الميتة » معناه حرم عليكم أكلها ، وقوله تعالى : « حرمت عليكم
أمهاتكم » معناه حرم عليكم الزوج بهن ، وقوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم »
معناه أحل لكم الزوج بما وراء ذلكم ، وهكذا (راجع دلالة الانقضاء في أصول التفسير)

الشهوة ، كما يفعل الزناة ، ففي الآية نهى عن وضع المرأة موضع الفلّة والمهانة بمَحْمَلِهَا مستأجرة لجرد سفح الماء ، وإبعادها بهذا عن وظيفتها الكريمة في الحياة الإنسانية ، ولا نزاع في أن الذي يعقد المتعة ليوم أو يومين ويجوز له أن يشترط المزل كما قالوا - لا يسكون غرضه إلا سفح الماء وقضاء الشهوة الدوانية .

وكما حرم الله المسافعة على الرجال في هذه الآية الكريمة - حرم المسافعة واتخاذ الأخدان على الرجال والنساء جميعاً في قوله تعالى : « محصنات غير مافعات ولا متخذات أخدان »^(١) ، وقوله سبحانه : « محصنين غير مسافعين ولا متخذى أخدان »^(٢) . وأين الزواج للوقت بلبسة ونحوها من اتخاذ الأخدان ؟

ثم رتب بالفاء على ذلك الزواج - الذي يعقد للصد التي أرادها الخالق سبحانه : من الإحصان ، وتحصيل النسل ، دون المسافعة واتخاذ الأخدان - قوله تعالى : « فاستمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة » . وحقيقة الاستمتاع فيه تحصيل المتعة واللذة ، ويشمل بإطلاقه الوطء والتقبيل وغيرهما ، والمعنى : فن استمتعتم به - بوطء أو غيره - منهن ، أي بمن تزوجتموهن مما أحله الله لكم - فقد وجب عليكم إعطاؤهن مهورهن كاملة : وروى ابن جرير عن ابن عباس أنه قال في تفسير هذه الآية : « إذا تزوج الرجل منك المرأة ، ثم نكحها مرة - فقد وجب صداقها كله » .

فالآية دليل على أن المهر يجب أو يتأكد وجوبه كاملاً بالاستمتاع ، لا بعقد الزواج وحده^(٣) . ومن زعم أن الاستمتاع هنا مصروف عن معناه

(١) ٢٥ : النساء . (٢) ٥ : الثلاثة .

(٣) راجع ما بدأ به من المهر فبا يأتى ، وانظر ما قاله مالك وأحمد بن حنبل في ذلك ، وانظر ما قاله في باب المتعة من كتابنا « المهر بين الزوجين » .

إلى عقد زواج مؤقت فعليه الجليل (١) .

وإنما سميت للهور في الآية أجوراً للأشعار بأنها تُعطى في نظير منفعة للزوج ، حثاً على عدم اللامبالاة والتهاون في أدائها ، وهي تسمية مبهودة في الكتاب الكريم حيث قال تعالى في أزواج النبی صلى الله عليه وسلم : « بآيها النبي إنا أحللت لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن » (٢) ، وقال سبحانه في الزوج بالمحصنات من المؤمنات والكنانيات : « اليوم أحل لكم الطيبات . . . والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتوهن أجورهن » (٣) ، وقال في الزوج بالإماء : « فأنكحوهن بإذن أهلن وآتوهن أجورهن بالمعروف » (٤) .

وهذا الذي قلناه في تفسير الآية هو المتبادر منها والموافق لما جعله الله تعالى صفة أصلية من صفات المؤمنين ، وأنزله على رسوله صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة مرتين تؤكد أنه حيث قال تعالى في سورتي الماعز والمؤمنين : « والذين هم لفروجهم حافظون . إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فاهم غير ملومين . فن ابشئ وراء ذلك فأولئك هم العادون » (٥) .

وقد نزلت هذه الآيات الكريمة في وقت لا نجد في الكتاب ولا في السنة الصحيحة ما يبعدُ اعترافاً من الإسلام بنكاح للتمتع فيه ، فلا يبراد بالأزواج فيه .

(١) يبر التركان الكريم عن إنشاء العلاقة الزوجية بأحد الطرفين : النكاح وهو الكثير ، والزواج أحياناً ، ودلالة الاثنين على هذا المعنى لغوية وشرعية . أما الاستمتاع فلم يستعمل في عقد الزواج ، فيبقى على معناه الحقيقي حتى يدل دليل على صرفه منه إلى غيره ، وبجول تفسيرهم للاستمتاع في الآية بقدر زواج مؤقت من غير دليل - هو أول خطأ يقع فيه الباحث في هذا الموضوع ، وإذا سلم به متمر عليه التخلّص منه .

(٤) ٧٥ : النساء

(٣) ٥ : المائدة

(٢) ٥٠ : الأحزاب

(٥) ٢٩ - ٣١ : الماعز ، ٥ - ٧ : المؤمنون .

إلا الأزواج المهودة في زواج مستمر دائم ، ومن ادعى أن التمتع بها تدخل في عداد الأزواج في هذه الآية فطله الدليل .

ولو كان ما ذهبوا إليه في تفسير الآية صحيحا لوجد في المسلمين من يقول لمر - حينما أذاع حرمة التمتع كما سيأتي - : أنبأنا الله بغير ما قلت في قوله تعالى : « فاستمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة » ، ولرجح عمر عن قوله ، واعترف بخطئه (١) . ولاحتج بها ابن عباس على عبد الله ابن الزبير في مناقشتهما الآتية .

وبهذا لا ينبغي لأحد أن يتعلق في إباحة التمتع بشيء من الكتاب الكريم ، ويَحْمِلُ آياته ما لا يحتمل ، انتصاراً لمذهب اعتنقه ، أو رأى قلد فيه غيره ، فإن الكتاب الكريم فوق كل مذهب ، وأعلى من كل رأى . والكلام بعد هذا في مسألة النسخ لا يقوم على أساس ، بل هو اشتغال بما لا حاجة إليه ، ولا فائدة فيه .

(ب) وأما قولهم : إن الرسول صلى الله عليه وسلم أباح التمتع لأصحابه فهو حق ، ولكنه صلى الله عليه وسلم إنما أباحها بأمر الله لحاجة عارضة في فتح مكة ، استثناء من الأصل القرآني العام ، ثم نهي عنها عقب الإذن بها نهيها مؤبداً ، كما استباح مكة بأمر الله ساعة من نهار ، وكما منعت إقامة حد السرقة في الحرب .

(١) وقد وقع مثل هذا حينما نهى عمر عن الخلاة في اليهود وعارضته امرأة ، ومن حادثة مشهورة ، وراجع في التحريم المؤقت فيما يأتي - ما ورد في حرمة التزويج بالتمتع ، من انتفاء عمر بنتى عليا رضي الله عنهما فانتقدما وأقنى بغيرها ، فلما بلغ ذلك النقد عمر عد فتواه جهالة ، وأمر الناس بالرجوع عنها إلى فتوى علي فقال : يا أيها الناس ، ردوا الجهالات إلى السنة .

وأغلب ظني أن الالتجاء إلى آية النساء للاستدلال بها على إباحة التمتع لم يسكن في زمن عمر ولا في زمن ابن عباس وابن الزبير ، بل كان بعد ذلك حينما احتدم الجدل في المسألة وأريد تأييد المنع بشيء من آي الكتاب الكريم .

ومن استعرض الآثار التي وردت في النهي عن المتعة مرتبة بحسب الزمن الذي تطلعت به ، وحاول أن يصل منها إلى الحق لوجه الحق دون تأثر بمذهب تجلت له الحقيقة إن شاء الله تعالى ، وإليك هذه الآثار بترتيبها الزمني :

١ — روى البخاري وسلم ومالك وغيرهم عن علي رضي الله عنه — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وعن الحُمُر الأهلية زمن خيبر (صفر سنة ٥٧) .

وروى محمد بن الحنفية عن علي رضي الله عنه — أن منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى يوم خيبر — « ألا إن الله تعالى ورسوله ينهيانكم عن المتعة » .

وليس في الحديثين كما ترى — ما يدل على أن المسلمين قبلوها في خيبر ، ولا أن الرسول أمرهم بها حينئذ ، وليس فيها ولا في غيرها ما يدل على أنه أباحها لهم قبل ذلك ، إلا ما روى عن ابن مسعود أنه قال : « كنا نفرز مع رسول الله ﷺ وليس معنا نساء ، فقلنا : ألا تختصي ؟ فها هنا عن ذلك ، ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب » ، وفي رواية : « ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل » ، وفي أخرى : « رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل ، فقلنا ، ثم ترك ذلك » ، وفي أخرى : « ثم جاء تحريمهم بعد » ، وفي أخرى : « ثم نسخ » (١) .

وقد يكون المراد بهذا الحديث — إذا اقتصرنا على الرواية الأولى — تفسير أمر الزواج بما قل من المهر ، وإن صبح ما بعد ذلك — فإنه يحمل على ما كان من الفزوات قبل خيبر ، وكان الناس قريبي عهد بالجاهلية التي كانت تستباح فيها الحرمات .

(١) راجع ص ٩٤ ، ١٣٨ ج ١ ٨٩ فتح الباري ، وص ٢٦٨ ج ٦ : نيل الأوطار .

فلما فتحت خيبر ، وغنم المسلمون فيها مالا ، وسبوا نساء — اغتم النبي صلى الله عليه وسلم هذه الفرصة ، فنهى عنها ، اكتفاء بما أصابوا من سبائا ، فنقل المسلمين في رفق عما كانوا عليه في الجاهلية إلى الأصل العام في صفات المؤمنين وكانت الفترة السابقة فترة تدرج في التشريع ، على عادة الاسلام في التدرج في التشريع حتى يسكل للدين بتمام الرسالة ، كما تدرج بهم في تحريم الخمر (١) .

وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة في عمرة القضاء (ذي القعدة سنة ٥٧ هـ) ، وقد ضعف بأنه من مراسيل الحسن ، ومراسيله كلها ضعيفة ، لأنه كان يأخذ عن كل أحد ، وامل الأمر اختطاط على الراوى لأن عمرة القضاء كانت في عام خيبر ، وإذا صح فإنه يكون من باب تكرار النهى في وقت تدعو الحاجة فيه إلى التذكير بالحرمة . ولا دلالة فيه على أن المتعة كانت باحة كما قدمنا .

٢ — وروى مسلم بسنده عن سبرة بن معبد الجهني — أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة (رمضان سنة ٥٨ هـ) ، فأذن لهم في المتعة ، ثم نهى عنها فقال : « أيها الناس ، إني كنت قد أذنت لكم في الاستمتاع من النساء ، وقد حرم الله ذلك إلى يوم القيامة ، فمن كان عنده شيء منهن فليخزل سبيله ، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا » . .
وفي رواية أخرى عنه — « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ، ولم نخرج منها حتى نهانا عنها » .

(١) وقد نوه بعض الناس أن نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المتعة في وقت ما يدل على أنه كان قد أذن بها قبل هذا الزمن ، وهو وهم فاسد ، وخطأ آخر يتعرض له الباحث في هذا الموضوع ، والذين وقعوا فيه اضطروا إلى القول بأن المتعة أبيحت ثم نسخت عدة مرات ، وليس في الأحاديث الصحيحة ما يدل على ذلك . وإنما تكرر النهى عنها تكرر الظروف التي تقتضي التذكير بجرمتها ، وهل يدل تكرار النهى من الزنا وغيره في الكتاب الكريم على إذن سابق بشيء من ذلك ؟ .

وعن الربيع بن سبرة أنه قال : أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم
التمتع عام الفتح ثلاثة أيام ، فحُثَّ مع عم لي إلى باب امرأة ومع كل من ابدة
وكانت برة عمي أحسن من بردي ، فخرَّجت إلينا امرأة كأنها دمية
عيطاء ، فجعلت تنظر إلى شبابي وإلى برده وقالت : هلا برة كبيرة هذا ،
أو شباب كشباب هذا ؟ ثم آثرت شبابي على برده ، فَبِتَ عندها ، فلما
أصبحنا إذا منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادى : « ألا إن الله ورسوله
ينهيانكم عن التمتع » ، فانتهى الناس عنها .

وروى مسلم عن سلمة بن الأكوع أنه قال : « رخص رسول الله صلى
الله عليه وسلم عام أوطاس في التمتع ثلاثة أيام ، ثم نهى عنها » .

ويلاحظ في هذا الحديث أن الراوى قال : « عام أوطاس » ، ولم يقل :
« في أوطاس » ، وعام أوطاس هو عام الفتح ، فقد كان الفتح في رمضان ،
وكانت أوطاس — أو حنين أو هوازن — عقب ذلك في شوال ، ولأمر ما
كانت أوطاس أقرب إلى ذهن الراوى فذكرها بدل الفتح ، وإلا فليس من
المعقول أن ينهى الرسول عن التمتع بهما مؤبداً في رمضان ، ثم يبيحها في شوال .
هذا إلى أن حال المسلمين في أوطاس كانت كعالمهم في خيبر : غنموا مالا ،
وسبوا نساء ، فكان لهم فيما سبوا ما يفنيهم عن التمتع ، ولهذا اهتم الرسول
صلى الله عليه وسلم بسبايا أوطاس فقال فيهن : « لا توطأ حامل حتى تضع حملها
ولا غير حامل حتى تحيض حيضة » .

٣ — أخرج الحازمي عن جابر أنه قال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه
وسلم إلى غزوة تبوك (سنة ٥٩ هـ) ، حتى إذا كنا عند العقبة مما يلي الشام جاءتنا
نسوة — كنا نتمتعن بهن — يعطينن برحالنا ، فسالنَّ النبي صلى الله عليه
وسلم عنهن ، فأخبرناه ، فغضب وقام فبينا خطيبا ، فحمد الله وأثنى عليه ،

ثم نهى عن التمتع ، فوادعنا يومئذ ، فسميت ثنية الوداع .
وأخرج ابن حبان مثله عن أبي هريرة ، وفي آخره - فقال صلى الله عليه وسلم :
« هَدَمَ التَّمَتُّعَ الْفَكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالْمِيرَاثُ » .

وقد ضعف حديث جابر بأنه من طريق عباد بن كثير وهو متروك ،
وضعف حديث أبي هريرة بأنه من رواية مؤمل بن إسماعيل عن عكرمة بن
عمار ، وفي كل منهما مقال .

وعلى فرض صحتهما ليس فيهما إباحة التمتع ، ولا التصريح بوقوعها فعلا
بل فيهما تقرير التحريم من رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث خشي أن يقع
فيهما - أو أن يكون قد وقع فيها - بعض أصعابه .

٤ - وَرَوَى أَحَدُ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ سَبْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ التَّمَتُّعِ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ (سنة ١٠ هـ) .

وقد ضعف بأنه لو وقع لنقله خلق كثير ، ولعله من باب الخلط بين الفتح
وحجة الوداع لتشابههما ، وعلى فرض صحته يكون تأكيداً للنهي السابق عام
الفتح ، وليس منافياً له .

ولعلك تلاحظ معي أن نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التمتع كان يقع
حينما تكون هناك تجمعات غير عادية ، قد يعتبرها بعض الناس فرصة لاستباحتها
كما كانوا يفعلون في الجاهلية .

وإذا كان النهى عنها قد وقع في عدة مواقف - أولها ما روي عن علي
رضي الله عنه في خيبر - فإن الإذن بها لم يصح بغير علة - كما قال صاحب الفتح -
إلا في غزوة الفتح ، فهي التي صرح فيها بالإباحة ، وهي التي وقع فيها النهى
المؤبد عنها .

وانتصار المسلمين في فتح مكة هو ذروة سنام انتصاراتهم في الفترات

السابقة ، و نه زال الجفاء وارتفع العدا بين المدينتين العظيمتين ، وانصل ما انقطع من الرحم بين أهلها ، وأيامه أيام عيد كبير لا يقل عن الأعياد العادية التي أباح رسول الله فيها اللعب البرى . ، وقال عنها : « إنها أيام أكل وشرب ويبعث » ولم يكن في فتح مكة مثل ما كان في خيبر وأوطاس من سبابا ، فأباح صلى الله عليه وسلم المتعة فيه من باب التوسعة وإدخال البهجة والمرور على نفوس جنود بدوا عن أزواجهم وأهلهم في فرصة لا مثيل لها في تاريخهم فالإباحة في الواقع استثنائية ، وترك بابها مفتوحا أبدا يعود على المشروع الأصلي بالنقض ، إذ يؤدي إلى وضع الملاقة الزوجية موضع المسافة ، ويبعدها عن الغرض المقصود من الزواج الدائم ، ولا أدل على هذا من أن يؤدي القول بإباحتها إلى القول بصحة تزوج الرجل المرأة متعة على عرْد واحد كاسيأتى . ومن أجل هذا نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عنها بعد ثلاث كما تقدم .

وإذا كان هذا النهى لم يبلغ بعض الناس — كابن عباس وغيره — فبقى على القول بالحلل مطلقا أو عند الضرورة — فقد حمله إلى الأمة من تقوم به الحجة على مثله ، ومتى صدر الحسك من الرسول صلى الله عليه وسلم ، وسمعه من تقوم الحجة بسماعه — كان على من سمعه أن يباينه ، عملا بقوله صلى الله عليه وسلم : « ليبلغ الشاهد منكم الغائب ، قُربٌ مُبَلِّغٌ أوعى من سامع » ، وعلى كل من علمه أن يعمل به ، ومن لم يبلغه الخبر لا يكون حجة على من سمعه أو بلغه . فان من عَرَفَ حجة على من لم يعرف ، والإثبات مقدم على النفي .

وليس بمجيب أن يحل بعض الناس حكم المتعة ، لأنها ليست من شعار الإسلام ، ولا من الأمور التي نعم بها البلوى ، فيحتاج الناس جميعا إلى معرفة حكمها كما يحتاجون إلى معرفة وجوب الصلاة وحرمة الزنا ونحو ذلك ، فقد فتح الإسلام باب الزواج الذي يكون به الإحصاء ، وتصلق به مصلحة بقاء

النوع على مصراعيه ، وحثَّ الناسَ على ولوجه ، فأغناهم عن قضاء وطرم
الجنسى بسواه ، والذين أصلح الله قلوبهم بالإسلام ، وهذب طباعهم بآدابه
إنما يستجيبون لنداء الفطرة من هذا الطريق ، ولا تحملهم شهوة جامحة على
التطلع إلى غيره عملاً بقوله تعالى : « وَلَيْسَ تَعْفِفُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ لِنِكَاحِهِمْ
حَتَّى يُفْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ » (١) .

وفي زمن عمر رضي الله عنه وقعت حوادث فردية دلت على أن في الناس
من يفعل المنعة جاهلاً أن الرسول صلى الله عليه وسلم إنما أباحها لحاجة عارضة
ثم حرمها تحريماً مؤبداً .

ومن ذلك ما روى مالك في الموطأ عن عروة بن الزبير — أن خولة بنت
حكيم دخلت على عمر بن الخطاب فقالت : إن ربيعة بن أمية استمتع بامرأة
مولدة فحملت منه . فخرج عمر فزها بجر رداءه وقال : « هذه المنعة ، لو تقدمت
فيها لرجمت » ، يعني لو أني علمتُ الناسَ من أمرها ما جهلوا ، وأذعت
بينهم حرمتها — لرجمت من فعلها (٢) .

ومنه ما أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن جابر — أنه قال : قدم عمرو بن
حريث الكوفة ، فاستمتع بمولاة ، فأثى بها عمرُ حبلً ، فسأله فاعترف (٣) .
قال جابر : فذلك حين نهى عنها عمر .

ولا يجوز في تقديرنا أن يكون ربيعة بن أمية أو عمرو بن حريث أو غيرها —
إذا صح أن غيرها قد فعلها — لا يجوز أن يكون أحدهم من هؤلاء قد علم
أن الرسول حرمها ثم يقدم على فعلها .

(١) ٣٣ : البور (٢) يدل اهتمام خولة بالأمر ، ورفضها إياه إلى عمر ، وفرضه
منه ، وقوله هذه المنعة — على أن هذا الفعل لم يكن ذاتياً بين الناس ، ولهذا لا يقال : لم
لم ينه عنه أبو بكر وعمر قبل ذلك .
(٣) قوله : فسأله فاعترف — يدل على أنه من كان يفعل المنعة كان يتخرج من إظهارها ،
وقد يجرها .

لهذا خطب عمر الناس — فيما أخرج ابن ماجه عنه بسند صحيح —
 فقال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرمها ،
 والله لا أعلم أحداً تمتع وهو محسن إلا رجته بالحجارة » ، وروى ابن جرير
 بسنده — أن عمر بن الخطاب لما ولى أمر الناس خطب فقال : « إن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرمها ، والله لا أعلم أحداً
 تمتع وهو محسن إلا رجته بالحجارة إلا أن يأتي بأربعة يشهدون أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أحلها بعد أن حرمها ، ولا أجد رجلاً من المسلمين متمتعاً
 إلا جلده مائة جلدة إلا أن يأتي بأربعة يشهدون أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أحلها بعد أن حرمها » ^(١) .

قال عمر هذا منذراً ومعلناً في ملأ من الصحابة ولم يمارضه أحد ، لا من
 الحاضرين الذين سمعوه ، ولا من الغائبين الذين بلغهم الخبر ، ولم يقل له أحد من
 المسلمين : إنك خالفت آية في كتاب الله ، أو أمراً من أوامر رسول الله ، مع أنه
 كان يقبل أن تعارضه امرأة ويرجع إلى قولها ، فكان سكونهم جميعاً
 تصديقاً له ، وإذا عد عمله خروجاً على الدين فشكل من سكت عليه يكون
 شريكاً له في ذلك حتى على رضى الله عنه ، ولا نظن أحداً من المسلمين يرضى
 باتهام أحد من أصحاب رسول الله بالجين في دين الله .

وفي مسلم أن عمر رضى الله عنه قال في متعة النساء : « إن الله تعالى كان
 يجعل لرسوله ما شاء بما شاء ، وإن القرآن قد نزل منزله ^(٢) ، فاقبوا نكاح هذه

(١) يدل هذا الحديث على أن عمر تردد بالمعوية كل متمتع محصناً كان أو غير محصن .
 ومن دجى أن يورد بعض المؤلفين في المتعة هذا النص بجماعه ، ثم يستدل به على أن عمر
 كان يحرم المتعة على المحصن دون غيره (ص ٢١ : المتعلق الاسلام) .

(٢) أى أنه وإنشاء نزول الوحي وقبل كمال الفريضة كان الله تعالى يبيع لرسوله
 ما شاء بما شاء من أسباب عارضة تقضى الإباحة ، كإباحته مكة ساعة من نهار ثم
 تحريمها إلى يوم القيامة ، وإباحته للمتعة ثم تحريمها محرماً مؤبداً ، وبكمال الفريضة
 واقطاع الوحي أخذت الأحكام وضما الأصل الدائم ، فلانسح ولا استثناء بعد ذلك إلا بذليل .

النساء ، فلن أوتى برجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجته بالحجارة^(١) ، وقال :
في متعة الحج : « أتوا الحج والعمرة كأمركم ربكم » ، وفي رواية : « فصلوا
حجكم عن عمرتكم ، فانه أتم لحجكم ، وأتم لعمرتكم » .

ومن هذا ترى أن عمر رضى الله عنه ما كان يهدد بالعقوبة على متعة
الحج ، بل كان يرشد الناس — مصيباً أو مخطئاً — إلى ما يراه أكمل
لحجهم وعمرتهم ، وأكثر ثواباً لهم ، من غير إلزام لأحد منهم ، ولهذا
قال عبد الله بن عمر — حينما أفتى في متعة الحج بغير ما أفتى أبوه ، وسئل
عن ذلك — : « إن عمر لم يقل إن المتعة في أشهر الحج حرام ، بل قال إن
أتم العمرة أن تفردوها من أشهر الحج ، وإنما كان يبتغى بذلك الخير للناس ،
فلم تحرمون ما أحل الله وعمل به رسوله ؟ أفسنه رسول الله أحق أن تتبعوا
أم سنة عمر ؟ »^(٢)

وقد تبين مما قدمنا أن عمر كان يعتمد في تحريم متعة النساء على تحريم
رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها ، وهى التى كان يهدد من يفعلها ، ولا عليه
بعد هذا أن يقول أحياناً مشدداً ومتوعداً ومنفذاً لأحكام الشريعة التى نصب

(١) قال الفقهاء : إن عمر ما كان يريد بقوله هذا إلا التهديد ؛ لأنه ما كان يجول
أن المدود تدرك بالشبهات ، وقد دأبوا المدع بنى بأجرة ، ولعله دأب عنها المد
لأن الناس ما كانوا ينجرون على الزنا في زمنه جرأتهم عليه بعد أن عطلت المدوة .
(٢) راجع ص ٦٧ ج ٧ : المحل . ويظهر أن الخزينة لمبت دوراً هاماً في هذه المسألة
عن قصد أو غير قصد ، وإلا فلماذا يصور عمر بصورة الطاغية العنيد الذى يبالغ بالحق
وبالباطل ، ويقتل قوله بصفة توهم أنه يتحدى رسول الله ، ويصرخ من عند نفسه : فيحرم
ما أحل الله ورسوله حيث يقول : « متتان كنا على عهد رسول الله أنا وأحرمتنا وأعقاب
عليهما » ، وإذا صرح أن يعاقب على متعة النساء فكيف يعاقب على متعة الحج ، ولماذا يكثر
البحث في متعة النساء خاصة : وتؤلف فيها الكتب وليست إلا مسائل فرعية من مسائل الفقه
الإسلامي ، وما أكثر المسائل التى اختلف فيها الأئمة . وقال فيها بعضهم بالمحل وببعضهم
بالحرمة وإذا كان الباحث على الاهتمام بها تملأها بالأعراض — فما كان أولانا جيماً بالاتفاق
على حرمتها .

لإقامتها --- : « أنا أحرّم المتعة ، وأعاقب عليها » ، فإن كل مسلم — فضلا عن ولي الأمر — يستطيع أن يقول : أنا أحرّم الخمر وأحرّم الزنا ، يعنى أنه يدين بهذا ويعمل به ، لا أنه يقضى . تحريما من عند نفسه ، فدعوى أن عمر رضى الله عنه يحرم من تلقاء نفسه دعوى هزيلة خيصة .

(ج) وأما قولهم : إن ابن عباس وغيره قد أفتوا بإباحتها ، وإن من الصعابة من كان يفعلها — فذلك آراء فردية لا ترقى إلى رتبة المعارضة للآثار المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا شك أن عمل بعض الناس بها فى زمن الرسالة — فضلا عن عملهم بها فى زمن أبى بكر وعمر — لا يكون حجة على الإباحة إلا إذا ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علم به وأقره .

وذا تقدم فى حديث جابر وأبى هريرة عن غزوة تبوك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما علم أن نسوة كن موضع متعة سابقة يظن برحال الجنود — غضب ونهى عن المتعة ، لأنه خشى أن تتوجه نفوس الجنود إليها ، فلو أنه لم يعلم وتمتعوا بهن — فهل يكون فعلهم هذا حجة على الإباحة إذا قالوا بعد : لقد فعلنا المتعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

وقد روى أن عليا رضى الله عنه ^١ سمع ابن عباس يلين فى متعة النساء قال له : « مهلا يا بن عباس ، إنك رجل تائه ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسية » ، وروى البخارى بسنده عن على رضى الله عنه أنه قال لابن عباس : « إن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر » .

وروى مسلم بسنده عن عروة بن الزبير — أن عبد الله بن الزبير قام بمكة خطيباً فقال : « إن ناساً أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم — يمرض بابن عباس وكان قد كف بصره — يفتنون بحل المتعة » ، فقال له ابن عباس : « إنك للجلف

جاف ، فلممري لقد كانت التمة تفعل على عهد إمام المتقين » — يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) — فقال له ابن الزبير : « فحرب نفسك ، فوالله لئن فعلتها لأرجنك بأحجارك » .

وقد روى ما يدل على أن فتوى ابن عباس كانت مقصورة على حال الضرورة ، فقد روى البخارى عن أبى جبر أنه قال : سمعت ابن عباس يسأل عن تمة النساء ، فرخص فيها ، فقال له مولى له^(٢) : إنما ذلك فى الحال الشديدة وفى النساء قلة ، أو نحوه ، فقال ابن عباس : نعم .

وروى الحازمى بسنده عن سميد بن جبير أنه قال : قلت لابن عباس ؛ لقد سارت بفتياك الركبان ، وقال فيها الشعراء ، قال : وما قالوا ؟ قلت : قالوا :

قد قلت للشيخ لما طال محبه يا صاح هل لك فى فتوى ابن عباس
وهل ترى رخصة الأطراف آتية تكون مثواك حتى مصدر الناس
فقال ابن عباس : سبحان الله ! ما بهذا أفتيت ، وما هى إلا كالميتة والدم ولحم الخنزير ، لا تحل إلا للمضطر .

وقال الحازمى : إن النبى صلى الله عليه وسلم لم يبيع التمة للناس وهم فى أوطانهم ويوتنهم ، وإنما أباحها لهم فى أوقات ضرورة ، ثم حرمها عليهم تحريماً مؤكداً ، لم يخالف فيه إلا طائفة من الشيعة^(٣) .

وروى البيهقى عن ابن شهاب الزهري أنه قال : إن ابن عباس ما مات حتى رجع عن هذه الفتيا .

(١) قول ابن عباس هذا لأجبة فيه على بقاء حل التمة كما قدمنا ، ولو كانت لإباحتها فسند لما شئ من الكتاب الكريم ما ترك ابن عباس الاستدلال به وهذا المقام ، وهو من أعلم الناس بكتاب الله (٢) قال ابن حجر : أغنه عكرمه .

(٣) راجع ٢٦٨ — ٢٧٤ ج ٦ : فى الأوطار ، ١٧٠ ج ٣ : سبل السلام ، ٣٨٥ ج ٢ : فتح القدير .

ومن هذا يبين :

١ — أن الآية التي استدلت بها الشيعة على الإباحة لا تدل لهم ، بل هي حجة عليهم ، ولو صرح مذهبوا إليه في تفسيرها لمعارض الناس بها عمر ، ولرد بها ابن عباس على ابن الزبير .

٢ — وأن إباحة الرسول صلى الله عليه وسلم لها لم تثبت بخير علة إلا في غزوة الفتح ، والنهي عنها وقع في عدة مواقف ، منها ما روى عن علي رضي الله عنه ، وقد رواه الشيعة في كتبهم ، وكلها مواقف تجمعات غير عادية كما قدمنا .

٣ — والذي روى إباحتها عام الفتح روى مع هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم حرمها عقب ذلك تحريماً مؤكداً ، فكانت الإباحة استثناء من الأصل الأصل في صفات المؤمنين ، وكان التحريم رجوعاً إلى ذلك الأصل كما قدمنا .

٤ — وبقاء بعض الناس على القول بالحل مطلقاً أو عند الضرورة لعدم علمهم بالتحريم أو عدم ثبوته عندهم لا يؤثر في ثبوت الحكم بالحرمة عند اكسافه كما لا يؤثر فيه عمل بعض الناس بها في زمن الرسول ، فقد يكون عملها في وقت الإباحة الاستثنائية ، والعمل بها في غير هذا الوقت لا يكون حجة على الإباحة إلا إذا ثبت أن الرسول قد علم به وأقرم عليه .

ويؤيد هذا قوله تعالى : « وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله » ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « يا معشر الشباب ، من استطاع منكم البائة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فليصم بالصوم ، فإنه له وجاء » .

فقد أمر الله تعالى من لا يستطيع الزواج بأن يجاهد نفسه ويصم عن طلب المرأة ، وأمره الرسول صلى الله عليه وسلم بأن يستعين على ذلك بالصوم ، ولو

كان هناك ذلك الزواج للوقت على نحو ما ذكرنا من اليسر والسهولة لكان فيه مندوحة عن ذلك .

وروى البخارى بسنده عن أبى هريرة أنه قال : قلت : يا رسول الله ، إني رجل شاب ، وأنا أخاف على نفسى العنت ، ولا أجد ما أتزوج به النساء فأذن لى أختص ، فسكت عني ، ثم قلت مثل ذلك فسكت عني ، ثم قلت مثل ذلك فسكت عني ، فقال لى : « يا أبا هريرة ، جف القلم بما أنت لاق ، فاختم على ذلك أودر » ، ولو كانت للتمتع مباحة لنصح الرسول أبا هريرة — وقد وصلت به الحال إلى ما وصلت إليه — بزواج مؤقت لا يكلفه ما يكلف الزواج الدائم من أعباء .

وإذا سلمنا جدلاً بأن أدلة الإباحة تعادل أدلة الحرمة فى القوة — فإنها تكون متعارضة ، ولاشك أن دليل الحرمة يقدم حينئذ على دليل الإباحة — كما تقرر فى الأصول — لأن ترك اللباس أولى من ارتكاب المحرم ، وقد سئل على رضى الله عنه عن الجميع بين أختين عطفاً بملك اليمين ، فقال : (أحلتها آية — يعنى قوله تعالى : « فواحدة أو ما ملكت أيمانكم » — وحرمتها آية — يعنى قوله تعالى : « وأن تجمعوا بين الأختين » — والتعريم أحب إلينا) .

وعلى هذا جمهور المسلمين فى العالم والحمد لله .

ولانظن إخواننا من الشيعة يفعلون للتمتع ، لأنهم لا يرضون أن يتمتعوا بالزوجة أو بالشريفة حتى لا يذلوها أو يلحقوا المار بأهلها كما قالوا ، وهو ما لا يرضاه الله لأحد من عباده المؤمنين ، ولعلمهم بأنهم من التمتع بالزوجة ، وبأنهم — كما يابى كل شريف عاقل — أن يتمتع ناس ببناتهم أو أخواتهم . ولا داعى حينئذ إلى جدل فى مسألة ليس لها فى الواقع العملى مجال

هذا — وبما نلاحظ على ما ورد في اللذة عند إخواننا الشيعة أمور (١) :

١ — أنهم رَوَوْا عن علي رضي الله عنه — بسند يرضونه — ما رَوَى الشيخان عنه : حَرَّمَ رسول الله ﷺ وآله — لحوم الحر الأتلية ونكاح اللذة ، ثم قالوا : إن هذه رواية شاذة تُحْمَلُ على التقية ، لأنها موافقة لمذاهب العامة ، يَجْمَلُوا الموافقة لمذاهب العامة حجة لشذوذ الخبر أو حمله على التقية ، كأن مخالفة العامة أمر يقصد لذاته . ومن كانت هذه التقية ؟ وما الذي كان يبقية ؟ أكان للتيق أحد الرواة ؟ أم كان عليا رضي الله عنه ، وحاشاه أن يخشى في الله لومة لائم وهو ما هو شجاعة وشدة بأس .

قد تكون التقية بتجنب المتعة خوفا من معاقبة ولي الأمر ، كالذي كان من ابن عباس أيام عبد الله بن الزبير ، مع ملاحظة أنه لم يمنعه من الجهر برأيه في شدة وصرامة كما تقدم ، أما أن تكون التقية بَن يُنسَبَ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقله — فهذا ما ننزه عنه عليا رضي الله عنه وشيعته رحمهم الله أجمعين .

٢ — أنهم قالوا محلّ المتعة بالبكر التي تعيش بين أبويها بأذن وليها إذا لم تبلغ سن العاشرة ، وبغير إذنه إذا بلغت هذه السن ، وتدع التعليق على هذا للقارىء . بعد أن يطلع على ما كتب عنه في كتاب الاستبصار ، وتدعو الله تعالى ألا يُنْبِتَ بَصْدِيقٍ أو جار يستقيم التمتع بيناتنا أو أخواتنا — لِيُسَعِفَهُنَّ كما قالوا — بغير إذن منا .

٣ — أنهم أقترأ بصحة تزوج الرجل المرأة متمتعاً على عرد واحد أو أكثر (٢) ، وقد بشرطون أن تقدر لذلك مدة كيوم أو يومين ، لاساعة

(١) راجع ص ١٤١ — ١٥٤ ج ٣ من كتاب الاستبصار ، عالم المجلد والتقية الشيعة
 أبي جعفر الطوسي التوفى سنة ٤٦٠ هـ ، ص ٧٥ — ٨٠ ج ١١ : فتح الباري .
 (٢) أى موافقة واحدة أو أكثر ، وراجع معنى الرد — بفتح فسكون — في القاموس المحيط .

أو ساعتين ، لعدم انضباط الوقت بالساعة ، وأباحوا له أن يشترط العزل ، ونحن لا نعرف الفرق بين الزنا وهذه المتعة ، ولعل الفرق بينهما أن من اتفق مع المرأة على عرد واحد مثلاً — يجب عليه بمجرد فراغه من الواقعة أن يحول وجهه ولا يعطّر إليها كما قالوا . أفلا نكون معذورين في الجهل بهذا الفرق . وقد روى البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة فقال : « هي الزنا بعينه » (١) .

٤ — أنهم رووا عن علي رضي الله عنه أنه قال : « لولا ما سبقني به ابن الخطاب ما زنى إلا شفا » (٢) ، أي إلا قليل ، وفي رواية لإشقي ، وإذا كان الأمر كذلك عنده ، وكان هناك نص قرآني في الموصوع — وهو أبو الحن القادر على حل المشكلات وأفقّه الفقهاء من غير منازع — فلماذا سكّت عن عمر ولم يعارضه ؟ وهل هو أضعف أو أقل شأنًا من المرأة التي عارضت عمر في المهر علنا وخضع لرأيها ، وإذا كان السكوت تقيّة — وهو مالا نرضاه لعلّ رضي الله عنه — فلماذا لم يعلن رأيه ، ويبيّن خطأ عمر فيما ذهب إليه بعد أن آل الأمر إليه ؟

أوما كان المقول — والتمّة تجوز على عرد أو عردين كما قاتوا — أن يقول الإمام رضي الله عنه « لولا ما سبقني به ابن الخطاب ما زنى أحد » ، فإن كل زنى سيكون متعة عندهم ، أو ليس الزنا موقعة رجل لامرأة بتراضيهما ؟ أم أن الزنا لا يكون إلا باكره ؟

على أنا نستطيع أن نفهم هذا الذي روى عن علي رضي الله عنه — على

(١) من ٧٧ - ١١ : فتح الباري . والشيعة يطولون هذه الرواية لأنها منتقلة ثم يذكرها . سند ، وقد تولى الصادق سنة ١٤٨ هـ ، وولد البيهقي سنة ٣٨٤ هـ . والخطب حين ، لأن هذه الرواية مرسلّة وليست دليلًا في اللّوْضوع عندنا .
(٢) من ٨٤ - المتعة في الإسلام .

ضوء ماروى عنه من نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المتعة ، ومن إنكاره بإباحتها على ابن عباس — بأن معناه أن ما سبق في عمر من إعلان الناس بما خفى على بعضهم من حرمة المتعة — وكان من الجائز أن أسبقه إليه وأنادى به — لولا هذا لا دعى كل زان أنه يستمتع ، فلا يعد زانيا ويقام عليه الحد إلا القليل الذى يفقل عن ادعاء المتعة ، أى لولا ما فعله عمر لا ينشر الزنا بين الناس باسم المتعة ، وما وقع تحت طائلة العقوبة إلا قليل ، فالكلام موافقة على ما صنع عمر ، ورضى به ، لا معارضة له . والله يهدينا جميعا سواء السبيل .

الشرط الثالث — من شروط الصحة في الصيغة — أن تتم محضرة شاهدين : رجلين ، أو رجل وامرأتين ، لا روى عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا نكاح إلا بولي وشاهدى عدل ، وما كان من نكاح غير ذلك فهو باطل » ، وما روى الدارقطنى أنه صلى الله عليه وسلم قال : « لا نكاح إلا بشهود » (١) .

وقد امتاز عقد الزواج من بين سائر العقود بهذا لأنه عظيم الخطر جليل الأثر .

فأما عظيم خطره فن ارتباطه بالأعراض التى هى مناط الشرف عند العقلاء ذوى الفطر السليمة ، والآراء القوية ، فبالإشهاد تنتفى التهمة ، وتزول الظنون السيئة وتنقطع السنة السيئة .

وأما جلالة أثره فبما ينبئ عليه من أحكام تبقى على الزمان . ولما أثرها في حياة الأسرة ، من حرمة مصاهرة ، وثبوت نسب ، وإلث ، وغير ذلك .

(١) قال ابن حبان في حديث عائشة رضى الله عنها : « إنه لا يصح في ذكر الشاهدين غير هذا » . وقد أحله الجمع مع قوته ، لأنهم لا يشترطون الولي في النكاح ، واعتدوا على ما رواه الدارقطنى مقتصرًا على الشاهدين (ص ٣٥١ ج ٢ : فتح القدير) ونعم الكلام عن هذا سيأتي في باب الولاية .

والمالكية لا يشترطون الإشهاد لصحة الزواج، بل يعدونه واجبا مستقلا،
لثلايدهى كل اثنين اجتمعا على فساد أنهما عقد عقدًا سابقا من غير إشهاد، فيرفع
حد الزنا، ولهذا الفرض يستحب أن يكون الإشهاد عند العقد، فإذا لم يكن
عنده كان واجبا عند البناء. وامتياز عقد الزواج على غيره من العقود لا يقتضى
الإشهاد عندهم، بل يقتضى الإشهار على نحو من الذبوع والانتشار، ولهذا
قال صلى الله عليه وسلم: «أعلنوا النكاح ولو بالدف» (١).

وقد انبنى على الخلاف بين الحنفية والمالكية فى هذا الموضوع خلاف
فيما إذا عقد الزوجان زواجهما بحضور شاهدين وأمرهما بكتمانه، فقال المالكية
بعدم الصحة لعدم الإشهار والذبوع، وقال الحنفية والشافعية بصحة العقد،
لحصول الإشهار بالإشهاد (٢).

وسرك ما كان عند امرئ وسر الثلاثة غير خفى

وفد اشترط فى الشاهدين - شروط ترجع فى جملتها إلى خطر العقد
وعلو شأنه، وهى :

١ - البلوغ والعقل والحرية وعدم الاختصار على شهادة النساء، إذ ليس مما
يُظهر شرف هذا العقد ويلائم علو قدره ويحصل به المقصود من الإشهاد - أن
يكون المحفلون له ليذاع بينهم أو بهم - من الصبيان والمجانين والمبيد،
أو من النساء دون الرجال .

٢ - الاسلام فى زواج المسلمين، لأن العقد حينئذ عقد إسلامي، ينشأ فى

(١) وإذا عقد العقد من غير إشهاد وجب فسخه قبل الدخول بطلقة ثالثة عندهم، فإذا
لم يفسخ وأقرا بالوطء أو تمت بأروسة كالزنا - يحدان حد الزنا، إلا إذا فشا العقد أو
الدخول بولاية أو ضرب دس أو كان الأشهاد على أحدهما بشاهد واحد غير الولي، فإن
الحد يدرأ حينئذ بالشبهة (٢٠١٦، ٢١٧ ج حاشية الدسوقي على الشرح الكبير).

(٢) من ١٩ - ٢٠ : بداية المجتهد.

رعاية الاسلام ، وتلقاه آثاره على أصوله ، فلا ينبغي — وهذا شأنه وتلك منزلته — أن يكون الاحتفال له مظهراً لموالاة الكافرين والإقبال عليهم ، ومجانبة المسلمين والأعراض عنهم . وإلى هذا أن في الشهادة معنى الولاية على الشهود عليه ولا ولاية لكافر على مسلم .

وهذا المعنى قائم ما كان الزوج مسلماً ، ولهذا لا تصح شهادة غير المسلمين على زواج المسلم بالكتائية عند الشافعي ومحمد وزفر من الحنفية .

وذهب الشيخان — أبو حنيفة وأبو يوسف — إلى جواز شهادة القميين على تزوج المسلم بالكتائية ، وهو ما عليه الفتوى عند الحنفية ، لأن ولاية الشاهدين إنما تظهر في إثبات ملك التمة للزوج على المرأة ، فهي ولاية عليها لا عليه .

ويمكن رد هذا بأن الشهادة هنا تقوم على عقد ينشئ حقوقاً لكل من الزوجين على الآخر ، ومنها حل استمتاع كل منهما بصاحبه ، فتكون ولاية عليهما لا على أحدهما (١) .

٣ — التعدد ، لورود النص به في كثير من الأحاديث ، ولأن المقصود من الإسهاد على الزواج الإشهار وتيسير السبيل للشهادة عليه عند إنكاره ، والتعدد أدعى إلى تحقيق ذلك .

وإذا زوج الأب بنته بأبائه رضاهما ، وكانت حاضرة المقد — صح الزواج بمحضرة شاهد واحد ، لأن الأب سفير ومعبّر عنها ، فتجدل عقدة حكماً ، ويعتبر الأب شاهداً مع الشاهد الآخر .

وكذلك إذا وكل الأب شخصاً ليزوج ابنته وهو حاضر ، فإن المقد يصبح بمحضرة شاهد واحد ، لأن الوكيل سفير ومعبّر عن الأب ، فيجعل الأب عقداً حكماً ، ويكون الوكيل شاهداً مع الشاهد الآخر .

(١) راجع إلى إله السكمال من المقام في ص ٢٥٤ ج ٢ فتح القدير .

٤ - أن يسمى القعد معاً مع فهم المراد إجمالاً على نحو ما مر في سماع العاقدين لركن القعد ، لأن المقصود من الشهادة أن يسمع الشاهدان نفس العبارة التي تدل على اجتماع الإرادتين على الزواج ، ويستتبع أحكامه الشرعية من حين صدورهما ، وبهذا السماع المشترك تكون لهذه العبارة قوتها وصلاحياتها مناطاً لما يترتب عليها من الآثار .

فلا كان أحدهما أسمى ، أو ناعماً ، أو سكران لا يعي ما يقول ولا يذكره بعد إفاقة ، أو سمع أحدهما الإيجاب وسمع الآخر القبول . أو سمع أحدهما القعد ثم أعيد قسمه الآخر - لم يصح الزواج في كل ذلك ، لعدم تحقق الغرض المقصود .

٥ - أن يكون الشاهد عدلاً ، لحديث عائشة المار : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » ، ولأن حضور الفاسق ينافي خطر القعد ، لأنهم ليسوا من أهل الكرامة ، وشهادتهم لا تصلح لإثبات النكاح باتفاق ، فلا يتحقق بها شرط إنشائه .

وهذا مذهب المالكية والشافعية ورواية عن أحمد ، غير أن المالكية يجوزون شهادة مستور الحال إذا لم يوجد عدل .

وذهب الحنفية إلى عدم اشتراط العدالة هنا ، لأن الغرض من الشهادة الإشهار ، وهو يتحقق بغير العدول ، كما يتحقق بشهادة ابني الزوجين باتفاق . وإثبات الزواج إنما يكون عند الإنكار أمام القاضي ، ولا بد حينئذ من العدالة واعتناء القرابة الداعية إلى الحماية (١) .

(١) الشهادة للإشهار والشهادة للإثبات - كلاهما من باب الولاية غير أن الولاية في شهادة الإثبات قوية ، لأنها تكون أمام القاضي الذي يعرض الحقيقة ويبين على الشهادة حكماً ملزماً ، أما الشهادة للإشهار فضعيفة ، لأنها تنفي التهمة عند جمهور الناس الذين يصدقون ما يفتاح أو ينفقونه بحفظ . فاشتراط الحنفية في كل منها ما يلائم الغرض المقصود منها .

ولا تنافي بين خطر العقد وفسق الشاهد ، فكم من فاسق يعظمه الناس ويفخرون بقربه ، لماله ، أو بمنصبه ، أو بجاهه .

ولفاسق أن يتولى عقد الزواج بنفسه ، لنفسه أو لغيره ، فكيف يمنع من الشهادة عليه ؟

تنبيه : —

لا يشترط في الشاهدين البصر ، ولا انتفاء التهمة ، فيصح الزواج بمحضرة أمينين لكفاية التمييز بالأسماء ، ويصح بمحضرة ابني الزوجين أو أحدهما ، لتحقيق الغرض من شهادة هؤلاء .

شروط الصحة في الزوجين :

الشرط الأول : ألا يكون بينهما من أسباب التحريم المؤبد أو المؤقت ما خفي عليهما ، كأن يتزوج بنت أخيه أو أخته نكاحاً أو رضاعاً وهو لا يعلم ، أو يتزوج أخت امرأته نكاحاً أو رضاعاً كذلك ، فإن الزواج يكون فاسداً .

أما لو تزوج إحداهن عالماً بالحرمة فإن العقد يكون باطلاً ، وقد تقدم هذا في شروط الانعقاد ، وسيأتي أثر ذلك في حكم الزواج غير الصحيح .

الشرط الثاني : كفاءة زوج فائده الأهلية — ذكر أو أنثى — إذا كان الزوج له غير أصله وفرعه المعروفين قبل العقد بحسن الاختيار أو المستورى الحال ، بأن يتزوج أخوه أو عمه ، أو أصله أو فرعه المعروفان قبل العقد بسوء الاختيار مجانة وفسقا .

ويلحق بهذا الشرط هنا ألا يقل المهر عن مهر المثل .

الشرط الثالث : أن يكون الزوج كفئاً للمرأة إذا زوجت بالبلغة العاقلة .

نفسها ولها ولي عاصب لم يرض قبل العقد بغير الكف ، فإذا زوجت نفسها في هذه الحال بغير كف كان الزواج فاسداً ولو أجازها الولي بعد ذلك ، لأن

ما انعقد فاسداً لا ينقلب بالإجازة صحيحاً ، فإن أثر الإجازة يظهر في الصحيح الموقوف دون الفاسد .

وهذا ما رواه الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ، واختاره فقهاء الحنفية لا تتوى ، وعلوه بأنه ليس كل قاض يعدل ، ولا كل ولي يقبل التردد على أبواب الحكام ، أو يحسن الخصومة والدفاع أمام القاضى .
وفي رواية عن محمد أن الكفاءة هنا شرط نفاذ ، إذا لم يتحقق توقف العقد على أجازة الولى .

وظاهر المذهب أنها شرط لزوم ، إذا لم يتحقق كان للولى أن يعترض ، فيطلب من القاضى التفريق ، ويسقط حقه إذا سكّت حتى ولدت المرأة أو ظهر بها الحمل ، حفظاً للولد من الضياع .

٣ - شرط النفاذ

المراد بنفاذ العقد - ترتب آثاره عليه .

ويتوقف ذلك على أن يكون العقد هو صاحب الحق في ولاية هذا العقد وإنشائه ، ولهذا يشترط في العقد لنفاذ العقد ، أى لترتيب آثار عليه فعلا :

أولا - أن يكون بالغا ، فلزواج الصبي المميز نفسه توقف العقد على إجازة من له الولاية على نفسه ، لأن عقد الزواج مما يخفى فيه وجه المصلحة أو المضرة على أمثاله ، لاشتغاله باللعب ، وعدم خبرته .

ثانيا - ألا يكون وائياً أبعد مع وجود الولي الأقرب ، فإذا كان كذلك توقف العقد على إجازة الولي الأقرب ، وستعرف ترتيب الأولياء في الزواج عند الكلام في الولاية على النفس .

ثالثا - ألا يكون وكيلاً مخالفاً أمر موكله ، فلو وكل إنسان غيره ليزوجه امرأة معلومة أو بمهر معلوم ، فزوجه امرأة غيرها أو بمهر أكثر - توقف العقد على إجازة الموكل .

رابعا - ألا يكون فضولياً ، والفضولى من يعقد لغيره من ولاية له عليهم ، فإذا عقد زواجا لغيره كان العقد موقوفاً على إجازة من عقد له باتفاق إذا تولى الفضولى أحد طرفي العقد .

فاما إذا تولى طرفي العقد ، فضولياً من الجانبين أو من أحدهما - فمقده موقوف عند أى يوسف لثو عند الطرفين ، لعدم اجتماع إرادتين على المعنى المقصود ، وقد تقدم هذا في الكلام عن العقد .

وذهب الشافعي إلى أن عقد الفضولي باطل ولو أجازته صاحب الحق في إجازته، لأن المقصود من العقود هو آثارها المترتبة عليها، والفضولي لا يستطيع أن يرتب آثار العقد عليه، فلا يمتد بعقده.

ورد الخنفيه هذا بأنه لا ضرر في توقف العقد على إجازة من له حق إجازته، بل فيه تمكينه من الانتفاع به إذا رأى فيه منفعة له. ومضى أجازته ترتب عليه آثاره كما ترتب الآثار على العقود النافذة.

٤ - شروط اللزوم

معنى لزوم العقد - ألا يكون لأحد حق فسخه بسبب عدم الرضا الكامل به عند إنشائه فإذا كان لأحد حق فسخه كان غير لازم .

وقد تقدم أن جمهور الفقهاء يرون أن عقد الزواج لا يقبل خيار الشرط ، كما أنه لا يقبل خيار الرؤية باتفاق ، وأز الحنابلة يعتدون بالشروط التي لم ينها الشارع عنها ، فإذا شرط أحد الزوجين وصفاً في الآخر وتبين أنه لم يكن فيه عند العقد كالبسكرة ، أو شرط على صاحبه أداء منفعة له فلم يؤديها كشرط عدم الزواج عليها - كان لمن شرط الشرط لمصلحته حق الفسخ . وقد أورد ابن القيم أمثلة لهذه الشروط ، وبين الآثار المترتبة على النسخ بها فيما نقلناه عنه .

أما الحنفية فأنهم يشترطون لزوم العقد :

١ - ألا يكون الزوج لفاقد الأهلية غير أصله وفرعه من الأولياء .

فلو زَوَّجَ الصغير أو الصغيرة أخ أو عم لها بمن يكافئهما - ثبت الخيار عند البلوغ لكل منهما عند الطرفين ، فله أن يختار زوجة فيلزم الزواج ، أو يختار نفسه فيرفع الأمر إلى القاضي ليفسخه . وكذلك المجنون والمجنونة والمعتوه والمعتوهة : إذا زوجهما غير الأصل والفرع بكف . ثبت لهما حق الفسخ عند الإفاقة .

وقد كان ثبوت هذا الحق للصغار عند البلوغ سبباً لقضايا كثيرة شغلت القضاء في مصر حيناً من الدهر ، إذ كان الأولياء يكثر من تزويج صغارهم ، فلما صدر قانون تحديد سن الزواج سنة ١٩٣١ كفوا عن تزويجهم ، فاختفى هذا النوع من القضايا .

٢ - ألا يقل المهر عن مهر المثل إذا زوجت البالغة العاقلة نفسها ولها ولي عاصب لم يرص قبل العقد بأقل من مهر المثل ، فإذا زوجت نفسها بأقل من مهر

المثل كان لوليها العاصب أن يرفع الأمر إلى القاضى ليفسخ المقدام لم يتم الزوج المهر وإذا سكنت الولي حتى ولدت أو ظهر بها الحمل سقط حقه فى الفسخ ، حفظا للولد من الضياع .

٣ — ألا يكون الزوج قد غرر بالمرأة وأوليائها ، فأوهمهم أنه كفء أو اشترطوا عليه أن يكون كفئا فظهر أنه ليس بكفء ، فإذا كان كذلك كان لهم حق الفسخ ، بخلاف ما لو سكتوا ولم يسألوا عنه ، وظهر أنه ليس كفئا ، فإنه لا حق لهم فى الفسخ ، لأن حق الفسخ بمقدم الكفاءة يسقط بالتقصير ، كما سيأتى فى الكلام عن الكفاءة .

وإذا ادعى أنه من قبيلة وظهر أنه من قبيلة دونها ولكنها تكافئها — كان لهم حق الفسخ عند جمهور الحنفية ، لأن الرضا بالمقد بنى على أساس غير صحيح ، وذهب زفر منهم إلى أنهم لا حق لهم فى الفسخ لوجود الكفاءة .
٤ — ألا يكون هناك عيب من العيوب المبيحة لفسخ الزواج ، وهى التى تفوت معها مقاصد الزواج ، أو يمتدح معها حسن العشرة ، كأن تجد المرأة زوجها عنيئا ، أو خصيا أو مجبوبا ، وزاد محمد على ذلك أن تجده مجنوناً أو أبرص أو أحمم ، فإن لها أن ترفع أمرها إلى القاضى ليفسخ النكاح .

وإذا وجد الزوج مثل هذه العيوب فى المرأة فليس له حق الفسخ عندهم ؛ سترأ على المرأة ، ولأنه يستطيع التخلص منها بالطلاق .

والشافعى — كما ثبتت اختيار المرأة إذا وجدت زوجها معيبا — يثبت للرجل إذا وجدها معيبة بمثل هذه العيوب .

وتمام الكلام عن هذا الموضوع فى فرق النكاح ، لأن التفريق بهذه العيوب كما يكون فى مبدأ الزواج عقب المقد يكون إذا طرأت هذه العيوب بعد ذلك وتمنح على الزوجين أن يعيشا فى وفاق ووثام .

٥ - الشروط القانونية

الشروط القانونية هي شروط يضعها المشرع الوضعي لطلب مصالحة أو دفع مسرة .

وعقد الزواج متى استوفى ما تقدم من الشروط كان صحيحاً نافذاً لازماً شرعاً وقانوناً ، ولا اعتراض لأحد عليه ، ولو كان أحد الزوجين أو كلاهما فاقد الأهلية . وإذا كان هناك شرط قانوني - فهو ليس شرط صحة ، ولا نفاذ ولا لزوم ، لأن المشرع الوضعي ليس له أن ينشئ حكماً شرعياً دينياً يُحِلُّ حراماً أو يُحرِّمُ حلالاً ، بل هو شرط يرتب عليه أثر قانوني لادخل له في الحكم الشرعي الديني .

وقد رأى رجال الشريعة في مصر أن تعرف الناس في أمور الزواج في هذا العصر .. بمتريه النقص والضرر من ناحيتين :

١ - أن الناس - بضعف الوازع الديني فيهم - يكثر من ادعاء الزوجية بالباطل ، اعتماداً على إثباتها بشهادة الزور ، طمعاً في المال ، أو رغبة في التشهير ، وربما خفي على القاضي وجه بطلانها ، فينقلب الحق باطلاً ، والباطل حقاً .

٢ - أنهم يكثر من تزويج أولادهم صفاراً في وقت تمعدت فيه أمور الحياة ، وكثرت مطالبها ، وقلت أعباؤها ، وأصبحت في حاجة إلى قدر من المعرفة والخبرة لا يتيسر في السن المبكرة ، وكثيراً ما يبني هذا الزواج على أغراض مادية ، لا دخل للزوجين في اختيارها ، ولا صلة بينهما وبين الحياة الزوجية السعيدة ، فلا تلبث أن يقع فيها الشقاق ، وتنتهي إلى الفراق . وقد عاجلوا الناحية الأولى بمشروع يحمل الناس على تسجيل عقود الزواج

حيث منع القانون الاستدلال على الزواج عند إنكاره لدى القاضى بغير الوثيقة الرسمية في الحوادث الواقعة بعد يولية ١٩٣١ على نحو ما سياتى في قضايا الزواج إن شاء الله تعالى (م ٩٩ ق ٧٨ سنة ١٩٣١) .

والجاء الناحية الثانية بتوجيه أولياء إلى عدم تزويج صغارهم قبل الاستعداد للحياة الزوجية ، حيث شرط القانون لقيام الموظف المختص باجراء العقد وتسجيله ، أو تسجيله المصادقة عليه (١) — ألا تقل سن الزوج عند العقد عن ثمانى عشرة سنة ، ولا سن الزوجة عن ست عشرة سنة (م ٣٦٧ ق ٧٨ سنة ١٩٣١) ، باعتبار أن هذه السن يطلب عندها استعداد كل من الزوجين للحياة الزوجية ، ويمكن أن يكون لكل منهما رأى فيها .

كما اشترط القانون لسماع الدعوى لدى القاضى — إذا رُفِعَ إليه نزاع بين الزوجين — ألا تقل سن أحدهما عند رفع الدعوى عن تلك السن المقدرة لكل منهما مقرأً كان المدعى عليه أو مفكراً .

وقد استأنس المشرع للوضئ لهذا بما ذهب إليه ابن شبرمة وأبو بكر الأصم : أنه لا ولاية على الصغيرة في الزواج حتى تبلغ وتأذن . وقد ذهب ابن حزم أيضاً إلى أنه لا ولاية على الصغير الذكر في الزواج ، لعدم حاجته إليه وسياتى هذا في الولاية على النفس إن شاء الله تعالى .

وهذا التشريع قلل الناس من تزويج صغارهم حتى لا تتعرض حقوقهم الزوجية للضياع .

واسكنهم احتالوا الحيل المأذون على مباشرة هذه العقود باخفاء شهادات الميلاد والاستشهاد على بلوغ السن المقدرة بشهادات الأطباء أو شهود الرور ،

(١) للزاد المصادقة على عقد الزواج أن يبرأ الزوجان لدى الموظف المختص — وهو المأذون على — بأنها قد مضى رواجها في تاريخ سابق ، ويطلب من أن يمسجه الآن في وثيقة رسمية .

فاضطرب المشرع أن يضع عقوبة لمن يقصد مثل هذا العقد مع علمه به ، أو يدلى بمعلومات يُبنى عليها العقد مع علمه بكذبها ، وذلك ما ورد في المادة الثانية من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ ، ونصها :

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطة المختصة — بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً لضبط عقد الزواج — أقوالاً يعلم أنها غير صحيحة ، أو حرر أو قدم أوراقاً كذلك متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق » .

« ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه — كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج إذا عقده وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون » .

وبهذا بلغ المشرع ما أراد ، فكف الأولياء عن تزويج صغارهم خوفاً من ضياع حقوقهم ، وامتنع المدلسون عن التدليس خوفاً من العقوبة .

من محرم التزويج مجهن

قدمنا أن الشريعة الإسلامية عنيبت ببيان من يحرم التزويج بهن من النساء ومن يحل ، وذكرنا في شروط الانعقاد أن من تزوج امرأة يعلم أنها محرمة عليه كان زواجه باطلا ، وفي شروط الصحة أن من تزوج امرأة محرمة عليه وهو لا يعلم كان زواجه فاسدا .

فكان لزاما أن نشرع - بعد الانتهاء من شروط الزواج - في بيان من يحرم من النساء ومن يحل ، وحكمة تحريم بعضهن دون بعض ، فنقول :
حكمة التحريم (١) :

تصلح المرأة بأصل الفطرة للنسل من أى رجل ، قرب النسب بينهما أو بعد ، وقريب العلاقة أو ضمنت ، غير أن منزلة الإنسان في الوجود ، وطموحه إلى الكمال ، وتطلعه إلى الحكمة - كل ذلك يقتضيه أن يحل الزواج - وهو أساس ارتباط الجماعة - وسيلة إلى النسل السليم ، وسبيلا إلى الهدوء وراحة البال ، خالصا من شوائب البغض والقطيعة ، بعيدا عما يثير الحقد والشحناء .

ولو أتيح للرجل أن يتزوج أية امرأة شاء لبعد به ذلك عن مثله الأعلى وغايته المرجوة ، لما في التزويج ببعضهن من مناهضة للفطرة ، وقطع للروابط ، وإثارة للأحقاد والأضغان .

١ - فالفطرة الانسانية تأبى أن يتصل ذوو القرابة القريبة من الرجال والنساء - كالأبناء مع الأمهات والبنات - اتصال شهوة ومتعة جنسية ، وترى هذا أشبه بتمتع الانسان بنفسه ، لما بينه وبين أقاربه الأقربين من قوة

(١) راجع ص ٩٨ ج ٢ : حجة الله البالغة ، ص ١٨٧ ج ٢ : تفسير الفخر الرازي .
(٢ م - الزواج)

الارتباط ، وكثرة الامتزاج والاختلاط ، ولهذا كان أكثر المحرمات في الإسلام محرما في الجاهلية .

ولو لانفوس فسدت أمزجتها ، وانحرفت فطرها — لم تكن هناك حاجة إلى النص على تحريم مثل الأمهات والبنات ، والعمات والخاللات .

على أن من البهائم المعجم ما لا تلتفت إلى أمها أو مرضعتها تلك اللفتة ، فما بالك بالإنسان الذي تعدد الفطرة للرقى والكمال ؟

٢ — وصلات القرابة بين الناس قريبة قوية ، وبعميدة ضعيفة ، والصلة الزوجية بالإضافة إليهما أوثق من البعيدة ، وأضعف من القريبة ، ولا ينبغي لمشرع يُعنى بزيادة الروابط بين الناس وتوثيقها — أن يُنزل القرابة القريبة إلى مرتبة العلاقة الزوجية ، فيعرضها للضعف والقطيعة ، بل ينبغي أن يمنع الزواج بين الأقارب الأقربين ، ليتجهوا به إلى توثيق قرابة بعيدة ، أو إنشاء علاقة جديدة .

٣ — وقد يلحق بالقرابة القريبة ما يماثلها في قوة الاتصال والالتحام ، واستحقاق الاحترام ، والرفع عن الطامع الجنسية ، كقرابة الرضاع ، فإن اشتراك المرضع مع الأم في بناء بنية الرضيع ، وإطلاعها منه على مثل ما اطلمت — جعلها أما بعد الأم ، وجعل بنتها أختا بعد الأخت ، وأما جدة بعد الجدة ، وهكذا ، ولا شك في أن التمتع بهؤلاء كالتمتع بنظائرهن من القربيات الصليبيات: تنجمه القطر السليمة .

على أن هذه علاقة وثيقة مقرزة ، ولها حرمة تقتضي البر والتراحم ، فلتسكن بالزواج علاقة جديدة تزداد بها الروابط ، وينسج مجال التعاون في الحياة .

٤ — وأساس القرابة القريبة شفقة ومحبة بريئة ، وعمادها احترام ، ومودة

خالصة ، وأساس العلاقة الزوجية متعة تقتضى الابتذال والامتهان ، ويرتفع معها الوفاق والاحتشام ، وقد تؤدي إلى المغاضبة والمغاشاة ، فخصائص كل من العلاقاتين تنافض خصائص الأخرى ، فكيف يجتمعان ؟ وإذا لم يكن في الجمع بينهما إلا قسمٌ عسراً الفضلى منهما — فما أولاها بالفصل والتباعد، وما أجدرها حينئذ بالبقاء !!

هذا إلى ما قرره علماء الحياة — وقد سبقت الإشارة إليه — من ضعف النسل بين الأقارب الأقربين ، وقوته ونجاحه بين المتباعدين .

٥ — والإنسان مدني بطبيعة، تدعوه ضرورة الحياة إلى الاجتماع والاختلاط ، فلا غنى للزوجين عن معشرة الأقارب الأقربين في ألفة وامتزاج ، وبغير تحفظ وتكلف ، ولا يبقى مع هذا صفاء ، ولا يدوم وفاق — إلا إذا ارتفع الحل بين هؤلاء الأقارب ، لأن بقاءه يفتح باب الطمع والتطلع ، فتصبح البيوت مسارح لتمثيل أدوار المشق والفرام ، والتنافس في أسباب الحقد والخصام ، وبالحرمة بنفسد بلب العلم ، وتصبح الصلة بريئة نقية ، فتكون البيوت مباءة العلم والعفة ، ومستقر الأمن والسعادة (١) .

٦ — وقد تكون مضار الزواج بالمرأة موقوته بوقت ، فتفيد الحرمة بهذا الوقت ، تقديراً للحكم بقدر الحاجة إليه ، كاختلاط الأنساب في الزواج بامرأة الغير أو معتدته ، وإثارة الحقد وقطيعة الرحم في تزوج المرأة على أختها . وبالأجمال إنما حرم الله تعالى من النساء ما كان الزوج بهن مناقضاً للفطرة أو مضمناً للنسل ، مفسداً للمواطف النبيلة ، قاطعاً للروابط الوثيقة ، أو مشتملاً على مفاسد تربو على ما فيه من مصالح .

(١) راجع ص ١٥٨ ج ١ : أصول الترائم لبتلم .

الحد الفاصل بين القراطين :

تبين مما سبق أن المصلحة تدعو إلى وضع حد فاصل بين القراطين ،
القريبة والبعيدة ، وإن جازى الحد — أينما كان — متصلان ومقتضيان ،
وليس إلحاق أحدهما بأحدى التناحيتين بأولى من إلحاقه بالأخرى ، ومن هنا
لزم التحكم في وضع الحدود ، وتمذر تمليلها ، شرعة كانت أم وضعية . ولهذا
كان من الحكمة أن تكون هذه الحدود من وضع العليم الخبير ، الذى خلق
الخلق ، وغرس الطبائع ، وبث الفطر ، وهو اللطيف الخبير .

وقد ورد بيان المحرمات في عدد من آيات الكتاب الكريم وفي
بعض الأحاديث الشريفة التى تعد مبينة أو مكملة لما ورد فيه .

فأما ما ورد في الكتاب الكريم فقوله تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح
آباؤكم من النساء إلا ما قد ساف . إنه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا . حرمت
عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات
الأخت . وأمهاتكم اللاتى أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة . وأمهات نسائكم
وربائبكم اللاتى فى حجوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن — فإن لم تكونوا
دخلتم بهن فلا جناح عليكم — وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم . وأن
تجمعوا بين الأخنين إلا ما قد سلف . إن الله كان غفورا رحما . والمحصنات
من النساء إلا ما ملكت أيما نيككم ، كتاب الله عليكم . وأحل لكم ما وراء
ذلك » (١) .

وقوله تعالى : « ولا تنكحوا للشركات حتى يؤمن ، ولأمة مؤمنة خير

(١) ٢٢ — ٢٤ : النساء ، ولاراد بالمحصنات فى الآية التزوجات مطلقا ، ولقد استنتت
الآية منهن من دخلت فى ملك مسلم باليسى من نساء غير للحين ، فان لمالكها أن يستمتع بها
وأن يزوجهها غيره ، لا فسخ زواجها الأول باليسى ، ولا عال لتطبيق هذا الاستثناء فى أيما .

من مشركة ولو أعجبكم . ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ، ولَمَسَبَدٌ
مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ » (١) .

وقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ لِلزُّمُنَاتِ مَسَاجِرَاتٌ فامتنعوا
الله أعلم بما تمانن ، فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار . لا هن حل
لهم ولا هم يحلون لهن » (٢) .

وقوله تعالى : « وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه
من بعده أبداً . إن ذلكم كان عند الله عظيماً » (٣)

وأما السنة الشريفة فسنكتفي بإيراد ماورد منها في موضعه من شرح هذه
الآيات الكريمة .

التحريم نوعان :

وإذا استعرضت هذه الآيات الكريمة وما يتعلق بها من الأحاديث
الشريفة ، وتبنت إلى مناط التحريم فيها — وجدت التحريم نوعين :

النوع الأول — التحريم — المؤبد ، وهو ما كان سببه أو مناط ثبوته
صلة إنسانية فابضة ، لا تقبل الزوال ، كصلة الأمومة والبنوة والأخوة ونحو ذلك
النوع الثاني — التحريم المؤقت ، وهو ما كان مناط ثبوته صفة قاطبة
للافتاء ، كالشرك في المشركة ، والزواج في ذات الزوج ، وقيام العدة في المعتدة
ونحو ذلك مما يأتي بيانه في موضعه .

وإليك الكلام في هذين النوعين :

(١) ٢٢١ : البقرة

(٢) ١٥ : المتحنة .

(٣) ٥٣ : الأحزاب ، وفي منع نساء الرسول من الزواج بغيره بعده تكريم له ولهن
جسماً ، وعاطفة لما كان بينه وبينهن من أسرار الزوجية التي لا يليق إفشاؤها لنبره ، ولا مجال
لتطبيق هذه الآية بعد وفاة أمهات المؤمنين رضي الله عنهن .

١ - التحريم المؤبد

يؤخذ من الآيات الكريمة أن أسباب التحريم المؤبد ثلاثة :

- ١ - صلة النسب ، وهى الصلة الناشئة بسبب الولادة .
- ٢ - صلة الرضاع ، وهى الصلة الناشئة بسبب إرضاع المرأة غير ولدها .
- ٣ - صلة المصاهرة ، وهى الصلة الناشئة بسبب الزواج .

أولاً - ما يحرم بسبب النسب :

بين الله تعالى ما يحرم بسبب النسب بقوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت » .

وخلاصة ذلك أن المحرمات بسبب النسب أربعة أصناف :

الصف الأول : الأصل وإن علا ، والمراد به : الأم وأما وإن علت ، وأم الأب وأم الجد لأب أو لأم وإن علا ، وأم هاتين الجديتين كذلك .

ودخول الأم للبشارة فى الآية واضح ، أما دخول الجدات فمن وجهين : الوجه الأول : إجماع العلماء على أن المراد بالأم فى الآية الأصل كما فى قوله تعالى : « منه آيات محكمات هن أم الكتاب » ^(١) ، أى أصله ، وقوله تعالى : « وعنده أم الكتاب » ^(٢) .

الوجه الثانى : دلالة النص أو قياس الأولى ، أو القياس الجلى ، وهى دلالة الكلام على مسكوت عنه هو أولى بالحكم من المنطوق به ، كدلالة قوله تعالى فى شأن الوالدين : « فلا تقل لهما أف » ^(٣) على حرمة شتمهما أو ضربهما ^(٤) ، وقد حرم الله العمات والخالات بالنص ، وهن أولاد الجدات ،

(١) ٧ : آل عمران . (٢) ٢٩ : الرعد . (٣) ٢٣ : الإسراء .

(٤) راجع القياس ودلالة الدلالة فى كتابنا « أصول التشريع الإسلامى » .

فتثبت حرمة الجدات من باب أولى ، لأنهن أقرب .

المصنف الثانى : القروع وإن نزل ، والمراد به البنت وسلم تناسل منها ، وبنت الابن وإن نزل وما تناسل منها .

ولاخفاء فى دلالة الآية على حرمة البنت العليا ، أما غيرها من الفروع فحرمتهن من وجهين أيضاً :

الوجه الأول : إجماع العلماء على أن المراد بالبنت كل فرع مؤنث .

الوجه الثانى : دلالة النص ، وذلك أن الله تعالى حرم بنات الأخ وبنات الأخت ، ولا شك فى أن بنات البنات وبنات الأبناء — وإن نزلن — أقوى قرابة من بنات الإخوة وبنات الأخوات .

وقد اختلف العلماء فى حرمة بنت الزنا على أبيها :

فذهب الحنفية وأحمد ومالك فيما روى عنه ابن القاسم^(١) إلى حرمتها عليه ، لأنها بنته حقيقة ، إذ هى مخلوقة من مائه ، والحقائق الواقعة لا ترفع ، ولهذا حرم ابن الزنا على أمه باتفاق ، ثم هى بنته لفة أيضاً ، والخطاب فى الآية باللغة العربية^(٢) .

وذهب الشافعى إلى عدم حرمتها عليه ، لأن البنوة التى تبنى عليها الأحكام هى البنوة الشرعية ، لا الحقيقية ، وهى منتفية هنا ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « الولد للفراش ، وللماهر الحجر » ، ولا خلاف فى هذا ، ولذلك لا تحل له الخلوة بها ، ولا ولاية له عليها ، ولا نفقة لها عليه ، ولا توارث بينهما^(٣) .

قالوا : وإذا تحققت أبوة رجل لبنته من الزنا ، بأن زنا ببيكر ، ثم أمسكها حتى ولدت بنتاً ، فالعمل بمذهب الحنفية أحوط وأنزله .

(١) وحكى عنه فى اللوطا مثل قول الشافعى (س ٣٧ ج ٢ : بداية المجتهد) .

(٢) راجع س ٣٥٧ ج ٢ : فتح القدير .

(٣) راجع س ١٨٩ ج ٢ . تكميل الفخر الرازى .

الصف الثالث : فرع الأبوين أو أحدهما وإن نزل .

وهو يشمل الأخوات شقيقات أولآب أو لأم ، للعموم في « أخوانكم » ، ويشمل ما تناسل من هؤلاء ، من بنات وبنات أبناء ، للعموم ، في « بنات الأخت » ، كما يشمل ما تناسل من الإخوة أشقاء أولآب أو لأم ، من بنات وبنات أبناء ، للعموم في « بنات الأخ » .

الصف الرابع : أول بطن فقط من فروع الجد وإن علا والجددة وإن علت ، والمراد به العمات والخالات .

والنص عام يشمل عمات المرء شقيقات أولآب أو لأم ، وخالاته كذلك وعمات أصوله وخالاتهم كذلك .

وكل ذكر يرجع نسبك إليه فأخته عمتك ، وكل أنثى يرجع نسبك إليها فأختها خالتك ، فقد تكون العمة من جهة الأم ، وقد تكون الخالة من جهة الأب (١) .

أما من عدا البطن الأول ، ومن بنات العمات والخالات ، وبنات الأعمام والأخوال وفروعهم — فمن حلال ، لعدم ذكرهم في المحرمات ، ولدخولهم بسبب هذا في قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » (٢) . وقوله تعالى : « بأنها التي إذا أحلنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن منك » (٣) . وما يحل للرسول يكون حلالاً لأمتة ما لم يدل دليل على اختصاصه بالحل .

(١) راجع ص ١١ ج ٤ : زاد الماد ، وللوضع السابق في تفسير القفر الرازي .

(٢) ٢٤ : النساء .

(٣) ٥٠ : الأحزاب .

ثانياً — ما يحرم يسبب الرضاع :

بعد أن بينت الآية الكريمة ما يحرم بسبب النسب — أتبع ذلك ببيان ما يحرم بالرضاع حيث قال تعالى : « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » .

وروى البخارى ومسلم أن رسول الله ﷺ لما أريد على ابنة عمه حمزة قال : « إنها لا تحل لى ، إنها ابنة أخى من الرضاعة ، ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » .

ورويان عائشة رضى الله عنها أنها كانت قد رضعت من امرأة أبي القميس ، فجاء أخوه أفلح بعد نزول آية الحجاب يستأذن عليها ، فلم تأذن له ، وقالت : إنما أرضعتنى امرأة أخيه فلا أذن له حتى استأذن رسول الله ﷺ فلما ذكرت ذلك لرسول الله قال : إيذنى له ؛ فإنه عمك ، تربت بذلك ^(١) .

وقد اقتضت الآية على الرضيع وبنتها ، ولكنها سميت الأولى أما للرضيع ، وسميت الثانية أختاً له ، فدل هذا على أن الرضاع يصل الرضيع بمن أرضعته صلة الفرع بأصله ، وجاء الحديث الأول مقررراً لهذا المعنى ومؤكداً له .

ثم جاء الحديث الثانى مبيناً أن هذه الصلة تثبت كذلك بين الرضيع وزوج للرضع ، لأن زوجها لو لم يكن أباً للرضيع لم يكن أخوه عمّاً له ، وهذا ما قال به على وابن عباس ، وذهب إليه الأئمة الأربعة والأوزاعى والثورى ^(٢) ، وبذلك يحرم بالرضاع أربعة الأنواع التى تحرم بالنسب ، وهى :

(١) ص ١٢٣ ج ٧ : فى الأوطار .

(٢) وعن عائشة وابن الزبير وابن عمر وسعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار — أن الحرمة لاشت من جهة الزوج ، وهى المسألة المعروفة بـ « بن النعل » ، ويلاحظ أن عائشة أتت فيها بنير مارتوت فى حديث أفلح ، وفى مثل هذا تخدم رواية الراوى على فتواه كما هو معروف فى الأصول .

- ١ — الأصل الرضاعي وإن علا ، وهو الأم التي أرضعت ، وأما نسباً أو رضاعاً وإن علت ، وأم الأب والجدة الرضاعيين نسباً أو رضاعاً كذلك .
- ٢ — الفرع الرضاعي وإن نزل ، وهو البنت التي رضعت لبناً دَرَّ من امرأتك لولدهك الصلبي ، وبنتها نسباً أو رضاعاً وإن نزلت ، وبنت ابنها كذلك .
- ٣ — الفرع النسبي أو الرضاعي للأبوين الرضاعيين وإن نزل ، وهو الأخوات من الرضاع ، شقيقات أو لأب أو لأم ، وبنتهن نسباً أو رضاعاً وإن نزلن ، وبنت الإخوة الرضاعيين كذلك .
- ٤ — أول بطن نسبي أو رضاعي من فروع الجد والجدة الرضاعيين ، وأول بطن رضاعي من فروع الجد والجدة النسيبيين ، وذلك هو الممات والخاللات من الرضاع .

كيف تعرف قرابة الرضاع المحرمة ؟

تعرف قرابات الرضاع المحرمة كلها بأن يفرض انتزاع الرضيع من أسرته النسبية ، ويوضع في أسرته الرضاعية ، باعتباره ابناً لمن أرضعته ولزوجها الذي در لبنها بسببه ، ثم يلحق به بعد ذلك كل فروعه ، فكل صلة تتقرر له أو لقروعه بهذا الوضع الجديد فهي التي تجمل أساساً للتحريم أو التحليل بالرضاع ، لما صلة هذه الأسرة الرضاعية بأسرة الرضيع النسبية بسبب رضاعه فلا أثر لها في تحريم أو تحليل ، ولهذا لا يثبت لأقاربه النسيبيين غير فروعه — مثل ما يثبت له هو وفروعه بهذا الرضاع .

وفهم هذه القاعدة يفتيك عن تعداد المستثنيات الكثيرة التي عدها ابن عابدين (١) .

(١) راجع ص ٤١٦ ج ٢ : ابن عابدين .

الرضاع المحرم :

الرضاع مص الرضيع اللبن من ثدي آدمية ، ومناط التحريم وصول اللبن إلى جوف الرضيع على وجه تقع به التغذية التي تنبت اللحم وتشر المظلم .
ولتحقق هذا المعنى شروط :

١ — تحقق انتقال لبن الموضع إلى الرضيع ، فلو كان مشكوكا فيه ، بأن أدخلت حلبة ثديها في فمه وشكت في رضاعه فلا حرمة .

٢ — أن يدخل اللبن إلى الجوف من الفم أو الأنف ، إذ بهذا يصل إلى المعدة فيغذى الجسم ، فلو أقطر في الأذن أو في جرح في الجسم ، أو حقن به حَقْنًا شرجيا لم يثبت التحريم .

٣ — أن يحصل الارضاع في مدة الرضاع ، وقد اختلف فيها :

(أ) فدعب أبو حنيفة إلى أنها ثلاثون شهرا من حين ولادته ، وليس له وجه صحيح ^(١) .

(ب) وذهب الأئمة الثلاثة والصاحبان من الحنفية وجمهور أهل الظاهر إلى أن مدة الرضاع ستان ، ولا أثر للقطام في حل أو حرمة ، فإذا حصل الرضاع بعد المدة — ولو قبل القطام فلا حرمة ، وإذا حصل قبل انتهائها — ولو بعد القطام — ثبت التحريم ، وقد استدلوا له :

أولا — بقوله سبحانه : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » ، قالوا : وليس بعد التمام شيء .

ثانيا : بما روى الدارقطني عن ابن عباس أنه « لا رضاع بعد حولين » .

(ج) وذهب الزهري والحنن وقتادة والأوزاعي إلى أن الرضاع يحرم مادام الصغير معتمداً عليه في غذائه ، فإذا فطم واستغنى بالطعام — قبل الحولين

(١) راجع ص ٥ ج ٢ : فتح القدير .

أو بعدها — فلا حرمة بالرضاع بعد ذلك ، لعدم تحقق مناط الحرمة ، وهو إنبات اللحم وإنشاز العظم ، وقد روى الترمذى عن أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحرم من الرضاع إلا ما فلق الأمعاء . وكان قبل الفطام » ، وروى أبو داود عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت اللحم وأنشز العظم » .

مقدار الرضاع المحرم :

مضى تحققت تلك الشروط التى ذكرناها ثبتت الحرمة ، ولا فرق بين قليل الرضاع وكثيره ، لا إطلاق النصوص التى أوردناها فيما تقدم ، وهو مذهب الحنفية والمالكية ورواية عن أحمد ، وروى عن بعض الصحابة والتابعين .

وقيل : لا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات متفرقات مشبعات ، لما روى عن عائشة رضى الله عنها : « خمس رضعات مشبعات يحرمن » ، ولأن مناط التحريم — من إنبات اللحم وإنشاز العظم — لا يكون إلا بخمس رضعات هن رضعات يوم كامل ، وهو مذهب الشافعى وابن حزم والظاهر من مذهب أحمد ، وروى عن بعض الصحابة والتابعين كذلك ، واختاره ابن القيم .

ولعل مما يؤيد هذا رأى فى المعنى — وإن رُدَّ حديث عائشة (١) — أن آية التحريم بالرضاع نزلت والعرب يسترضعون أولادهم بارسالهم للإقامة مع المرضعات فى أحيائهن ، فيختلطون بأهلن جميعاً ، وتنمقد الصاة بينهم ، فيشعر الرضيع بأن للرضع أمه ، وأن زوجها أبوه ، وأن أولادها إخوته ، وليس للرضعة ولا للرضعتين مثل هذا الأثر .

(١) من رد حديث عائشة رده لأن فيه « كان فيما نزل من القرآن غفر رضعات معلومات يحرمن » ثم نسخ بخمس رضعات معلومات : فتوى النبی صلى الله عليه وسلم وهن فيما قرأ من القرآن » ، فالراجع فى مثل هذا البيان أنه من وضع المهتدين بالصاق الله بالقرآنهم واتهام المسلمين بالتقصير فى حفظ كتابهم ، ولو كان الحديث صحيحاً لوجدنا النص على الرضعات المحس فى القرآن الكريم كما ورد فى الحديث .

ما يثبت به الرضاع :

يثبت الرضاع بالإقرار أو بالشهادة :
فإذا أقر به الرجل بأن قال : هذه أختي ، أو هذه بنتي من الرضاع - ثبت
ما أقر به إذا أصر على إقراره ، أما إذا رجع عنه فلا يعتد به ، لأن الرضاع ما
ينفى ، فيستقر فيه التناقض .

وإذا أقرت به المرأة وأصرت على إقرارها - عولمت به ، وحرمت عليها
كل من يحرم به عليها ، إلا زوجها إذا كانت متزوجة ، فإنها لا تحرم عليه إلا إذا
صدقها في إقرارها ، لأنها متهمة في حقه ، فقد تريد به الخلاص منه ، فإذا صدقها
انتفت هذه التهمة .

أما الشهادة فقد اختلف فيها :

ف قيل : تقبل شهادة امرأة واحدة معروفة بالعدالة ، وهو مروى عن عثمان
وابن عباس والزهرى والحسن وإسحاق والأوزاعى وأبى حنيفة وأحمد ،
وروى عن مالك مع اشتراط أن يكون الرضاع فاشيا قبل هذه الشهادة .

وقيل : لا تقبل شهادة أقل من امرأتين ، وهو مذهب مطرف وابن
الماجشون ، وبه قال جماعة من الصحابة ، وروى عن مالك وابن القاسم
واشترطا فيه فشو الرضاع كذلك .

وقيل : لا يقبل أقل من شهادة أربع نساء ، لتقوم كل اثنتين مقام رجل ،
وهو مروى عن الشافعى وعطاء .

وإنما قبلت شهادة النساء وحدهن عند هؤلاء - لأن الرضاع مما لا يطلع
عليه غيرهن .

وذهب الحنفية إلى أن الرضاع لا يثبت بشهادة النساء وحدهن ، بل لا بد .

خيه من شهادة رجلين عدلين، أو رجل وامرأتين عدول، لما في ثبوته من إبطال ملكية الزوج للنكاح. ولا يشترط فيه تقدم الدعوى، لأنه من حقوق الله تعالى التي يعتبر للدعى فيها شاهداً، والقول بأن الرضاع مما لا يطلع عليه الرجال مردود بأن المحارم منهم يطلعون عليه.

قالوا: وإذا شهد بالرضاع امرأة واحدة فالأولى أن يفارق امرأته احتياطاً. ومتى ثبت الرضاع ثبتت الحرمة، فلا يصح لمن حرمت عليه امرأة أن يتزوج بها، وإذا كانا زوجين وجب عليهما أن يفترقا لظهور فساد العقد، فإن لم يفعلا فرق القاضي بينهما.

ثالثاً — ما يحرم بالمصاهرة :

بعد أن انتهت الآية الكريمة من بيان المحرمات بالنسب. وأتبعها ببيان المحرمات بالرضاع ذكرت ثلاثة من المحرمات بالمصاهرة بقوله تعالى: «وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن — فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم — وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم» وهناك رابعة هي امرأة الأب، لم تذكر في هذا السياق، بل بدى بها بيان المحرمات لأن الزوج بها — على شناعته وقبحه — كان شامئاً بين العرب، ولهذا قال تعالى فيه: «إنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً»، وبهذا نسكون المحرمات بسبب المصاهرة أربعة أصناف أيضاً، كالمحرمات بالنسب:

الصف الأول — امرأة الأهل، والمراد بها امرأة الأب والجد من جهة الأب أو من جهة الأم وإن علا.

والمراد بالنكاح في لغة القرآن الكزيم الزواج الشرعي، فعني الآية — لا تتزوجوا من تزوج آبائكم، وبمجرد عقد الأب عليها عقداً صحيحاً تصبح امرأته، فتحرم على فرعه وإن لم يدخل هو بها.

ولا خفاء في دلالة الآية على حرمة امرأة الأب المباشر ، ونحرم امرأة الجد لا إجماع العلماء على أن المراد بالأب كل أصل مذكر ، وقد أطلق الأب على الجد في قوله تعالى : « واتمت ملة آباء إبراهيم وإسماعيل ويعقوب » ^(١) ، وقوله سبحانه : « يا بني آدم لا يفتنكُم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة » ^(٢) . ولا يدخل في التحريم أصول هذه المرأة ولا فروعها .

وإنما حرمت امرأة الأب والجد لأن تزوج الفرع بها بعد أن تطلمح أحدهما إليها ورغب فيها وعقد زواجه بها — مما تحجه الطباع السليمة ، ولهذا قال الله تعالى فيه : « إنه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا » ، وفي انصراف الابن عنها بعد أن رغب أصله فيها احترام له ، وبربه ، وقد تتوجه نفس الأصل إليها بعد أن يطلقها . فإذا تزوجها الفرع ، فعال بينه وبينها — وقع في نفس الأصل من ذلك ما لا ينبغي أن يكون بين أصل وفرعه .

الصف الثاني — امرأة الفرع ، والمراد بها امرأة الابن وابن الابن وابن البنت وأب نزل ، وبمعرد المقد الصحيح عليها تصبح حليلته ، فتحرم على أصله وإن لم يدخل هوها .

ووجه دلالة الآية على حرمة نساء هؤلاء الفروع جميعها — إجماع العلماء على إطلاق الابن على كل فرع مذكر .

ولا يدخل في التحريم أصول هذه المرأة ولا فروعها .

ويقال في حكمة تحريم امرأة الفرع على الأصل مثل ما قيل في حكمة تحريم امرأة الأصل على الفرع .

(١) ٣٨ : يوسف .

(٢) ٢٧ : الأعراف .

واقظ أبنائكم في قوله تعالى : « وحلائل أبنائكم » — عام ، يشمل أنواع الأبناء : صليبين ورضاعيين ومتبنين ، و « الذين من أصلابكم » — وصف قصر به العام على نوع واحد منها ، وهو الأبناء الصليبيون ، وبه خرج ما عداه من الأبناء الرضاعيين والأبناء المتبنين ، فلا يدخل فيه شيء منهما إلا بدليل (١) ، وعلى هذا لا تحرم امرأة الابن الرضاعي ، ولا امرأة الابن المتبنى ، وقد مال القم رحمه الله إلى هذا الرأي وأيده ، وهو بين (٢) .

وذهب فقهاء للذاهب الأربعة إلى أن وصف الأصلاب في الآية أريد به إسقاط حليلة الابن للتبني دون إخراج حليلة الابن الرضاعي . وهو قول لا يقوم على دليل ، وخاصة إذا لاحظنا أن التبني قد أسقط اعتباره حينما تزوج النبي ﷺ زينب بنت جحش بعد أن طلقها متبناه زيد بن حارثة وعاب عليه للشركون ذلك ، فأنزل الله تعالى : « وما جعل أديعاءكم أبناءكم . ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . أدعواهم لأبنائهم هو أقسط عند الله » (٣) ، ولا حاجة بعد هذا إلى دليل خاص لاسقاط اعتبار التبني دون سواه .

الصف الثالث — أصول المرأة ، وهي أمها وأم أمها وأم أبيها وجدها لأب وأولأم وإن علت . ولا يخفى عليك وجه الاستدلال على حرمة أصول هؤلاء جميعا .

وبمجرد المقد الصحيح على المرأة تحرم أمها على زوجها عند جمهور الصنابة والفقهاء ، فلا يشترط في حرمتها دخوله على بنتها ، لأن قيد الدخول في الآية راجع إلى الرائب (المعطوف) دون أمهات النساء (المعطوف عليه) ، فيبقى

(١) راجع قصر العام على بعض أفرادها في ص ٢٤٠ : أصول التفرع الاسلامي (ط ٤)

(٢) راجع ص ١٤ ج ٤ : زاد المعاد .

(٣) ٤ ، ٥ ، ٦ : الأحزاب .

النصر على حرمة أمهات النساء علما شاملا للدخول بها وغيرها ^١ . ويؤيده ما روى عمرو بن شعيب أن النبي ﷺ قال : « إياها رجل نسكح امرأة فدخل بها أو لم يدخل بها فلا تحمل له أمها » (٢) .

وذهب قوم إلى أن قيد الدخول في الآية يرجع إلى للمطوف والمطوفة عليه مما ، وعليه لا تحرم الأم على زوج بنتها إلا إذا دخل على البنت ^٣ .

الصف الرابع — فروع المرأة . وهم بنتها ، وبنت بنتها أو ابنتها وأن تزلت .

ودلالة الآية على حرمة هؤلاء جميعا على زوج أمهم — مأخوذة من الإجماع على أن . بية الرجا هي كل أنثى تناسلت من امراته ، لأنهن جميعا يحظن بما تحظى به بنته الصلبية عادة من عطف ورعاية .

ولاحفاء في دلالة الآية على اشتراط الدخول على امرأة لحرمة بنتها ، وألحق الحنفية بالدخول مقدماته ، من المس والنظر إلى الفرج شهوة .
واشترط الفقهاء في الدخول أن يكون من مشتهى على مشتهاة ولو بحسب الماضي ، ويتحقق ذلك بالمراعاة .

(١) ذلك لأن قوله تعالى : « وربائبكم » مطوف على « وأمهات نساكم » وقوله تعالى : « من نساكم الاثني دخلتم بهن » . الربائب « فهو أيده . وتقييد المطوف بحال أوصفه لا يوجب تقييد المطوف عليه به ، بل لو جلتا الحال هنا راجعة إلى المطوف والمطوف عليه لتكون قيد فيها — لأن تكون « من » المارة مستعملة في متبينين ^٤ .
في إطلاق واحد : هما اليان بالإضافة إلى نساكم في المطوف عليه ، والاستثناء بالإضافة إلى الربائب ، وهو ما لا يجوز .

وكذلك يقال في وصف — نساكم بالاثني دخلتم بهن إذا اعتبرنا الصفة بمعنى الشرط ، فإن وصف نساكم في المطوف لا يستلزم رجوع الوصف أيضا إلى نساكم في المطوف عليه ، بل لو جلتا وصفا لها لكان ممبولا لثامنين مختلفين في أن واحد ، بالإضافة في الأول ، وخرب الجر في الثاني ، وهو ما لا يجوز أيضا (راجع ص ٣٥٨ - ٣٥٩ : فتح القدير) .

(٢) راجع ص ٣٦ ج ٢ : بداية الجتهيد .

(٣) ذكروا لهذا الرأي وجبا — أن الشرط والاستثناء إذا تعلقا بكلمات منسوبة — انصرفا إلى القر ، ثمردوه بأنه — على فرض صحة هذه القاعدة — لا يشرط ولا استثناء في الآية .
(٤) (٢٢ - الزوج)

أما ذكر المجور في الآية فليس قيدا للخارج عند جمهور الفقهاء ، بل ذكر تنبيها على ما اشترك فيه الريبة مع البنت الصلبية عادة ، من الردد على بيت أمها أو جدتها والإقامة فيه أحيانا ، مما يؤدي إلى الاختلاط والامتزاج القبيح يحسن ارتفاع الخل معه ، فهو قيد شبيه بقيد الإملاق في قوله تعالى : « ولا تقنطروا أولادكم من إملاق » (١) . ولهذا اكتفى عند بيان الحل بنفي الدخول فقال تعالى : « فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم » ، ولم يقل : « فإن لم تكونوا دخلتم بهن أو لم يكن في حجوركم » .

ونسب إلى علي رضي الله عنه أن الريبة لا تحرم على زوج أمها أو زوج جدتها إلا إذا كانت تقيم معها ، فإذا لم تكن كذلك كان له أن يتزوجها إذا طلق أمها ، وهو مذهب الظاهرة .

تنبيه :

خلاصة باب الحرمة بالمصاهرة — أن الرجل إذا تزوج امرأة حرم عليها أصوله وفروعه بمجرد العقد عليها ، وحرم عليه أصولها بمجرد العقد وفروعها بالمخول عليها ، ولا تحرم أصوله ولا فروعه على أصولها ولا على فروعها .

وقد اتفق الفقهاء على أن حرمة المصاهرة كما تثبت بالعقد الصحيح في ثلاثة أحوال ، وبالدخول بمدته في حالة واحدة — تثبت بالوطء بشبهة ، أو بعد عقد خاسد ، أو بملك البين ، واختلفوا في ثبوتها بالزنا :

(١) فذهب الحنفية وأحمد إلى أن من زنا بامرأة حرم عليه أصولها وفروعها ، وحرم عليها أصوله وفروعه ، وألحقوا بالزنا مقدمات الوطء من المس أو الفطر إلى الفرج بشبهة ، إقامة للسبب مقام السبب في موضع الاحتياط . واستدلوا ما ذهبوا إليه :

(١) ١٠١ : الأمام ، وراجع الاحتجاج بمفهوم مخالفة لـ ٢٨٦ : أصول التفسير ٧١ : ١٠١ .

١ - بقوله تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء » .

ولما رأوا أن الاستدلال بهذه الآية على رأيهم لا يستقيم إلا على تفسير النكاح بالوطء ، وأن هذا يمنع الاستدلال بها على حرمة امرأة الأب مجرد عقده عليها - وهو مجمع عليه - قالوا : إن المراد بالنكاح - الآية ما يشمل العقد والوطء ، وأنه لا مانع من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، أو في معنیه إذا كان مشتركاً - متى كان ذلك في سياق النفي كما هنا . (١)

٢ - بما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « لا ينظر الله إلى من كشف قناع امرأة وابنتها » من غير تفصيل بين حلال وحرام (٢) .
(ب) وذهب الشافعية إلى أن الزنا لا حرمة له (٣) واستدلوا لهذا .

١ - بما روى الفارقطى من حديث الزهري عن عروة عن عائشة أنها قالت : سئل رسول الله ﷺ عن رجل زنا بامرأة فأراد أن يتزوجها أو ابنتها فقال : « لا يحرم الحرام الحلال ، إنما يحرم ما كان بنكاح » .

٢ - بأن حرمة المصاهرة نعمة ، لأنها تلحق الأجانب الأقارب ، والزنا محظور ، فلا يصلح سبباً للنعمة ، لعدم الملازمة بينهما ، ولهذا قال الشافعي في مناظرته لمحمد بن الحسن من الحنفية : « وطء حدث به ، ووطء رجعت به ، فكيف يشبهان » (٤)

٣ - بأن الحكمة في إئدت حرمة المصاهرة قطع الأطماع الجنسية لذويق الصلة بين الأصهار ، وتمكينهم من الاجتماع في غير ريبة ، ولا شك في أن

(١) راجع ٦٥ ج ٢ : روح البار

(٢) مر ١١٥ ج ٥ : تفسير القرطبي .

(٣) وعن مالك روايتان كما تقدم في البتة من الزنا .

(٤) راجع ص ١٩٤ ج ٣ : إعلام الموقعين .

الاتصال بالزواج مطلوب البقاء ، فيناسبه تقرير الحرمة ، أما الاتصال بالزنا فهو مطلوب القطع ؛ ولا وجه مع هذا لإثبات الحرمة .

٤ - بأن الزنا لا تلحقه أحكام النكاح الصحيح : من وجوب المهر والعدة ، وثبوت النسب وتوارث ، بل يجب به الحد ، فكيف تثبت به حرمة للصاهرة .

(ج) ورد الحنفية أدلة الشافعية بأن الحديث الذي رواه ضعيف ، وأن التحريم في ذاته تضيق ، ولا يكون نعمة إلا باعتبار ما يترتب عليه من الصاهرة التي تقتضي التواصل والراحم ، ولا شيء من هذا في التحريم بالزنا ، لأن أقارب الزنى بها يكرهون الزاى ويمادونه ، ولا يحبون الاتصال به . فالتحريم هنا أشبه بالعقوبة الرادعة ، فلا مانع من ترتبه على الزنا كالحد .

وهذا رد حسن غير أنه لا يوافق ما قررناه في هذا الباب ، من أنه لا فرق في ثبوت الحرمة بالس بين كون الماس عامداً أو مكرهاً أو مخطئاً ، وهل يستحق المسكره أو المخلى مثل هذه العقوبة (١) .

ونوافع أن الحديث الذي أورده الحنفية ضعيف كالذي أورده الشافعية ، وحينئذ يسهل الاستدلال بهما ، ولا يبقى إلا القياس والنظر ، وقد ذكرنا خلاصته ، ولا ترى المسألة تستحق من الاهتمام أكثر من هذا ، لعدم ذبوعها بين الناس أو عرضها على القضاء والمحدث .

أيجرم من الرضاع ما يجرم من الصاهرة ؟

(أ) اتفق الأئمة الأربعة على أنه يجرم من الرضاع ما يجرم من الصاهرة كما يجرم منه ما يجرم من النسب ، وإذا لم يكن هناك دليل صريح على هذا فالأدلة السابقة تستلزمه :

فقد ثبت بطلك الأدلة أن الرضاع ينشئ صلة أمومة وبنوة بين المرضع والرضيع ، فتكون مرضعة المرأة أما لها كأمها النسبية ، وتكون بنت المرأة رضاعاً كبناتها نسباً ، وبهذا يجرم على الرجل أصول امرأته وفروعها رضاعاً ، كما يجرم ذلك عليه نسباً .

كذلك ثبت بطلك الأدلة أن الرضاع ينشئ صلة الأبوة والبنوة بين زوج المرضع والرضيع ، ومتى كان زوج المرضع أباً للرضيع حرم على كل منها امرأة الآخر ، كما تحرم عليه إذا كانت العلاقة بينهما نسبية .

وبهذا يجرم بالرضاع ما يجرم بالصاهرة كما يجرم به ما يجرم بالنسب .

والذي يجرم على الرجل بالرضاع من طريق الصاهرة على هذا هو أربعة الأصناف الآتية :

١ - أصول امرأته الرضاعيون ، أى أمها من الرضاع ، وجدتها من جهة الأم أو من جهة الأب وإن علون .

٢ - فروع امرأته الرضاعيون ، أى بنتها من الرضاع ، وبنت بنتها وإن نزلت ، وبنت ابنها من الرضاع وإن نزل .

٣ - امرأة أحد أصوله الرضاعيين ، أى امرأة أبيه الرضاعي وامرأة جده وإن علا .

٤ - امرأة أحد فروع الرضاعيين ، أى امرأة ابنه الرضاعي ، وامرأة ابن ابنه أو ابن بنته وإن نزل .

(ب) وذهب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم إلى أن الرضاع لا يحرم به ما يحرم بالمصاهرة ، لأن الكتاب ، الكريم اقتصر عند بيان المحرمات بالرضاع على الإشارة إلى إلقاء الرضاع بالنسب بحمله الموضع ، وبنتها اختاله واقتصرت السنة - وهي الميمنة للكتاب - على التصريح بهذا الإلقاء ، فقال صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » ، ولم يذكر للمصاهرة ، والسكوت في موضع البيان بيان .

وقد يؤيد هذا أن الله تعالى ذكر المحرمات بالنسب في آية المحرمات فقال : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت » ، ثم أتبعهن بذكر المحرمات بالرضاع فقال سبحانه : « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » ، ثم ذكر المحرمات بالمصاهرة بعد ذلك فقال : « وأمهات نسبتكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلن بهن » دون أن يشير بعهن إلى الرضاعة ، بل نص على أن حليلة الابن التي تحرم بالمصاهرة هي حليلة الابن الصلي دون سواء حيث قال تعالى : « وحلائل أبنائكم الذين من أصلانكم » ، فأخرج حليلة الابن الرضاعي كأخرج حليلة الابن المتبنى ، وقد سبق بيان ذلك (١) .

٢ - التحريم المؤقت

قلنا أن التحريم المؤقت ما كان سببه طارئا محتملا للزوال ، فبقى التحريم بيقانه ، ويزول بزواله ، وذلك عدة أمور :

١ - تعلق حق الغير بالمرأة :

و يتعلق حق الغير بها بسبب نكاح صحيح قائم ، أو بسبب عدة من وفاة أو طلاق ، أو دخول في نكاح فاسد ، أو وطء بشبهة .

فأما حرمة ذات الزواج القائم فلقوله تعالى في آيات المحرمات : « والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما نكم » ، والراد بالمحصنة هنا المتزوجة (١) ، والمحصنات لفظ عام يشمل المتزوجة في أي ملة ، والتقيده من النساء - مؤكدة لهذا العموم ، والمراد بما ملكت الأيمان ما دخل في ملك المسلمين بالسبي من نساء المحاربين في حرب مشروعة ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك (٢) .

وأما حرمة المعتدة من وفاة فلقوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » ، أي لا يتصرفن في أنفسهن بالزواج في هذه المدة ، وقوله تعالى بعد إباحة خطبة المعتدة من وفاة تعريضا : « ولا تمزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله » (٣) ، أي لا تبرموا عقد النكاح إلا بعد انتهاء ما كتب وفرض من الأجل .

وأما المعتدة من طلاق رجعي أو بائن فلقوله تعالى : « والمطلقات يربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » (٤) ، أي يمتنعن عن تزويج أنفسهن

والحكمة في هذا التحريم منع اختلاط الأنساب ، ورعاية - للزوج من

(١) نطقت المحصنة في اللغة على المتزوجة ، والقيفة ، والحرة ، والمقام بين المراد .

(٢) راجع ما قبل في هذا الموضوع في ص ١٢٠ - : من تفسير القرطبي .

(٣) ٧٢٤ و ٧٣٥ : البقرة . (٤) ٢٧٨ : البقرة .

حق على امرأته حال قيام الزوجية أو العدة، وسيأتى تفصيل ذلك في باب العدة.
وقد ألحقت بمدة الطلاق — عدة الدخول في النكاح الفاسد، وعدة الوطء —
بشبهة، لأن النسل في كل منها محترم ثابت النسب .

تزوج المتعدة :

لأمانع من تزوج الرجل بمعدته ، لانتفاء سبب التحريم .
أما معتدة غيره فلا خلاف بين الفقهاء في فساد العقد عليها .
وإذا عقد عليها ثم دخل بها قبل انتهاء العدة — فقد اختلف في الآثار
المرتبة على ذلك :

روى أن عمر رضى الله عنه بلغه أن رجلاً من قريش تزوج امرأة من قريش
فى عدتها . فأرسل إليها ففرق بينهما وعاقبها وقال : لا ينكحها أبداً ، وجعل
صدقاتها فى بيت المال . وشكا ذلك بين الناس ، فبلغ عليها كرم الله وجهه فقال :
رحم الله أمير المؤمنين : ما بال الصداق وبيت المال ، إنها جهلا ، فينبى
للإمام أن يردّها إلى السنة قيل : فما تقول أنت فيها ؟ قال : لها الصداق بما استحل
من فرجها ، ويفرق بينها ، ولا جلد عليها ، وتكمل عدتها من الأول ، ثم تكل
بالعدة من الآخر ، ثم يكون خاطباً .

وبلغ ذلك عمر فقال : أيها الناس ، ردوا الجلهالات إلى السنة (١) .
فذهب أبو حنيفة وأصحابه والشافعى إلى وجوب التفريق بينها ، وحلها له
بمقد جديد بعد انتهاء عدتها ، عملاً بما اتفق عليه عمر وعلى رضى الله عنها ،
ولأن دخوله بها — وإن كان حراماً — لا ينبى أن يكون سبباً إلى حرمتها عليه
أبداً من غير دليل ، وبخاصة إذا كان تصرفه عن جهل كما يؤخذ من كلام على
رضى الله عنه .

(١) راجع ص ٤٢٥ ج ١ : أحكام القرآن للربيع ، ص ١٩٤ ج ٢ : تفسير القرطبي .

وذهب مالك والأوزاعي والليث بن سعد إلى وجوب التفريق بينها
حوائها لأجل له بعد ذلك أبدا ، أخذوا من عمل عمر رضى الله عنه ، وكأنه لم يلقهم
أو لم يثبت عندهم رجوعه إلى رأى على رضى الله عنه .

تزوج المزني بها :

أما من زنى بها فله أن يتزوجها ويدخل بها ولو ظهر بها الحبل عند أبي
حنيفة والشافعى ، لعدم الدليل على التحريم ، ولأن ماء الزنا لا حرمة له .

ورأى مالك رضى الله عنه أنه ليس له أن يتزوجها حتى يستبرئها من مائه
للفاسد ، لأن الفكاح له حرمة ، ومن حرمة ألا يصب ماؤه على ماء السفاح ،
فيختلط الحلال بالحرام ، ويمتزج ماء المهانة بماء العزة .

وأما غير الزانى بها - فقبل ظهور الحمل له أن يتزوجها ويدخل بها عند
أبي حنيفة ، وقال محمد : لأحب له أن يطأها ما لم يستبرئها بحيضة ، لاحتمال أن
تكون قد حملت من الزانى .

وبعد ظهور الحمل - له أن يقعد عليها عند أبي حنيفة ومحمد والشافعى ،
لعدم ذكرها فى المحرمات ، ودخولها بهذا فى قوله تعالى : « وأحل لكم
ما وراء ذلك » ، ولأن الزانى ليست له حرمة توجب المحافظة على ثمرة جريمة
غير أن الزوج يجب عليه الامتناع عن قربانها حتى تضع حملها ، لما روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن
يسقى مائه زرع غيره » .

وذهب مالك وأحمد وأبو يوسف وزفر إلى أنه لا يصح المقعد عليها ، لا
احتراما للزنى ، بل احتراما للحمل الذى لم يرتكب جريمة يستحق العقوبة
عليها ، ولهذا لا يجوز إسقاطه باتفاق (١) .

(١) راجع س ٣٨١ ج ٢ ص ٢٧ فتح القدير ٩، ٥ ج ٤ : زاد المساد ، ٢٨٣ ج ٦ : نيل
الأوطار ، وراجع تفسير الآية ٣ : من سورة التوراة الفخر الرازى والقرطبي والأوسى .

٢ — علم الدين الساوى :

وهو الدين الذى بعث الله به رسولا أنزل عليه كتابا .

قال تعالى : « ولا تُشْكِرُوا الشُّرَكَاءَ حَتَّى يُؤْمِنَ ، وَلِأُمَّةٍ مَوْفُوعَةٍ خَيْرٌ مِنْ شُرَكَاءِكُمْ . وَلَا تُنْكِرُوا الشُّرَكَاءَ حَتَّى يُؤْمِنُوا . وَلِمَنْ يُؤْمِنْ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ . أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْغَفْرِ بِأَذْنِهِ » (١) .

فلا يحل لاسلم أن يتزوج مشركة ، ولا لسلمة أن تتزوج مشركا .
والمشرك من لا يؤمن بكتاب ولا رسول ، فينكر وجود الخالق ، أو يعبد غير الله ، ومن هؤلاء — الوثنيون عبدة الأصنام ، والجوس عبدة النار ، الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير ناكحى نسائهم ولا آكلى ذبائحهم » .

وقد نهت الآية على علة التحريم بقوله تعالى : « أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْغَفْرِ بِأَذْنِهِ » ، فيبينهم وبين المؤمنين غاية التناقض والتنافر فكيف يتألف من الفريقين بيت دعائمه السوداء والحجبة ، وغابته الهدوء والاطمئنان والاستقرار ؟ وكيف يأمنها الزوج على نفسه وولده وماله ولا عامم لها من دين ، ولا يدع لها من إيمان بالله ، أو اعتراف ببعث أو حساب ؟ .

والصائبون — رأى الصاحبان أنهم قوم بمبدون الكواكب ، فجهلهم مشركين لا يحل التزوج بنسائهم ، ورأى أبو حنيفة أنهم يؤمنون بزبور داود عليه السلام ، ولا يبدون الكواكب بل يعظمونها كما يعظم المسلمون السكبة بالتوجه إليها ، فجعلهم كل هل الكتاب .

ولعلمهم فريقان مختلفان ، فحكم كل إمام على الفريق الذى عرفه (١)
والردة - وهى خروج المسلم أو للسلمة من دين الاسلام - فى معنى
الشرك ، لأن المرتد لا يُقَرَّ على الملة التى استقل إليها ، فلا يكون ذا دين ، ولهذا
لا يجوز تزوجه بمسلمة ولا عتردة ولا بغيرهما ، وكذلك للردة (٢) .
أما أهل الكتاب من اليهود والنصارى - فيحل الزواج بنسائهم ، لقوله
تعالى : « اليوم أحل لكم الطيبات ... والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من
قبلكم » (٣) . والمراد بالمحصنات هنا العميفات ، وليست العفة شرطاً فى إباحة
الزواج بالكتايبات ، ولما ذكرنا بهذا الوصف حصا للمسلمين على اختيار ما هو
الأصلح منهم .

ولما أباح الزواج بالكتايبات لا بينها وبين المسلمين من الملاءمة باعتبارها
بالله ، وإيمانها بالرسول إجمالا ، وباليوم الآخر وما فيه من حساب ، فمثلها
يؤمن على النفس والمال ، ويرجى أن تقودها عشرة أزواج السلم إلى الهداية ،

(١) راجع س ١٨٥ ج ٦ : من تفسير القرآن الحكيم فشيخ وشيد رسا .

(٢) يعتبر المرتد بحدته محارباً غطراً للمسلمين ، لأنه سطم على شئونهم ، ويمكن أن
يكون معاولاً خبيراً لأعدائهم ، ولهذا يستتاب ويتزال شبهته ، ويستحب أن يتكرر ذلك ثلاث
مرات فى ثلاثة أيام بحسب فيها ، فان تاب وإلا قتل ، وهذا مالا يفعل بأهل النمة وهم غير
مسلمين إذ لا ينفى عنهم ما يخفى منه . أما المرتدة فلا تعد محاربة ، لأنها امرأة ، فتستتاب
وتعزق فقط ولا تقتل إلا إذا كان لها رأى يستعين به أهل الحرب على إيذاء المسلمين
ومن هنا تعلم أن قتل المرتد أو المرتدة إذا كان له رأى يكون لهض أذاه .

وليس يجب أن يسلب المرتد بهذه العقوبة ، فإن وحدة العقيدة تقوم فى الإسلام مقام
الجنسية أو الوطنية ، والردة خروج على هذه الجنسية ومحاربة لها ، فمعالجة المرتد فى الإسلام
أشبه بمعالجة التهم بالخيانة فى الدول الحديثة مع فارق مهم ، هو ما تحتاز به العقوبة
الإسلامية من الرفق ، يفتح باب التوبة للمرتد ثلاثة أيام ، وعدم قتل المرتدة إلا إذا كان
لها رأى ينتفع به الأعداء .

وإن تعجب فالمجب من ينكرون هذا التشريع على الإسلام وهم يصفون ويقتلون
ضومهم ليجرد خلاف فى رأى يحمل العفة والطلاق .

(٣) . المائدة .

« ولن يؤذيها المسلم في دينها ، لأنه يؤمن بالنبي الذي تؤمن به .

غير أنه يكره الزوج بالكتابية إذا كانت حرة بالاجماع ، لاحتمال أن يؤدي التعلق بها إلى القلم معها في دار الحرب ، فينشأ الولد منها مقطوعاً بأخلاق غير المسلمين خاضعاً لأحكامهم ، وذلك شر عظيم .

ويرى الكمال بن الهمام أن الأولى عدم الزوج بالكتابية مطلقاً إلا للضرورة^(١) ، لأن الحجة الصادقة ، والتعاون الوثيق ، والأمن على دين الولد . لانتم إلا باتحاد الزوجين في الدين ، وخاصة في هذا الزمن الذي قوى فيه سلطان النساء على الرجال ، ولأن يمول للمسلم بالمسلمة خير من أن يمول غيرها . ولا يحل تزوج الكتابي بمسلمة ، لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن ، فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار لهن حل لهم ولا هم يحلون لهن »^(٢) .

قد بينت الآية حرمة المؤمنات على أزواجهن الكافرين ، ومنعهن من الرجوع إليهم ماداموا كافرين ، والكفر يشمل كل من لا يدين بالاسلام ، فقد ذكر الله الذين كفروا ، ثم بينهم أهل الكتاب والمشركين في قوله تعالى : « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة »^(٣) . وإذا كان الأزواج في حوادث النزول مشركين فالعبرة في الاستنباط للموم فقط ، لا بخصوص السبب^(٤) .

وقد أجمع المسلمون على هذا ، لكيلا تعاثر السلة ذا سلطان عليها من يخالفها في الدين ، ولا يؤمن برسولها ، وقد يمرض له بما يؤذيها ، أو يفضها لسلطانها حتى تألف دينه وينشر صدرها له ، فيضيع إيمانها .

(١) راجع ص ٣٧٢ ج ٢ : فتح القدير . (٢) ١٠ : البينة .

(٣) أول سورة البينة . (٤) راجع ص ٢٣٧ : أصول الفهم الإسلامي .

٣ — التطلاق ثلاثاً :

قال تعالى : «الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان
فإن طلقها فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره» (١) .

فمن طلق امرأته طلاقاً ثالثة لا يحل له أن يتزوجها ، لا في العدة ولا بعدها —
حتى تتزوج زوجاً آخر زوجاً صحيحاً نافذاً ، ثم يطلقها أو يموت عنها .
ونتهى عدتها .

وقد بينت السنة أن زواج الثاني لا يحلها للأول إلا إذا دخل بها دخولاً
حقيقياً ، فقد روى الشافعي وأحمد والبخاري ومسلم وغيرهم عن عائشة رضي
الله عنها أنها قالت : جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقالت : إني كنت عند رفاعة ، فطلقني فبت طلاقاً ، فتزوجني عبد الرحمن
ابن الزبير وما معه إلا مثل هدبة الثوب ، فتبسم النبي صلى الله عليه وسلم وقال :
«أتريد أن أرجعي إلى رفاعة ؟ لا حتى تدفوق عيسته ويدفوق عيسيتك»
والعسيلة كناية عن أقل ما يكون من غشيان الرجل المرأة (٢)

والحكمة في هذا التحريم أن تطليق الرجل امرأته مرة ثالثة بعد مرتين
سابقتين يدل على استحكام الخلاف بينهما ، وحاجتهما إلى علاج أجمع من
مجرد الطلاق والرجعة ، فلم يمنع الزوج من مراجعتها حتى تجرب غيره من الرجال .
فإنما إن توفق لى زوج يلائمها ، ويبحث هو عن امرأة تلائمها ، وإما أن يطلقها
الثاني فيستردها الأول بزواج جديد بعد أن يكون قد عرف قدرها وعرفت
فضله ، وبهذا تهدد بيوت أضعافا الشقاق وتمسك منها الخلل ، وحرمت أسباب
السعادة ، وتقام على أبقاضها بيوت بدعائم جديدة من المحبة والوفاء والوفاء .

(١) ٢٢٩ ، ٢٣٠ : البقرة .

(٢) راجع ص ٤٤ ج ٧ : نيل الأوطار ، وص ٩٧ : من كتابنا : القرعة بين الزوجين .

ولعل في هذا التشريع الحكيم ما يحل الزوجين بعد الطلقة الثانية على إحسان العشرة والتعزز من المصير إلى طلقة ثالثة لها كل هذه الآثار التي لا يرضى باستماعة المرأة بعدها كثير من ذوى الألفة .

وتستطيع بعد هذا أن تفهم سر قوله ﷺ : ألا أخبركم بالتيس المستمار ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : « هو المحلل ، لمن الله المحلل والحلل له » (١) .

٤ — المصح بين محرمين :

قال تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم ... وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف » ، وقال صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح المرأة على عمتها ، ولا على خالتها ، ولا على ابنة أخيها ، ولا على ابنة أخيها ؛ فإن كنتم أن كنتم ذلك قطعتم أرحامكم » فلا يحل الجميع بين أختين نسبا أو رضاعا كيفما كانت الأخوة ، ولا بين امرأة وعمتها ، أو امرأة وخالتها كذلك ، ولا بين امرأة وبناتها من باب أولى .

وبتصور الجميع بين المرأة وبناتها بأن يمقد عليهما معافى عقد واحد ، أو يعقد على الأم وقبل الدخول بها يمقد على بناتها .

وقد بين الحديث حكمة التحريم ، فأشار إلى ما هو معروف من تحاسد الضرتين وتباغضهما ، واختال المداة منهما إلى أقرب الناس إليهما ومن يهيه أمرهما ، وفي هذا من الفساد ما فيه ، وقد كره جماعة من السلف الجمع بين ابنتي عم مبالغة في التوقى من هذه المفاسد .

وقد استنبط الفقهاء من النصين قاعدة لتحريم الجمع :

فقد وجدوا بين الأختين من القرابة القرية ما يجب وصله ويحرم قطعه ،

(١) راجع ص ٧ ج ٤ : زاد اللام ، ٢٧٥ - ٦ : نيل الاوطار ، وراجع ص ١٩٠

ج ٢ : إعلام اللوحيين ، فيه كلام في الموضوع غلب .

وأشارت الآية إلى هذا بذكرها بعنوان الأخوة ، ثم جاء الحديث مقررا لهذا بصريحه ، الجمع بين من تجمعهما مثل هذه القرابة ، من البنت وعمتها أو خالتها .

كما وجدوا أن كل اثنتين ورد النص بحرمة الجمع بينهما — لا يحل لأية واحدة منهما لو فرضت ذكرا أن تتزوج الأخرى ، فالأختان إذا فرضت أيتهما ذكرا كان أخا للأخرى وحرم عليه التزوج بهما ، والمرأة مع عمتها — إذا فرضت المرأة ذكرا كان ابن أخ لعمته وحرم عليه التزوج بها ، وإذا فرضت العمه ذكرا كان عمها لابنة أخيه ، وحرم عليه التزوج بها ، وكذلك المرأة مع خالتها .

فلهذا قالوا : يحرم الجمع بين كل امرأتين أيتهما فرضت ذكرا حرمت عليه الأخرى ، وعليه الأئمة الأربعة .

فإذا لم تكن الحرمة إلا بفرض واحدة مميتة منها ذكرا دون الأخرى حل الجمع ، كالو أبان خالد امرأته أو توفي عنها ، فأراد رجل أن يجمع بينها وبين أم خالد ، فإن أم خالد لو فرضت ذكرا لم تحل له امرأة خالد ، لأنها امرأة ابنه ، ولكن امرأة خالد لو فرضت ذكرا حلل له التزوج بأم خالد ، لعدم العلة المحرمة .

وكذلك لو أراد رجل أن يجمع بين أم خالد وبنته ، فإن البنت لو فرضت ذكرا لم تحل له امرأة خالد ؛ لأنها امرأة أبيه ، ولكن امرأة خالد لو فرضت ذكرا حلل له التزوج ببنت خالد ، لعدم العلة المحرمة .

ويرى زفر أن الحرمة متى ثبتت بأحد القرضين حرم الجمع .
ولكن عمل السلف يؤيد رأى الأئمة ، فقد جمع عبدالله بن جعفر بين امرأة علي رضي الله عنه وبنته ، ولم ينكر عليه أحد (١) .

• — الجمع بين أكثر من أربع :

كان في العرب من تكون القيمة في حجره ، فلا يتقى الله في مالها ، وإذا رغب في التزوج بها لم يخش لومة لائم في هضم حقها ، فلا يعطيها من المهر مثل ما يعطى أمثالها ، ولا يعدل بينها وبين غيرها من أزواجه .

وكان فيهم من يكثر من تزوج النساء ولا يقف في الجمع بينهما عند حد ، ثم لا يعدل بينهما ، وإذا أعياه أمر الاتفاق عليهن مال على أموال من في حجره من اليتامى ، فأنفق عليهن منه .

وكان من المسلمين الذين أصلح الله قلوبهم بالاسلام ، ووجههم به إلى الحق والخير — من ساءته هذه الحالة العامة ، وتخرج من مخالطة اليتامى ومواكلتهم والتزوج بهن .

فكان لابد لهذا الفساد الاجتماعي الواقع بين العرب — والذي يمكن وقوعه بين غيرهم — من علاج وإصلاح لنواحيه المختلفة ، ولهذا نزل قواه تعالى : « وآتوا اليتامى أموالهم ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم . إنه كان حوبا كبيرا . وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم . ذلك أدنى ألا تعولوا » (١)

وهذا أوجب الله تعالى أن يُبنى أمر اليتامى مع أوليائهم على الحق والعدل ، فلا يُمتدى عليهم في نفس ولا مال ، ومن لم يأنس من نفسه الحرص على أداء هذا الواجب فله عن التزوج باليتيمات مندوحة وسعة بتزوج ما طاب له من النساء دون الوقوف عند واحدة .

على أن هذه السنة — وقد كانت مبعثا للمعدوان على حقوق اليتامى والنساء

عامة - يجب أن تنف عند حد محدود ، تتحقق به المصالح الشخصية والاجتماعية وتندريء به المضار ، وهذا هو المقصود الأول من سوق الآية (١) .

فاذا خيف الجور من التمدد وجب الاقتصار على الواحدة أو على ما ملك الأيمان .

ووجه دلالة الآية على حرمة الجمع بين أكثر من أربع - اقتصارها في مقام بيان حد التمدد على ذكر هذا العدد . وما تدل عليه صيغة مثني وثلاث ورباع من التكرار - روعي فيه تمدد المخاطبين . وعطف هذه الصيغ بالواو التي تفيد الجمع - للدلالة على أن المخاطبين لا يجب عليهم أن يختاروا حالة واحدة للجمع توضع كقانون للدولة ، وأن كل واحد منهم لا يجب عليه أن يلتزم طريقة واحدة في التمدد مدى حياته ، فيصح أن يكون المتزوجون بعدد من النساء في السولة الاسلامية طوائف : بعضها متزوج مثني ، وبعضها متزوج ثلاث ، وبعضها متزوج رباع . كما يصح للرجل الواحد أن يكون متزوجا اثنتين ، ثم يجعلهما ثلاثا ، ثم أربعاء ، ثم يعود إلى اثنتين ، وهكذا . ولولا التعبير بالواو ما استفيدت كل هذه المعاني .

وقد أيدت السنة ما دلت عليه الآية الكريمة من وجوب الاقتصار على الأربع ، فقد روى عن ابن عمر رضي الله عنه أن غيلان الثقفي أسلم وتمتعه عشر سوة في الجاهلية فأسلمن معه ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربعاء ، وعن قيس بن الحارث أنه أسلم وعنده ثمان نسوة ، فقال له صلى الله عليه وسلم : « اختر منهن أربعاء » ، وعن نوفل بن معاوية أنه أسلم وتمتعه

(١) فالمقصود الأول من سوق الآية - وضع حد لتمدد الذي كان فاشيا حتى لحق ضرره بالتيامي ، وهو من باب دلالة النص ، أما إباحة التمدد فهي مقصود بها لتقرير ما كان واجبا بينهم ، فهي من باب دلالة الظاهر ، وكلاهما من باب دلالة البشارة (راجع ص ٢٦٥ و ٢٦٧ و ٢٧٢ : أصول التشريع الإسلامي ط ٤) .

خمس نسوة ، فقال صلى الله عليه وسلم : « أمسك أربعا وفارق الأخرى » (١) .
وهذا يسقط استدلال بعضهم بالآية على إباحة التعدد من غير حد باجرأها
مجرى قولك : خذ من البحر ماشئت ، قربتين وثلاثا وأربعا .

كما يسقط استدلال بعضهم على إباحة الجمع بين أكثر من أربع بتعدد
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن الآية الكريمة مع الوقائع الروية - تدلان
على أن إباحة الزيادة على الأربع كانت خاصة به صلى الله عليه وسلم .

والحكمة في اختصاصه صلى الله عليه وسلم بالزيادة على أربع - أنه كان
في مبدأ تأليف أمة ، وإنشاء دولة ، ونشر دين جديد : لكل من الرجال والنساء
فيه حقوق وواجبات وآداب . وكثرة نسائه - كما تجمع حوله قلوب أسر كثيرة -
تيسر نشر أحواله الدينية وآدابه الداخلية ، وخاصة ما يتعلق منها بالنساء عمالا
بطاع عليه غيرهن . وقد تملن الكثير في بيته ، ونشرن ما تملن بين الناس ، امثالاً
لقوله تعالى : « واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة » ، وقال
صلى الله عليه وسلم في إحداهن : « خذوا نصف دينكم عن هذه الحيرة » (٢) .

حكمة إباحة التعدد :

إذا لم يقف بعض الناس في تعدد الأزواج عند حد ، ومنع بعضهم التعدد
منعاً باتاً ، فإن أحداً من الفريقين لم يكن له سند من شريعة إلهية ، بل تبع كل
هواه ، ومارأه محققاً للمصلحة في زعمه ، متأثراً بالبيئة التي يعيش فيها . . .

(١) راجع ص ٢٨٨ و ٣٠٢ - ٥٦ نيل الأوطار

(٢) إن كل من يعرف عفة الرسول صلى الله عليه وسلم ونزاهته ونبل مقصده وسنه
حين تعددت نساؤه ، ويطلع على الأسباب التي دعت إلى زواجه بكل واحدة تزوج بها
منهم - يعلم أنه ما كان يخشى إمتاع النفس ، بل كان مضطراً إلى إعابته أعباء لا يحوى غيره
على حملها ، لسوء عاقبته ، وكرم وفاته ، وقوة ثقته بربه (راجع كتب السيرة ص ٣٧٠
٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١

قد كان العرب في بيئة ذاع فيها التفاخر بالأنساب ، والاعتزاز بكثرة الأبناء ، وإحمال شأن المرأة وهضم حقوقها ، فلم يفتوا في تعدد الأزواج عند حد . والاوربيون يمنعون التعدد زاعمين أنهم يرفعون من شأن المرأة وإن أدى بهم ذلك إلى اتخاذ الخليلات ، وعدم الإهتمام بأمر النسل ، مع أن تعدد النساء ورد صراحة في العهد القديم من الكتاب المقدس (١) ، وتحريم التعدد عندهم لم يكن إلا بقرار من الباباوات بعد نحو ٨٠٠ سنة من ميلاد المسيح عليه السلام (٢) . أما الاسلام فهو دين الفطرة ، لا يضع التشريع المستقر الدائم لبيئة دون أخرى ، ولا يحارز الفطر المعوجة ، بل يسائر الفطر المستقيمة ، ويقوم المعوجة ، لأنه تشريع عام لجميع الأجيال في كل بقاع الأرض .

وإذا كان الانطلاق في تعدد الأزواج ضاراً بجميع أفراد الأسرة - فلا شك في أن تفاوت الطبائع الانسانية ، وتنوع أحوال المعاش ، واختلاف البيئات - كل ذلك يقتضى أن يكون الناس في حل من التقيد بامرأة واحدة عند ما تدعو الحاجة إلى التعدد ، ويؤمن الوقوع في الظلم والجور .

ومن أجل هذا سلك الاسلام طريقاً وسطاً هو إباحة التعدد إلى حد محدود ، لما في هذا من منافع لا ينبغي لمشرع أن يفض الطرف عنها ، ومنها :

١ - أن طبيعة الرجل الجنسية قد تقوى ، فلا يقنع بامرأة واحدة ، فإذا سدنا عليه باب التعدد فتح لنفسه باب الزنا والمخالة الداعرة ، فتنتهك الأعراض وتضيع الأنساب ، وذلك شر عظيم ، وفي فتح باب التعدد تمهيد لكثرة النسل الذي تعز به الأمة .

(١) الرأ التفردات ١٥ - ١٧ من الاسحاح ٢٣ : من سفر التثنية ، والنقرات ٢٩ -

٣١ : من الاسحاح ٨ من سفر القضاة (ص ٣١٢ و ٣٩٤ : من الكتاب المقدس) .

(٢) راجع ص ٢٥٦ - ٢٠ (ط ١) من كتاب « الهدى إلى دين المصطفى »

« سعيد محمد جواد البلاغى النجفى » .

وإن ديناً يحرم الزنا ويعاقب عليه أقسى العقوبات - جدير به أن يفتح باب التعمد ، إشباعاً للفريضة ، ودفعاً للشّر ، ورغبة في كثرة النسل الحلال .

٢ - وقد تكون المرأة عقيماً لانّاد ، أو تصاب بما يمنعهما من مزاولة الحياة الجنسية ، ويرى الزوج من الوفاء لها ألا يتخلّى عنها في محبتها ، وألا يمنعهما عطفه وأنسه ورعايته ، أفليس من الحكمة أن نمكّنه من هذا الوفاء باباحة التّزوج عليها حتى لا تلجأ ، إلى سلوك طريق آخر ؟

٣ - ولما كان الرجال أكثر من النساء تمرضاً لأسباب الفناء - كان عددهم أقل عادة من عددهن ، وخاصة في أعقاب الحروب ، فإذا لم ينبع للرجل أن يعمل بالزواج أكثر من واحدة - كان النساء عرضةً للقافة ، وللأبحار بالأعراض ، والعمل للتخلص من النسل ، فتقل الأبدى العاملة .

وليس بمعجيب أن يكون عدد النساء في العالم أكثر من عدد الرجال ، وأن يباح للرجل أن يتزوج أكثر من امرأة ضماناً لبقاء النوع - فقد جرت عادة الخالق سبحانه أن يخلق من بذور النبات وبويضات الحيوان ملايين للبذور والبويضات ضماناً لبقاء أنواعها ، ويكون استئثار المرأة بالرجل حينئذ أثره ممقوتة ضارة بالجماعة ^(١) .

حكمة الوقوف عند الأربع :

علت أن الحكمة تقضى باباحة التعمد مع الوقوف عند حد محدود .
والمعقول في وضع هذا الحد أن يكون تحقيق المدل معه في تناول القوة البشرية المعتدلة ، وأقرب ما يكون إلى ذلك هو عدد الأربع : يمنع الرجل

(١) راجع مطالبة بعض الأوروبيات بعدد الأزواج للرجل الواحدة في ص ٢٦٠ : ٤٣ :
تصير النار ، وراجع كلاماً حسناً للمرحوم الشيخ أحمد شاكر في من يريد منع التعمد في ص ٩٠٢ :
١٠٩ : ٣ : عمدة التصدير عن ابن كثير .

من مضاعفة أعبائه اللغنية ، ويجعل مدة انقطاع الزوج عن امرأته لا تتجاوز ثلاثة أرباع الزمن الذى تكون فيه الزوانة ، فيقلل من وحشة المرأة .

وإذا قيل : لم لم يكن العدد ثلاثاً أو خساً ، وكلاهما يحقق المصلحة كالأربع - قلنا : هذا سؤال دورى ، مردود بما قد منا من ضرورة التحكم فى وضع الحدود .

تنبيه

إذا طلق الرجل امرأته لم يحل له أخذها حتى تنتهى عدة من طلقها ، وإذا طلق إحدى نساته الأربع لم يحل له التزوج بخاتمة حتى تنتهى عدة من طلقها ، فكما يحرم الجمع حال قيام الزوجية يحرم فى أثناء العدة ، ولا فرق فى الحالين بين أن يكون الطلاق بائناً أو رجعياً عند الحنفية ، لبقاء بعض أحكام النكاح فى العدة ، من النفقة وثبوت النسب وغيرها .

ووافق الشافعى الحنفية فى عدة الطلاق الرجعى ، أما فى عدة البائن ، فقد أباح الجمع ، لانقطاع الزوجية على وجه لا يستقل الزوج فيه بالمراجعة .

والعمل برأى الحنفية أحوط .

الكفائية بين الزوجين

قدمنا في الكلام على عقد الزواج وشروطه — أن حصل المرأة للرجل شرط انعقاد أو شرط صحة ، وأن التكافؤ بينهما قد يكون شرط صحة أو شرط نفاذ أو شرط لزوم .

وإذا اتهمنا من بيان من يحرم ومن لا يحرم من النساء — لزم أن نبين معنى الكفاءة والصفات التي تعتبر فيها ، وما يتعلق بها من أحكام .

فالكفاءة في اللغة — المساواة والمثالة ، يقال : كافأ فلان فلانا — إذا سواه وعادله ، وكان نظيرا ومثالا له .

ويقصد بها عند الفقهاء — مساواة الزوج امرأته ، بحيث لا يُعَيَّرُ هي ولا أولياؤها به ، أو مساواتها له بأن تصلح في العرف امرأة مثله .

و — اختلف الفقهاء في الاعتداد بها :

فروى عن سفيان الثوري ، وعن الكرخي من أئمة الحنفية — عدم الاعتداد بها ، قوله عليه السلام : « الناس سواسية كأسنان المشط ، ليس لعربي فضل على عجمي إلا بالتقوى » .

وجهور العلماء يستدون بها ، لما فيها من التقريب بين الزوجين ، ودفع العار عن المرأة وعن أوليائها ، وتوثيق الصلة ونفي أسباب النزاع بين الأسرتين ، وبغيرها لا تنظم مصالح الزواج ، فإن الزوج إذا لم يكن كفئا لامرأته — يكون مكروها مزدرى منها أو من أوليائها ، فلا تتم للزوجين سعادة ولا يكون بين الأسرتين تماوت .

وقد اختلفوا في المأني التي تعتبر فيها ^(١) :

١ - فَنُقِلَ عَنْ عُمَرَ بْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِمْ - وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ - الْاعْتِدَادُ بِهَا فِي الدِّينِ فَقَطْ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ » ^(٢) ، وَلَمْ يَرَوْى عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا أَتَاكُمْ مِنْ تَرْضُونَ دِينَهُ وَخَلَقَهُ فَأَنْسَكُوهُ » ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ ؟ قَالَ : « إِذَا جَاءَكُمْ مِنْ تَرْضُونَ دِينَهُ وَخَلَقَهُ فَأَنْسَكُوهُ ، إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ » .

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ : « الَّذِي يَقْتَضِيهِ حُكْمُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتِبَارُ الدِّينِ فِي الْكِفَاءَةِ أَصْلًا وَكَلَامًا ، فَلَا تَزُوجُ مَسَلَةً بِكَافِرٍ ، وَلَا عَقِيقَةً بِفَاجِرٍ ، وَلَمْ يَسْتَبْرِ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ فِي الْكِفَاءَةِ أَمْرًا وَرَاءَ ذَلِكَ » .

٢ - وَرُويَ عَنْ مَالِكٍ اعْتِبَارُهَا فِي الدِّينِ وَالْحَرِيَّةِ وَالسَّلَامَةِ مِنَ الْعِيُوبِ .

٣ - وَنُقِلَ الشُّوْكَانِيُّ عَنْ الْخَطَّابِيِّ أَنَّ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ يَمْتَدُونَ بِهَا فِي أَرْبَعَةِ أُمُورٍ : الدِّينِ وَالْحَرِيَّةِ وَالنَّسَبِ وَالصَّنَاعَةِ .

٤ - وَالْخَنْفِيَّةُ - لَمَّا أَبَاحُوا لِلْبَائِنَةِ الْمَاقِلَةَ أَنْ تَمُقِدَّ زَوْاجَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا - احْتِاطُوا لِلْأَوْلِيَاءِ ، وَتَوَسَّعُوا فِي الْمَأْنِي الَّتِي تَعْتَبَرُ فِيهَا الْكِفَاءَةُ ، فَاعْتَبَرُوهَا فِي سِتَّةِ أُمُورٍ ، جَمَعَهَا بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ :

إِنَّ الْكِفَاءَةَ فِي النِّكَاحِ تَكُونُ فِي سِتِّ مَآيِتٍ يَدْعِمُ قَدْ ضَبَطَ
نَسَبٌ وَإِسْلَامٌ كَذَلِكَ حُرْفَةٌ حُرِيَّةٌ وَدَيَانَةٌ مَالٌ قَطُّ
فَالنَّسَبُ يَعْتَبَرُ فِي الْعَرَبِ وَحَدَمٌ ، وَالْإِسْلَامُ وَالْحُرِيَّةُ فِي غَيْرِهِمْ ، وَالدَيَانَةُ
وَالْمَالُ وَالْحُرْفَةُ فِي كُلِّ النَّاسِ ١٠٠ . الْكَلَامُ فِيهَا :

(١) راجع ص ٤٣١ :

٦٠٢٦٠ : نيل الاوطار ، ٤٠١٢ : الدونة .

(٢) ١٣ : الحجرات .

١ - النسب : وهو صلة الزوج والمرأة بمن ينتمون إليه من الآباء والأجداد. واعتبار الكفاة بالنسب خاص بالعرب ، قالوا : لأنهم الذين حفظوا أنسابهم ، وعدوها من مفاخرهم ، وهم متفاوتون ، وأرضهم قريش ، فالقرشية لا يكافئها إلا قرشي ، والقرشي كفء لكل عربية ، والعربية غير القرشية لا يكافئها إلا عري ، والاعجبي ليس كفئاً للعربية إلا إذا كان عالماً ، لأن شرف العلم فوق شرف النسب ، قال تعالى : « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » (١) ؟ وقال سبحانه : « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات » (٢) .

وقصر الكفاة في النسب على العرب غير مقبول ، فإن الكفاة مبنية على العرف ، وما دام في المعجم أشراف يعززون بأنسابهم ، ويعيرون بمصاهرة من دونهم ، والشرعية الإسلامية عامة تدفع الأذى وتجنب النفع لكل من ينضوي تحت لوائها في كل البقاع والأجيال - لا يكون هناك وجه لقصر الكفاة في النسب على العرب ، وهذا ما ذهب إليه الشافعي وأصحابه رضي الله عنهم .

٢ - الإسلام : وهو معتبر في حق غير العرب ، لأن العرب إنما يتفاخرون بأنسابهم . روى أن جماعة من الصحابة فيهم سلمان الفارسي جلسوا يتفاخرون بأنسابهم ، فقالوا لسلمان : ابن من أنت ؟ فقال رضي الله عنه : « ابن الإسلام » ، وبلغ ذلك حمزة رضي الله عنه ، فبكى وقال : « وعمر ابن الإسلام » .

والمراد بالإسلام هنا إسلام الأب والجد عند الطرفين ، لأن إسلام الزوج شرط لانعقاد الزواج بالسلطة كما تقدم ، وبالجند الأول يتم التعريف ، فلا يمتد بما بعده ، فصرَّحَ مسلم بنفسه كفء لأعجبية لها آباء في الإسلام ، وأعجبي

حسب بنفسه ليس كفتشاً لأعجية لها أب مسلم ، ومن له أب مسلم ليس كفتشاً لأعجية لها أبوان ، ومن له أبوان مسلمان كفء لمن لها آباء .

وأبو يوسف يكتفى في التعريف بالأب ، فلا يعتد بإسلام الجد .

٣ — الحربة — ضد الرق — والكفاءة فيها كالكفاءة في الإسلام ، خاصة بالمعجم ، لأن العرب لا يُستَرْقُون ، إذ لا يقبل منهم إلا الإسلام أو القفل ، فالأعجى الرقيق ليس كفتشاً للعرة ، والحرب بنفسه ليس كفتشاً لمن لها أب نشأ في الحرية ، ومن له أب لم يسترق ليس كفتشاً لمن لها أبوان ، ومن له أبوان كفء لمن لها آباء .

وَرُويَ عن أبي يوسف أن من أسلم بنفسه أو أُعقِبَ — إذا أحرز من الفضائل ما يعادل به نسب الآخر كان كفتشاً له .

٤ — الحرفة : وقد رُويَ عن أبي حنيفة هدمُ الاعتداد بها ، لاحتمال التحول من الحرفة النجسية إلى الحرفة النقية ، ورُويَ عن أبي يوسف أنه لا يعتد بها إلا أن تفحش ، كالحجامة .

والمول عليه في المذهب الاعتداد بها في ذوى الحرف مطلقاً ، وهو رأى محمد ورُويَ عن الشيخين أيضاً ، لأن الناس يتفاخرون بشرف الحرفة ، وَيُسَيِّرُونَ بدنائتها ، وقد يتحول المرء من حرفة دنيئة إلى حرفة شريفة فيبقى عازِ الأولى لاصقاً به ، ومرجع رِفْعَةِ الحرفة وخسئها العرف .

٥ — الديانة : والمراد بها الصلاح والتقوى . وقد اختلفت الرواية فيها عن الأئمة : فرُويَ الاعتدادُ بها عن أبي حنيفة ، وعن أبي يوسف ، وعن محمد ، لأن الاتقياء الصالحين يُسَيِّرُونَ بمصاهرة الفساق ، والصلاح والتقوى من أسمى ما يرفع به الإنسان .

وروي عنهم أيضاً عدم الاعتداد بها ، لأن الصلاح والتقوى من أمور

الآخرة ، والكفاءة من الأمور التي ترجع إلى مواضع الناس الدنيوية ،
 ومن الفساق من يفسد الناس بالانتماء إليه ، لعل منزله بينهم ، والفسق مع هذا
 وصف غير لازم ، فهو من الأمور التي يرجى زوالها .

وممن اعتد بها منهم من استثنى ما إذا كان الفاسق ذا شوكة ومنزلة
 بين الناس تُدَارِي عار فسقه .

وممن لم يعتد بها من استثنى ما إذا كان الفاسق بحيث يخرج بين الناس
 مجاهرا بفسقه ، أو كان ممن يستخسر منه ويصنف .

وعلى النول بالاعتداد بها — لا يكون الفاسق كفئا لصاحبة بنت
 صالح ، فإذا كان أبوها فاسقا أو كان صالحا وهي فاسقة — كان الفاسق كفئا
 لها باتفاق .

٦ — لئال : والمراد بالكافؤ فيه — على رأى أبي يوسف الفقى به —
 أن يكون الزوج قادرا على دفع مقدم الصداق ، وعلى الاضاق على المرأة (١) ،
 ومتى كان كذلك كان كفئا لها ولو كانت ثروتها أو ثروة أيها أضعاف ماله ،
 لأن المال غادر رائج ، والفقير لا ثبات له .

وقال الطرفان : إنما تتحقق الكفاءة في المال بعدم التفاوت البين بينهما
 في الثروة ، لأن الناس يُصَيَّرُون بفقر الصبر ، ويفتخرون بفساده .

تنبيه :

بالمائلة في هذه الأمور الستة تتحقق الكفاءة ، ولا عبرة بما عداها من السن
 والجمال والثقافة والوطن عتدم . والتقارب بين الزوجين على كل حال أنقى
 للشقاق ، وأخف للمودة ، وأدعى إلى الوفاق والوثام .

(١) اختلف في المدة التي تنجر مقياسا للقدرة على النفقة ، فليل ستة أشهر ، وقبل أشهر ،
 وقبل يكن أن يكون قادرا بكسبه من غير نظر إلى مدة .

وقال أستاذنا الشيخ أحمد إبراهيم رحمه الله : « ما دام المقصود من اعتبار الكفأة صيانة المرأة وأوليائها من عار الزوج ، ومنع الفتنة الناشئة من ذلك — ومناطق ذلك يختلف باختلاف أحوال الناس الاجتماعية — ينبغى ترك الأمور التي تعتبر فيها الكفأة لعرف الناس في كل زمان ومكان ، وإلّا هذا هو الصواب إن شاء الله تعالى » .

من تعتبر الكفأة من جهته ومدى اعتبارها :

قدمنا في باب الشروط أن الكفأة في تزويج فاقد الأهلية تعتبر في جانب المرأة كما تعتبر في جانب الرجل ، لأن الولاية على فاقد الأهلية يقصد بها النظر في مصلحته ، ولا مصلحة لواحد منهما في تزوج غير الكفء ، ولهذا كانت الكفأة هنا شرط صحة ، لا يسقط إلا عند أبي حنيفة إذا كان الزوج أصلاً أو فرعاً غير معروف قبل المقدسوء الاختيار ، فإن الراجح حينئذ أنه لا يزوج موليّه بغير كفء إلا إذا وجد في ذلك مصلحة راجعة ، من كمال خلق ، وحسن عشرة ، وسمة نفقة ، ونحو ذلك .

وفي تزويج البالغة العاقلة نفسها تعتبر الكفأة في جانب الزوج ، بمعنى أن يكون فيه من الصفات المعتبرة في الكفأة ما يجعله مساوياً أو أعلى من أسرة المرأة ، حتى لا يميزون به ، فقد جرت عادة كرام الناس أن يترحموا عن مصاهرة الوضع ، ويأنفوا من استغرائه لنسائهم .

وقد تقدم أن الحنفية يعملون الكفأة هنا شرط صحة ، أو شرط نفاذ ، أو شرط لزوم ، وأن القول الأخير هو ظاهر المذهب ، وعليه للشافعي رضي الله عنه إذ قال : « ليس نكاح غير الكفء حراماً فأردّ به النكاح ، وإنما هو تقصير بالمرأة والأولياء ، فإذا رضوا صح ، ويكون حقاً لهم تركوه ، ولو رضوا إلا واحداً فله فسخة » (١) .

أما إذا زوج البالغ العاقل نفسه فلا يستد بكفاءة المرأة له باتفاق، لأن الرجل لا يُعَصِّرُ هو ولا أولياؤه بتزويج من تقل عنه، إذ المرأة تابعة للرجل، ولا عيب في أن يتبع الوضع الشريف، أو يتبع الفقير الفتي .

ويستثنى من هذا ما إذا وكل الرجل غيره ليزوجه وكالة مطلقة، فعلى المفتي به لا ينفذ العقد على الموكل إلا إذا كانت المرأة مكافئة له .

وعلى هذا لا تعتبر الكفاءة في جانب المرأة إلا في حالتين :

١ — إذا كان الزوج لعاقدا الأهلية غير أصله وفرعه، أو كان من أصله أو فرعه المعروفين قبل العقد بسوء الاختيار، والكفاءة هنا شرط صحة .

٢ — إذا وكل الرجل من يزوجه وكالة مطلقة، والكفاءة هنا شرط نفاذ على رأى الصاحبين المفتي به كما سيأتى .

وقت اعتبار الكفاءة :

تعتبر الكفاءة عند العقد فقط ، فتى كانت متحققة عنده لم يكن لأحد أن يعترض على الزواج بسببها .

ذلك لأن أمور الناس لا تستمر على حالة واحدة من الفقر والغنى، والتقلب في الناصب والحرف تبعاً لتقلب الأحوال، فلو اعتبرت الكفاءة في البقاء كما اعتبرت في الابتداء — لا تقطعت روابط يجب وصلها، وضاع أولاد يجب رعايتهم، وماتت عواطف الوفاء في الشدة والرخاء، وذلك من أسمى الصفات الإنسانية الكريمة .

صاحب الحق في الكفاءة :

الذين اعتدوا بالكفاءة في الدين فقط قالوا : إنها حق لله تعالى يأثم تاركه، وكذلك الكفاءة المشروطة في تزويج فاقدا الأهلية، غير أن للنكاح هنا يفسد

بعدمها، وليس لأحد أن يتنازل عنها إلا ما استثناه أبو حنيفة من سقوط اعتبارها إذا كان الزوج لفائد الأهلية أصلاً أو فرعاً غير معروف قبل العقد بسوء الاختيار .

وكفاءة المرأة للزوج عند تزويج الوكيل إياه حق للزوج وحده .
أما كفاءة الزوج للمرأة إذا زوجت البالغة العاقلة نفسها، أو زوجها وليها فهي حق لها وللأقرب فالأقرب من أوليائها، فإذا استووا في الدرجة فهي حق لهم جميعاً .
وإذا تنازلت عن حقها بقي حقهم ، وإذا تنازل واحد منهم قبل العقد — أو بعده على ظاهر الرواية — سقط حقهم جميعاً ، وبقي حقها .

والفرق بين تنازلها وتنازل واحد منهم — أنها متهمة في تنازلها ، بسرعة تأثيرها بغير نواحي الشرف وحماية الأسرة من العار ، أما تنازل بعضهم فالأكثر ألا يكون إلا بعد اقتناعه بأن ما في الزوج من المزايا يفوق ما ليس فيه من المعاني المعتبرة في الكفاءة .

ويرى أبو يوسف والشافعي أن حق التماوين في للدرجة من الأولياء لا يسقط برضا واحد منهم ، كما لا يسقط برضا المرأة ، لأن الحقوق المشتركة لا تسقط برضا بعض المستحقين .

سقوط حق الكفاءة بالتقصير :

إذا زوجت المرأة نفسها رجلاً لم تعرف من أمر كفاءته شيئاً ، ولم تشترط عليه أن يكون كفئاً ، ثم تبين أنه ليس بكفء — لم يكن لها أن تطلب فسخ النكاح بعدم كفاءته ، لسقوط حقها بتقصيرها في السؤال عنه والاشتراط عليه ، وكذلك إذا زوجها الأولياء برضاها ولم يبحثوا ولم يشترطوا ، إلا إذا كان الزوج قد أخبرها بكفاءته ، فتبين كذبه ، فإن حقهم في الفسخ لا يسقط .

الولاية

تكلّمنا عن عقد الزواج وشروطه، وعما دعا إليه من بيان العلاقة التي تقتضى الحرمة أو الحِلَّ بين الرجل والمرأة، والصفات التي تقتضى كفاءة أحدهما للآخر أو عدم كفاءته .

وتكلم بعد هذا فيمن له حق إنشاء عقد الزواج ، وهو موضوع الولاية .
ويقال فى اللغة ، ولى الشيء كرضى ولياً — إذا دنا منه أو اتصل به .
وولى فلاناً ولاية — بفتح الواو وكسرهما — إذا نصره وأعانته . ومنه قوله تعالى : « هنالك الولاية لله الحق » (١) — بفتح الواو وكسرهما ، وقد فُسرت الولاية بالفتح بالنصرة ، وفُسرت بالكسر بالقُدرة والسلطان ، وكلاهما ثابت لله تعالى .

والولاية عند الفقهاء — سُلطة تمكن صاحبها من مباشرة عقود أو تصرفات تترتب عليها آثارها دون توقف على رضا غيره .

ويشترط فى الولى (٢) :

١ — أن يكون بالغاً عاقلاً ، لأن الولاية إنما تثبت لمن يعرف مصلحة نفسه ، أو مصلحة من هو ولى عليه ، ليتسكن من تحقيقها ، وكل من الصغير . والجهنون ليس له من سلامة التفكير وصحة النظر ما يدبر به أمر نفسه أو غيره .

٢ — أن يكون مسلماً فى الولاية على مسلم أو مسلمة ، لقوله تعالى :

(١) : الكهف .

(٢) راجع ما يشترط فى الولى عند المالكية فى ص ٢٣٦ ج ٢ : حاشية القسوتى على الشرح الكبير .

« لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » (١) ، ولأن غير المسلم لا يؤمن على مصالح المسلم ، لما بينهما من خلاف ديني .
وتثبت الولاية لغير المسلم على نفسه وعلى مثله ، لقوله تعالى : « وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ » (٢) .

كما تثبت للأمام ونوابه على المسلمين وغيرهم ، لأنه صاحب الولاية العامة التي لا تنتحق مصالح الكافة إلا بها .

والولاية نوعان :

- ١ — ولاية على المال ، وهي سلطة التصرف فيه ، وهي نوعان :
قاصرة ، وهي سلطة تصرف الرء في مال نفسه .
ومتعدية ، وهي سلطة تصرفه في مال غيره .
ولسنا بصدد الكلام فيها قاصرة كانت أو متعدية .
- ٢ — ولاية على النفس ، وهي سلطة إنشاء عقد الزواج ، وهي موضوع بحثنا .

الولاية على النفس

والولاية على النفس نوعان كذلك :

١ - قاصرة : وهي سلطة تزويج الانسان نفسه

٢ - متمدية : وهي سلطة تزويج الإنسان غيره .

الولاية القاصرة على النفس :

لا خلاف في ثبوت الولاية القاصرة على النفس للرجل البالغ العاقل ، فله أن يزوج نفسه من يشاء ، وليس لأحد أن يعترض عليه .

أما الباطلة العاقل فقد اختلف في ثبوت هذه الولاية لها :

(١) فذهب مالك والشافعي إلى منعهما من مباشرة عقد زواجهما (١) وعليه كثير من الصحابة رضوان الله عليهم ، يل قال ابن المنذر : إنه لا يعرف عن أحد منهم خلاف ذلك ، وقد استدلوأه :

١ - بالأحاديث الكثيرة ، ومنها ما روت عائشة عن النبي ﷺ أنه قال : « لا نكاح إلا بولي ، وأما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل » ، وفي رواية : « أنكحت نفسها . . . الخ » .

وما روى أبو هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال : « لا تُزَوِّج المرأة للمرأة ، ولا تزوج المرأة نفسها ، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها » .

٢ - بأن النكاح بعتد لأغراض لا تتحقق مع كل زوج ، وأتقاء الأزواج يحتاج إلى خبرة بأحوال الناس ، والرجال أخبر بذلك من النساء ، لكثرة اختلاطهم ، وممارستهم لشئون الحياة .

(١) وروى عن مالك اشتراط الولي في الرقبة دون الرضعة ، وعن الظاهرية اشتراطه في البكر دون التيب (٢٤٩ ج٦ : نيل الأوطار) .

أما النساء فقليلات للاختبار ، سريعات التأثر والانخداع ، يفرهن الثناء وزخرف القول ، ويغلبهن الهوى والرغبة في اللذة العاجلة ، فيمضن لحكم العاطفة ، ولا يمتد نظرهن إلى المستقبل .

(ب) وذهب الحنفية إلى إثبات هذا الحق لها ، واستدلوا له :

١ - بالأحاديث الكثيرة ، ومنها ما روى ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها ، وإنها صامتة » وفي رواية : « والبكر يستأذن أبوها » ، فقد جعل الأمر اليها بكرا كانت أو ثيبا ، بقيمة أو غير قيمة .

٢ - بأن تزويجها نفسها تصرف في حق خالص لها ، وهي من أهل التصرف ، لأنها بالغة عاقلة ، ولهذا تتصرف في مالها باتفاق ، ولها حق اختيار زوجها ، وحق أولى في دفع المار عن نفسه قد تداركناه باشتراط الكفاءة ومهر المثل ، وإنما يطالب وليها بمباشرة العقد استحيابا ، لكيلا تنسب إلى الوقاحة بحضورها مجالس الرجال .

٣ - قالوا : وما استدلل به المخالفون من المنقول والمقول - وإن دل على بطلان عبارتها إذا تزوجت بغير إذن وليها - لا يدل على بطلانها إذا تزوجت باذنه ، فهو قاصر عن إفادة دعواهم ، وما استدلوا به من الحديث معارض بما استدللنا به منه ، وما استدللنا به أقوى سندا (١) .

وحديث أبي هريرة قال فيه ابن كثير : الصحيح وقفه على أبي هريرة (٢) وبمضد هذا - إيراد الدار قطن له بلفظ : « كنا نقول : التي تزوج نفسها هي

(١) راجع ص ٣٩٣ ج ٢ : فتح القدير

(٢) الحديث المرفوع مروي فيه قول الصحابي أولئك أو تقريره غير منسوب إلى أبي هريرة

الله عليه وسلم ويسمى أثرا .

الزانية ، أى أنهم كانوا يستقبلون من المرأة - بحكم المادة والعرف - أن تزوج نفسها .

ونقول : إن الذى يؤخذ من الأحاديث التى استدلت بها الحنفية أن الولي يستأذن المرأة فى زواجها ، ولا يستبد به ، والذى يؤخذ من الأحاديث التى استدلت بها الشافعية ومن معهم أن للمرأة ليس لها أن تستبد بأمر زواجها لأنها لا تباشر العقد بنفسها - وحديث عائشة بفسر آخره أوله ، بل روى أوله عند البيهقى مرفوعاً : « لا نكاح إلا بإذن ولي » ، وقد علت ما قيل فى حديث أنى هيرة .

فالذى أراه متفقاً مع النصوص وللمقول ، وموافقاً للمصلحة - أن عقد الزواج لا بد فيه من رضا البالغة المأقولة ووليها بكرراً كانت أو ثيباً ؛ وعليه ابن حزم الظاهرى ، وهو مذهب إليه المالكية والشافعية فى تزويج الثيب الكبيرة ، وسموه ولاية اختيار أو ولاية شركة .

ذلك لأن الزواج لا يربط بين زوجين قط ، بل بين أسرتين برباط من الألفة والمودة ، ويضم إلى أسرة المرأة عضواً جديداً يختلط بها ، ويطلع على ماخفى من أمورها ، والإسلام يهتم بالروابط الأسرية ، ويصل لتوثيقها ، فلا يصح فى عقد هذا شأنه أن يهمل فيه رأى الولي ، أو يكون عند إنشائه مقترناً بما ينافى طبيعته من أسباب النزاع والشقاق ، وبهذا يجمع بين النصوص بالعمل بها جميعاً ، وتنظم علاقات الأسر ، ويتقطع سبب من أسباب الشقاق فيها .

ويؤيد هذا المعنى ما روى ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « أمروا النساء فى بناتهن » ، أى استشيروهن ، استرضاهن ، وتطيبوا لنفوسهن ، وما روى عن عكرمة بن خالد - أن الطريق جمعت ركبا ، فبصلت امرأة ثيب أمرها

بد رجل غير ولى ، فأنكحها ، فبلغ ذاك عمر ، فجلد الناكح والناكح ،
ورد نكاحها .

وقول الحنفية : إن المرأة حين تزوج نفسها تتصرف في حق خالص لها متى
تحققت الكفاءة ومهر المثل — لا يلزم لهم ، لأن مجرد الكفاءة ومهر المثل
لا يحقق التناقص والرضا بين الأمرين ، وليس التصرف في نفسها — وهو مرتبط
بشرف الأسرة وكرامتها — كالتصرف في جزء من مالها .

ومتى تحقق رضا المرأة ووليها فأيهما قام بالمقد صح الزواج ، وقد نقل عن
عمد بن الحسن أن المرأة لا تزوج نفسها إلا بإذن وليها ، فإذا عقدت بغير إذنه
فأجاز صح ، وبهذا قال أبو ثور من مجتهدي الشافعية ، فقد نقل عنه أن المرأة
إذا عقدت بأمر الولى صح عقدها .

وبؤيد هذا المعنى أن الكتاب الكريم — كأشد النكاح إلى الأولياء
من الرجال في مثل قوله تعالى : « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء » ، وقوله :
« وأنكحوا الأيامى منكم »^(١) — أسنده إلى النساء في مثل قوله تعالى :
« فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره » ، وقوله سبحانه : « وإذا
طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تضلوهن أن ينكحن أزواجهن »^(٢) .

ولا دليل للشافعية ومن معهم على بطلان عبارة المرأة في الزواج ، فإنها
في الاسلام تتصرف كما يتصرف الرجل ، والأنثى لم تنه عن الشرع مبطلة
للعقود ، غير أنه يستحب أن يقوم وليها بعقد زواجها ، صيانة لها عن الابتذال ،
وحفظاً لحياثها واحتشامها .

وقد دلت الأحاديث على أن حقها في الزواج أوكد من حق وليها ، فإذا
وجد الخاطب الكف — ولم ترض به — فليس للولى أن يجبرها عليه ، لأن

الأمر أمرها ، بكر كانت أو ثيبا ، وإذا امتنع الولي عن تزويجها أو الاذن لها
بغير حق فلها — بعد اليأس من استرضائه بالحسن — أن تلجأ إلى القاضي
ليزوجها أو يأذن لها في الزواج ، لأن رفع الظلم إليه ، ولهذا ورد في الحديث :
« فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » ؛ يكف الظالم عن ظلمه ، ويرد
الحق إلى نصابه^(١)

الولاية للتمدية على النفس :

هي سلطة تزويج الإنسان غيره جبرا عنه كما قدمنا^(٢) .

والكلام فيها ينتظم بمحنيين : من تثبت عليه ، ومن تثبت له .

من تثبت عليه :

اختلف الفقهاء في مناهل ثبوت هذه الولاية في من تثبت عليه :

١ — فذهب ابن شبرمة وأبو بكر الأصم^(٣) — إلى أن مناط ثبوتها
الحاجة إلى الزواج مع العجز عن اختيار من يتحقق معه للقصود من الزواج ،
فثبتت على المجنون والمجنونة والمعتوه والمعتوهة ، لحاجتهم إلى الزواج ،
ولا تثبت على الصغير والصغيرة لعدم حاجتهما إليه ، فإن الحاجة إليه لا تكون
إلا بعد البلوغ ، وفي تزويجها قبله إضرار بهما ، إذ يبلغ الواحد منهما فيجد نفسه
مربوطا بعقد دائم لم يكن له رأى في إنشائه .

٢ — وذهب ابن حزم إلى عدم ثبوتها على أحد من هؤلاء الصغار ومن
في حكمهم ، لعدم حاجتهم إلى الزواج في نظره ، ولكنه استثنى الصغيرة ،

(١) راجع ص ٢٥٠ — ٢٥٦ : نيل الأوطار .

(٢) يضم الحنفية الولاية التمدية لمسين : ولاية إيجاب ، وولاية نهب واستعجاب ، والحق
أن الثانية صورية لأنها لا ينطبق عليها تعريف الولاية التمدية ، وهو بين .

(٣) ابن شبرمة كان قاضيا بالكوفة في عهد الخليفة للنصور ، وأبو بكر الأصم من كبار
هيوخ المئنة البصريين في صدر الدولة الباسية (راجع ص ١٩٣ ج ٢ : تاريخ بغداد) .

ولعله استند إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة صغيرة .

وإذا سلم قوله في حق الصغير — فإنه لا يسلم في حق المجانين والمعتية ، لأن الزواج قد يكون علاجاً لهم .

وهذه الآراء التي تمنع تزويج الصغار هي التي استأنس بها واضعو قانون تحديد سن الزواج استثناساً قطعاً ، لأنهم اكتفوا بمنع سماع دعوى الزواج إذا لم يبلغ أحد الزوجين السن المقدرة ، ولو أنهم عملوا بها لحكوا على تزويج الصغار بالفساد .

٣ — وذهب جمهور الفقهاء إلى ثبوت الولاية على كل من يحتاج إلى الزواج وبمعجز عن اختيار الزوج الملائم ذكره كان أو أنثى .

واقفوا على أن مناط ثبوتها في الذكر — الصغر وما في مثله ، لأن الصغار والمجانين والمعتية هم المأجزون عن اختيار الزوج الملائم ، فإذا بلغ الصغير أو أطاق المحنون أو المعتوه فلا ولاية لأحد على نفسه باتفاق ، لأنه أدرى بمصلحة نفسه .

أما الأنثى فقد اختلف في مناط ثبوت الولاية عليها :

١ - فذهب المالكية إلى أن مناط ثبوتها — الصغر أو البكارة وما في مثله ، لأنها في الحالتين جاهلة بأمر الزواج لعدم الممارسة والتجربة ، فتكون عاجزة عن اختيار الزوج الملائم^(١) . فتثبت ولاية الإيجاب عندم على الصغيرة بكراً كانت أو ثيباً ، وتثبت على البكر الكبيرة ، إلا أن تكون عانساً ، فإنها موضع خلاف بينهم ، كما تثبت على المجنونة والمعتوه . ولا تثبت على الثيب الكبيرة ، بل تكون شريكة لوليها في الرأي ، ثم يقوم هو بإجراء العقد .

(١) راجع ولاية الإيجاب في الزواج عند المالكية في ص ٢٤١ ج ٢ : حاشية المسوئي على المرح الكبير .

٢ - وذهب الشافعي وأحمد في رواية عنه - إلى أن مناط ثبوتها البكارة ، لأن البكر صغيرة كانت أو كبيرة جاهلة بأمر الزواج محتاجة إلى من يختار لها الزوج الملائم ، ومثلها العتونة والمعتوهة .
وقولهم في الثيب الكبيرة كقول المالكية .

وقد لزم على قولهم في الصغيرة أنها إذا زوّجت ، ثم طُلقَت أو مات عنها زوجها قبل أن تبلغ - امتنع تزويجها حتى تبلغ ونسّار في نفسها . ولعل هذا - مع غرابته - خير من تكرار تجربة يحتمل أن يقع فيها مثل ما وقع في سابقتها من إخفاق .

٣ - وذهب الحنفية إلى أن مناط ثبوتها الصغر وما في معناه من جنون وعته ، وهو الراجع من مذهب أحمد ، ويؤيده النقل والعقل .

أما النقل - فنه ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج أمانة بنت حمزة حنزة من ابن أبي سلمة وهي صغيرة ، وأن أبا بكر زوج ابنته عائشة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي صغيرة ، وابن عمر زوج بنت له صغيرة من عروة بن الزبير .

ومنه ما روى ابن عباس أن جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة ، فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم .

ومنه الأحاديث الكثيرة المصرحة بوجوب استئذان البكر ، ولا شك في أن إنهات ولاية الإيجاب عليها إفاء لهذه الأحاديث .

وأما العقل فإن الصغيرة بكرا كانت أو ثيبا عاجزة عن اختيار زوجها ، محتاجة إلى من يحقق لها مصلحتها ، وخاصة عند انطوف من فوات الكف .

أما البالغة العاقلة فإن لها من سننها وفهمها الحياة ما يجعل لها رأيا في ذواجها وإن كانت بكرا .

وللقصود من الزواج أن يأنس كل من الزوجين بالآخر ، وأن يحصل النسل ويتربى بينهما تربية صالحة ، ولا يتحقق هذا المقصود مع كراهة وتنافر بينهما . ومن المتفق عليه أن الولي ليس له أن يتصرف في مال البكر البالغة إلا بإذنها ، ولا شك في أن ضياع مالها أهون عليها من تزويجها قسرا بمن تكرهه ، فمنع الولي من التصرف في نفسها بغير إذنها أحق وأولى .

وعلى هذا تزوج الصغيرة بغير رضاها بكرا كانت أو ثيبا ، ولا تزوج البالغة العاقلة إلا برضاها بكرا كانت أو ثيبا .

البكر والثيب

البكر هي التي لم توطأ ، سواء أتزوجت وفارقت الزوج قبل لوطه ، أم لم تزوج ، وسواء أقيمت عذرتها أم زالت بغير اللوطه ، كوثبة أو مرض أو نميس ، أم لم تكن لها عذرة بأصل الخلقة (وهذا نادر) .

والثيب من زالت بكارتها بوطء في نكاح صحيح أو فاسد أو بشبهة . أما من زالت بكارتها بالزنا فهي ثيب عند الشافعي والصاحبين ، وقال أبو حنيفة : هي ثيب إن تكررت منها الزنا أو أقیم عليها الحد ، فإن لم يتكرر ولم تحد فانها بكر حكما ، لأنها لا يزال فيها حياء الأبكار ، فتزوج كأيزوجن سرا عليها .

دليل الرضا :

الثيب لا تستحي أن تجاهر برغبتها في الزواج . فلا تعد راضية به إلا إذا صرحت بالرضا أو بما يقتضيه ، كمن تقول لوليها عند استئذانها : لا مانع ، أو ما تراه ؛ أو تقول عند استئذانها : رضيت ، أو تطلب اللهر أو النفقة ؛ أو تقبل النهثة .

أما البكر فإنها تستحي عادة من التصريح بالرغبة في الزواج ، فإذا استأذنها أو استجارها وليها الذي له حق تزويجها ، أو وكيله ، أو رسوله ،

أو أخبرها بالزواج فضولى عدل ، وبَيَّنَ لها الزوجَ والهَرَّ - فإنه يسكنى فى الدلالة على رضاها أن تسكت غفارة ، أو يقع منها ما تصرفه قرآن الأحوال إلى الرضا ، كأن تنسم ، أو تبكى بغير صوت .

أما إذا استأذنها أو استجازها أو أخبرها غيرُ من ذكرنا - فلا يدل على رضاها إلا التصريح كما فى الثيب ، لأنها لا تستحي من البميد الذى ليس بيده عقدة النكاح كما تستحي من القريب ، وربما كان سكوتها عن قواه لعدم الاعتداد به (١) .

من تثبت له الولاية المتعدية على النفس :

اختلف فيمن تثبت له هذه أولاية :

١ - فذهب ابن شبرمة وأبو بكر الأصبم إلى أنها لا تثبت على الصغير والصغيرة لأحد كما تقدم لأن ثبوتها للحاجة ، ولا حاجة إلى تزويج الصغار ، لعدم الشهوة ، وتزوج النبی صلى الله عليه وسلم عائشة صغيرة - خصوصية من خصوصياته .

ولمن تثبت أولاية على المجانين والمعتاه عندهما ؟ فليبحث .

٢ - وذهب مالك وأحمد وابن حزم إلى ثبوتها للأب فقط ، لأنه لا حاجة إلى ثبوتها لعدم الشهوة ، غير أن حديث تزوجه صلى الله عليه وسلم عائشة نص فى ثبوتها للأب على خلاف القياس ، فيقتصر على مورد النص ، ولا دليل على الخصوصية .

ويقوم مقام الأب عند مالك وأحمد وكيله فى الحياة ، ووصيه بالتزويج بعد الوفاة .

وأشترط أحمد لصحة الوصية بالزواج أن يعين الأب الزوج ، أو يملك

الوصى جبر المولى عليها ، صراحة أو ضمنا ، كأن يقول له : اجبرها ، أو زوج قبل البلوغ أو بعده ، وليس للوصى أن يزوجه بأقل من مهر المثل عنده .

وليس للمولى أن يجبر موليته على الزواج من عتق أو خصى أو أبرص أو أجنم ، أو مجنون يُخشى عليها منه ، وإن كان له أن يزوجه من غير كف . وبأقل من مهر المثل إذا كان أيا .

٣ - وذهب الشافعى إلى إثباتها للآب والجد فقط ، لأن ثبوتها للآب بالنص معقول يقاس عليه ، إذ الأنثى فى حاجة إلى من يحقق مصلحتها ، ويتولى عقد زواجها ، والجد كالآب فى توفر الشفقة ، أما غيرها فلا تثبت له هذه الولاية ، لبعد القرابة ، وقصور الشفقة ، ولأنه لا تثبت له الولاية على المال ، فعدم ثبوتها على النفس - وهى أعز وأغلى - أحق وأولى .

٤ - وذهب الحنفية إلى إثباتها للآب والجد وغيرها من المصبات ، لما روى أن النبى ﷺ زوج بنت عمه حمزة وهى صغيرة ، ولم يكن هذا إلا بالمصوبة ، إذ لم يؤثر عنه صلى الله عليه وسلم أنه زوج أحدا بولاية اقتضتها النبوة ، ولو كان ذلك ما تزوج أحد إلا على يديه ، ولما روى عن على رضى الله عنه موقوفا ومرفوعا : «النكاح إلى المصبات» (١) .

وقصور الشفقة فى غير الأصل والفرع مجبور بثبوت اختيار المولى عليه عند البلوغ أو الأفاقة ، وبهذا يمكن تدارك النقص فى الولاية على النفس ، أما الولاية على المال فالتصرف فيه يفيد للآب غالباً ، ومتى تداولته الأبدى امتنع رده ، فعذر التدارك : ولهذا لا تكون الولاية فيه إلا للآب أو الجد أو الوصى ثم القاضى .

وقد اختلفوا فى ترتيب المصبات فى الولاية على النفس :

فقال محمد : يقدم الأب على الابن ، لأنه أعلم بمصالح الزواج ، وأقدر على تحقيقها .

وقال الشيخان : يقدم أولام باليراث . فيقدم الابن فابنه وإن نزل . ثم الأب فالجد وإن علا . ثم الاخوة . ثم أبنائهم . ثم الأعمام ، ثم أبنائهم ، ثم مولى المتأق ، ثم عصبته على ما هو معروف في اليراث . والأبعد محبوب بالأقرب ، والأقوى قرابة مقدم على الأضعف عند اتحاد الرتبة . وللقنوى على قولها .

وكذلك اختلفوا فيمن تنتقل إليه الولاية بعد المصبات .

فقال صاحبان : تنتقل إلى الإمام ، إذ لم يرد في إثباتها إلا ما روى من قوله صلى الله عليه وسلم : « النكاح إلى المصبات » ، وقوله : « السلطان ولى من لا ولى له » ، فنتقل من المصبات إلى السلطان .

وقال أبو حنيفة . تنتقل بعد المصبات إلى غيرهم من الورثة أصحاب السهام وذوى الأرحام ، ثم لمولى الموالاة ، ثم للإمام (١) ، ولأن الولاية إنما شرعت للنظر في مصالح المولى عليه ، وتفويض النظر في مصلحته إلى هؤلاء الأقارب — وإن بطوا — أولى من تفويضه إلى الإمام ، لأنه مشغول بمصالح العامة دونهم ، وهم يفضلونه بالقرابة ، وهي مهاتمة باعثة على الشفقة الداعية إلى اختيار الكفء . وعليه القنوى عند الحنفية .

تنبيه :

ليس للمولى عند الحنفية أن يزوج من هو وصى عليه من فاقدى الأهلية وإن أوصى إليه بذلك ، لأن ولاية الوصى على المال لا على النفس ، إلا إذا كان

(١) وروى أن أبا حنيفة مع الصحابين وأنه لا خلاف في المسألة ، كما روى أن أبا يوسف مع أبي حنيفة لا مع محمد (راجع ص ١١٢ ج ٢ : فتح القدير) .

ذا صفة تجعله وليا على النفس ، بأن كان عا وليس هناك ولي أقرب منه .
وقد تقدم لك أن الوصى بالزواج تثبت له ولاية التزويج عند مالك وأحمد ،
وهو رواية عن أبي حنيفة (١) .

تعدد الولي :

إذا اجتمع وليان في مرتبة واحدة فأيهما تولى العقد بشروطه جاز وإن لم
يُجِزْهُ الآخر ، لأن الولاية تثبت لكل منهما كاملة .

وإذا اختلفت الرتبة فلا ولاية للأبعد مع وجود الأقرب الذي تحققت
فيه شروط الولي ، فإذا قُصد الأقرب شرطا من شروط الولاية انتقلت إلى
من يليه .

وإذا كان الأقرب غائبا — بحيث لا يَنْتَظِرُ الزوج الكفء حضوره —
انتقلت الولاية إلى من يليه أيضا ، وقيل : بل تثبت له معه ، فأيهما عقد
صح العقد .

عضل الولي :

وإذا كان الولي القريب حاضرا وامتنع عن التزويج بنير حق كان عاضلا ،
والعضل ظلم ، فلا تنتقل الولاية إلى من يليه ، بل إلى القاضي ، ليزوج نائبا
عنه ، لأن رفع الظلم إليه .

وإذا زَوَّجَ القاضي لرفع ظلم الولي العاضل — كان لتزويجه حكم تزويج
ذلك الولي ، فيكون نافذا لازما إذا كان العاضل أصلا أو فرعاً ، وناफذا غير
لازم إذا كان العاضل غيرهما .

وإذا زوج القاضي فاقط الأهلية لعدم وجود من يتقدم عليه من الأولياء —
كان الزواج صحيحا نافذا غير لازم :

(١) راجع ص ٤١٤ - ٧ : فتح القدير .

تزويج فاقد الأهلية :

يرجع أئمة الحنفية في الحكم على تزويج فاقد الأهلية إلى أمرين :

١ — أن اعتبار الكفاءة ومهر المثل عند تزويج فاقد الأهلية مصلحة ظاهرة منضبطة ، واعتبار ما وراء ذلك من جمال الخلق وحسن المشرة وسعة النفقة وغيرها — مصلحة خفية غير منضبطة ، وقرب القرابة بين الولي وفاقد الأهلية باعث على التمسك بها ، فيكون دليلا عليها .

٢ — أن أبا يوسف لا يمتد هنا إلا بالمصلحة الظاهرة المنضبطة ، فحق تعقبت صح الزواج نافذا لازما ، ومتى لم تتحقق فسد الزواج .

ومحمد يمتد بالمصلحتين ، فإذا لم تتحقق المصلحة الظاهرة فسد الزواج ، وإذا تحققت ، ثم وجد معها دليل المصلحة الخفية وهو قرب القرابة — بأن يكون الولي أصلا أو فرعاً — كان الزواج صحيحا نافذا لازما ، وإذا لم يوجد دليل المصلحة الخفية كان تحققها محتملا فقط ، فيكون الزواج صحيحا نافذا غير لازم ، ليستطيع الولي عليه أن يتدارك بالفسخ ما يحتمل من ضرر .

وأبو حنيفة يمتد بالمصلحتين كمحمد ، غير أنه يرفع مقام المصلحة الخفية إذا تموى دليلها — بأن يكون الولي القريب غير معروف بسوء الاختيار — وحينئذ لا يمتد بالمصلحة الظاهرة .

وبناء على هذا :

(أ) إذا كان الزوج لفاقد الأهلية أصلا أو فرعاً —

فإن زَوْجَ بكفٍّ وبمهر المثل كان الزواج صحيحا نافذا لازما باتفاق ، لتتحقق المصلحة الظاهرة ، وقيام الدليل على اعتبار المصلحة الخفية .

وإن زَوْجَ بغير كفٍّ ، أو بفنٍ فاحشٍ في المهر — كان الزواج فاسدا عند صاحبين لانتفاء المصلحة الظاهرة .

أما عند أبي حنيفة فالزواج فاسد إذا كان الولي معروفاً قبل العقد بسوء الاختيار ، وصحيح نافذ لازم إذا لم يكن الولي كذلك ، لأن الظاهر حينئذ أنه لم يتنازل عن الكفاءة ومهر المثل إلا لتحقيق المصالح الأخرى ، وهي أم من الكفاءة ومهر المثل في نظر العقلاء ، وعليه الفتوى .

(ب) وإذا كان الزوجُ غير الأصل والفرع —

فإن زوج بنير كفء ، أو بين فاحش في المهر — كان الزواج فاسداً باتفاق ، لانتهاء المصلحة الظاهرة ، وانتهاء سبب المصلحة الباطنة ، وهو قرب القرابة .

وإن زوج بكفء وبمهر المثل — كان الزواج صحيحاً نافذاً لازماً عند أبي يوسف ، لتحقيق المصلحة الظاهرة ، وصحيحاً نافذاً غير لازم عند الطرفين ، لانتهاء سبب المصلحة الباطنة ، وإن كانت المصلحة الظاهرة متحققة ، ولما رُوِيَ أنه صلى الله عليه وسلم لما زَوَّجَ أُمَامَةَ بنت عمه حمزة قال: «لها الخيار إذا بلغت» ، فلمولى عليه حينئذ فسخ العقد إذا بلغ أو أفاق ، دَرءً لما يحتمل أن يكون قد لحقه من ضرر ، وهو المول عليه .

خيار البلوغ :

هو أن يختار الصغير أو الصغيرة عند بلوغه فسخ زواجه أو إتمامه ، ومثله خيار الإفاقة لكل من المجنون والمجنونة والمعتوه والمعتوهة ، وقد علت سبب ثبوت هذا الحق عند الطرفين . ووقتُ الاختيار — ساعةُ البلوغ أو الإفاقة إذا كان العقد معلوماً قبلها ، ووقتُ العلم به إذا لم يُعلم إلا بعدها .

ولما كان هذا الحق موضعَ خلاف بين الفقهاء ، والقولُ به مبني على سبب خفي — لم يكن مجرد الاختيار كافياً لفسخ الزواج ، بل لابد من رفع الأمر إلى القاضي ليتولى الفسخ بنفسه ، وما علم القاضي لم يفسخ فالزوجة قائمة بكل آثارها ، حتى لو مات أحد الزوجين ورثه الآخر .

سقوط حق الخيار :

يسقط حق الخيار عما يدل على الرضا بالزواج من قول ، كرضيت ، وأجزت ، وقوله : ادخل في طاعتي ، وقولها : ادفع المهر ، أو فعل ، كدفع المهر ، وقبضه ، والانتقال إلى بيت الزوج ، والمباشرة الزوجية .

أما السكوت فلا يمد رضا ، لا في حق الفلام ، ولا في حق الثيب ، بل يبقى حق كل منهما حتى يقع منه ما يدل على رضاه أو رفضه .

وَيُسَدُّ رضا بالزواج في حق البكر ، لأنها تستحي من إظهار الرغبة فيه ، هذا هو الظاهر من شأنها ، فإذا اعتزمت الفسخ وجب عليها أن تُشْهَد عليه فور بلوغها أو عليها بالعقد ، ولا حرج عليها بَعْدُ إذا تأخرت في رفع الأمر إلى القاضي ، وإذا بلغت في وقت لا تستطيع الأشهاد فيه — قيل يجب عليها أن تقرر في نفسها نقض العقد ، ثم تُشْهَد على ذلك في أول وقت تتمكن فيه من الأشهاد ، فتقول للشهود : إني بلغت الآن واخترت نفسي . وقيل : ينبغي أن يُقْبَلَ قولها بيمينها حتى لا تكاف ما لا تستطيع ولا تضطر إلى الكذب ، وهو معقول مقبول .

وإذا سكنت من غير عذر بطل خيارها ، ولا يمد من الأعذار جهلها بحقها أو بوقته خلافا للإمامية . ونقل الثوكاني عن ابن المنذر أنه : « يستحب إعلام البكر بأن سكوتها إذن ، لكن لو قالت بمد العقد : ما علمت أن صمتي إذن لم يبطل العقد بذلك عند الجمهور ؛ وأبطله بعض المالكية » (١) .

ولاية الإيجار في القانون :

قدما أن قانون تحديد من الزواج في مصر لم يطل ولاية الأولياء على من هم في ولايتهم ، ولكنه احتال لمنهم من استعمال حقهم الشرعى في التزويج رعاية للمصلحة ، فتركوا استعماله مع ثبوته لهم خوفا من ضياع حقوق من يزوجون من الصغار ، ولو فعلوا لكان تزويجهم صحيحا شرعا ، ولا عقوبة عليه قانونا .

أما في السودان فالمعمول به الآن في هذا الباب — هو المنشور الشرعى رقم ٥٤ الصادر في ٣ ذى الحجة ١٣٧٩ هـ — الموافق ٢٨ مايو ١٩٦٠ م .

ويقتضى هذا المنشور إلغاء ولاية الإيجار في الزواج :

فلا تزوج القاصرة — غير البالغة — إلا إذا بلغت عشر سنين ، وخيف فسادها ، وأذن القاضي بزواجها ، وكان الزوج كفؤا وللمهر مهر المثل ، ورضيت هى بالزواج .

ولا تزوج البالغة إلا برضاها بالزيج والمهر بكرا كانت أو ثيبا ، وإذا زوجها الولي قبل أن يستأذنها كان المقدد موقوفا على رضاها ، ولا يكون رضاها حينئذ إلا بالقول الصريح ولو كانت بكرا .

ولم يصرخ القانون ولا المنشورات الشرعية لتزويج غير الصغار من فاقدى الأهلية ، وهم المجانين واللماتيه ، فبقيت الولاية عليهم كما كانت شرعا وعملا .

التوكيل بالزواج

التوكيل أن يُقيمَ الإنسان غيره مقامه في تصرف جائز له . ويشترط في التوكيل لصحة الوكالة — أن يكون مميزا ، ليكون صحيح العبارة .

ويكون التوكيل بالعبارة أو بالكتابة ، ولا يشترط الاشهاد عليه ، بل يحسن دفعا للجهود عند النزاع .

والقاعدة العامة في الوكالة — أن من ملك تصرفا كان له أن يوكل به غيره ، إلا الوكيل فليس له أن يوكل غيره بما ملكه بالوكالة إلا باذن صريح أو تفويض من الموكل ، كأن يقول له : وكلتك بكذا ولك أن توكل به غيره ، أو يقول : فوضت هذا الأمر إلى رأيك .

وسلطة الوكيل مستمدة من الموكل ، فلا يملك إلا ما ملكه ، ويكون فضوليا فيما عداه .

حكم الوكالة بالزواج :

كل من الرجل والمرأة — متى كان بالغا عاقلا كان له أن يزوج نفسه كما تقدم ، فيملك أن يوكل غيره بزواجه توكيلا مقيدا أو مطلقا ، وشكلهما الولي في الولاية التمديدية .

الوكالة المقيدة :

إذا كانت الوكالة مقيدة بزواج أو بمقدار من المهر — لم يكن للوكيل أن يخالف ما قيد به إلا إلى ما هو خير منه . سواء أكان الموكل الزوج أم المرأة أم الولي .

ماذا قال الزوج لشخص : وكلتك بأن تزوجني فلانة . أو تزوجني بمهر

مقداره كذا - كان عقد الوكيل نافذا عليه متى زوجه بمن ذكرها وبالمهر الذي عينته أو بأقل منه ، فإذا زوجه بغيرها ، أو بأكثر من المهر الذي عينته - كان فضولها ، وتوقف عقده على إجازة الموكل . وإذا زوجه بأكثر من المهر الذي قدره ، فدخل بها وهو لا يعلم بالزيادة - لا يسقط خياره ، بل يكون له حق الفسخ ، والمرأة حينئذ الأقل من المسمى ومهر المثل ، وليس للوكيل أن يلزم الموكل بالمقدور يتمدد بدفع الزيادة ، لأن المرأة لا يجبر على قبول التبرع من غيره .

وإذا قالت المرأة لشخص : وكلتك بتزويجي فلانا ، أو بتزويجي بمهر مقداره كذا - كان العقد نافذا عليها متى زوجه بمن عينته ، وبالمهر الذي قدره أو بأكثر منه ، أما إذا زوجه بغيره أو بمهر أقل - فإنه يكون فضولها ويتوقف عقده على إجازتها .

الوكالة المطلقة :

إذا وكل الزوج من يزوج وكالة مطلقة كان للوكيل - عند أبي حنيفة - أن يزوجه أية امرأة ، تكافته أولا تكافته ، وبأى مهر قل أو أكثر ، لأن الإطلاق دليل على أن الموكل ليس له غرض خاص ، إذ لو كان له غرض خاص لقيد الوكيل به ، غير أن الوكيل إذا زوج موكله زواجا متهما فيه - يكون عقده موقوفا على إجازته كما إذا زوجه بنته ، أو صغيرة في ولايته أو كان الوكيل امرأة فزوجته نفسها . وعند صاحبين يتقيد الوكيل بالمرف ، فقد جرت العادة أن يوكل الإنسان غيره ليستعين به على الوصول إلى غرض يصعب عليه أن يصل إليه بنفسه ، وليس من المسير على المرأة أن يتزوج امرأة ما وبأى مهر ، فإذا زوجه امرأة تكافته ، وبمهر لا غبن فيه - كان الزواج نافذا عليه ، وإلا توقف على إجازته ، وهو المول عليه .

وإذا وكلت المرأة من يزوجها وكالة مطلقة - فإن زوجها بكف وبمهر (م - ١٠ - لرواج)

المثل أو أكثر - كان العقد نافذا عليها ، وإن زوجها بغير كفه كان الزواج فائدا إذا كان لها ولي عاصب لم يرض قبل العقد بغير الكف ، وموقوفا على إجازتها إن لم يكن لها ذلك الولي .

وإذا زوجها بأقل من مهر المثل توقف الزواج على إجازتها ، وإذا كان لها ولي عاصب كان له حق فسخه إلا أن يرضى الزوج بتكميله .

وكذلك يتوقف تزويجه إياها على إجازتها إذا كان منهما فيه ، كأن يزوجها نفسه أو أحد أصوله أو فروعه .

ونرى أنه لا مانع من التوكيل بالزواج وكالة مفيدة بالزوج الذي يراد الاقتران به ، لأن ظروف الناس قد تدعو إلى ذلك ، ولا مانع من التصيد أو الاطلاق في المهر ، ويرجع عند الخلاف فيه إلى مهر المثل .

أما أن تكون الوكالة بالزواج غير مفيدة بزواج فذلك لا نرى له وجها في مثل هذا العقد الخطير ، الذي لا يفي بالفرض منه إلا إذا كان كل من الزوجين عالما بالآخر ، راضيا به ، ولا تدعو إلى مثل هذا التوكيل في زمنا حاجة ، وليست المرأة سيارة من مصنع معروف تتعين بأوصافها ، أو دابة يتسامح في اختتامها مادامت تؤدي الفرض منها على وجه ما .

تنبيهان :

١ - الوكيل بالزواج سفير ومعبّر ، فحقوق العقد ترجع إلى الموكل لا إليه . فإذا كان وكيلًا عن الزوج لم يطالب بالمهر ولا بالنفقة بمقتضى الوكالة ، وإنما يطالب بهما الزوج ، ويطالب الوكيل إذا كان ضامنا . وإذا كان وكيلًا عن المرأة لم يطالب بتسليمها .

٢ - من يتولى عقد زواج غيره بغير ولاية ولا وكالة يكون فضوليا ، وقد قلعنا حكمه وخلاف الشافعي فيه في شروط النفاذ ، فارجع إليه .

حِكْمَةُ الْفَلَاحِ

حكم الزواج

ذكرنا فيها تقدم ما يكون به الزواج الشرعى، وما لا بد منه لصحته، وفاعده ولزومه، وما يتعلق بذلك من الحل والحرمه، والتكافؤ وعدمه بين الزوجين ومن تولى المقد يولاية أو وكالة. ويجدر بنا بعد ذلك أن نتكلم فى حكم الزواج. والحكم الشرعى نوعان (١) :

١ - حكم تكليفى ، وهو الحكم الذى يتضمن وصف الشارع لعمل الانسان بالوجوب أو الحرمة أو الاباحه أو غير ذلك . وقد بينا حكم الزواج بهذا المعنى فى مقدمة كتابنا هذا .

٢ - حكم وصى ، وهو أن يجعل الشارع شيئاً ما شرطاً لصديق شيء آخر ، أو مانعاً منه ، أو سبباً له .

ومن النوع الأول فى الزواج أنه جعل مطابقة القبول للإيجاب شرطاً لانفاذه ، وحضور الشهود شرطاً لصحته .

ومن النوع الثانى أنه جعل الرضا مانعاً من تزوج الرضيع بأخته رضاعاً وجعل اعتداد المرأة من طلاق أو وفاة مانعاً من التزوج بها . وقد بينا هذين النوعين فى الكلام عن الشروط والمهرمات .

والنوع الثالث من الحكم الوصى - جعل الشارع المقود أسباباً تنطأ بها . الآثار الشرعية المترتبة عليها ، ومن هذا فى الزواج قرب حل استمتاع الرجل بالمرأة على عقد الزواج الصحيح .

وهذا النوع هو موضوع كلامنا هنا ، وسنذكر الآثار التى رتبها للشارع على عقد الزواج إجمالاً ، ثم تبين منها بالتفصيل ما يحتاج إلى بيان ، فنقول وبالله التوفيق :

حكم الزواج غير الصحيح :

يدخل في الزواج غير الصحيح - الباطل والفاسد .
وقد قلنا أن العقد إذا قد شرطاً من شروط انعقاده كان باطلاً ، وإذا
قد شرطاً من شروط صحته كان فاسداً .

والأصل في العقود الباطلة أن تعتبر كأن لم تكن ، فلا يترتب عليها شيء .
من آثار العقود الصحيحة في حال من الأحوال ، بخلاف العقود الفاسدة ، فقد
يترتب عليها بعض الآثار .

أما هنا فلا فرق بين باطل النكاح وفاسده قبل الدخول ، فكل منهما
لا يعمل المرأة للرجل ، ولا يترتب عليه أثر من الآثار ، بل يجب إلغاؤه ، وتقرير
الإعراض عنه ^(١) .

أما بعد الدخول فقد اختلفت كلمة الفقهاء في التفرقة بينهما ، فاختار كثير
منهم عدم التفرقة ، ولهذا ورد التعبير عن غير الصحيح مرة بالباطل وأخرى
بالفاسد من غير قصد إلى اختلاف الأحكام ^(٢) .

ووجد ابن عابدين من صور النكاح غير الصحيح ما يجب بالدخول فيه
العدة ويثبت النسب ، وما لا يجب فيه العدة ولا يثبت النسب ، فاستنبط من
ذلك التفرقة بينهما وقال : « والحاصل أنه لا فرق بينهما في غير العدة ، أما
فيها فالفرق ثابت » ^(٣) ، ولعله سكت عن ثبوت النسب لارتباطه بالعدة .
وهناك ناحية أخرى بحثها الفقهاء في باب الحدود ، وهي - هل بعد

(١) راجع ص ٣٦١ ج ٢ : ابن عابدين ، وراجع متى يفسخ النكاح المفسد عند المالكية
ص ٢٣٦ ج ٢ : حاشية القسوفى على الفرح الكبير ، وص ٤٦ ، ٤٧ : من هذا الكتاب
(٢) مير صاحب الهداية لحكم مسألة بالفاسد ، وعبري حكم أخرى بالباطل ، فعلق صاحب
الفتح على الثانية بقوله : « وذكر القساذ فيما تقدم ، ولا فرق بينهما في النكاح بخلاف البيع »
(ص ٢٨٢ ج ٢ : فتح القدير) . (٣) راجع ص ٣٦٠ ج ٢ : ابن عابدين .

الدخول بالمرأة في نكاح باطل أو فاسد جريمة يستحق فاعلها العقوبة المقدرة الزنا؟ أم أن هناك ما يدرأ عنه الحد القدر ويوجب معاقبته بعقوبة تعزيرية أخف منه؟ أم أنه لا يستحق عقوبة؟

قال أستاذنا الجليل الشيخ أحمد إبراهيم رحمه الله: « وقد حاول الملامة ابن عابدين التماس ضابط لصور النكاح الباطل والفاسد، وحاولنا نحن ذلك فأبته علينا الفروع المختلفة، والآراء المتقابلة والنقول المضطربة، وقصرت بنا عن الوصول إلى الناية التي أردنا، فاكفينا بإيراد الصور الجزئية، والأحكام التي اخترناها لها من مختلف الروايات... إلخ ».

ونحن نذكر ما استخلصناه في هذا الموضوع من النصوص التي أوردوها، لنبين لك الفرق بين الباطل والفاسد في هذا الباب.

١ — إذا قَدَّ العقدُ شرطاً من شروط انعقاده — بأن كان القبول مخالفاً للإيجاب أو لم يكونا في مجلس واحد، أو كان أحد العاقدين فاقداً الأهلية — لم يكن للمقدود وجود شرعي، فيكون الدخول بعمه زناً صريحاً موجباً للحد، ولا يترتب على الفرقة بعده عدة، ولا يثبت به نسب.

٢ — إذا تم العقد بغير شهود، ثم دخل بها فانه يكون دخولا بحد عقد فاسد، وعلى القاضي أن يفرق بينهما إن لم يفترقا، وتجب المدة ويثبت النسب، ولا حد فيه، لأن العقد أورث شبهة تسقطه من حيث إن بعض الفقهاء لم يشترط الأشهاد لصحة العقد.

٣ — إذا عقد رجل زواجة بامرأة محرمة عليه ثم دخل بها —
(١) فإن كان عالماً بالمحرمة كان زواجه باطلاً، وعلى القاضي أن يفرق بينهما إن لم يفترقا.

ونقد ذهب صاحبان الأئمة الثلاثة إلى أن الدخول في هذه الحالة زناً،

أما المهر - فقد صرحوا بأن الوطاء في دار الاسلام لا يخلو من عَقْرٍ أو عُقْرٍ ، أى لا يخلو من حد أو مهر ، فحيث يسقط الحد يجب المهر^(١) ، واستثنوا من ذلك مسائل : منها ما إذا تزوج للراهن بغير إذن وليه كبيرةً ، ودخل بها برضاها ، فَرَدَّ الولي نكاحه ، فإنه لا حد فيه ولا مهر^(٢) .

ولا يترتب على الدخول في النكاح غير الصحيح ما عدا ذلك من أحكام الزواج : من نفقة ، وحل استمتاع ، وتوارث ، وغيرها .

وعلى هذا تتلخص أحكام الدخول في الزواج الباطل في أمرين :

١ - حرمة المصاهرة عند الحنفية ، وقد بينا الخلاف في ذلك قبل .

٢ - وجوب العَقْر إذا لم يكن حد .

وبضاف إليهما في الدخول بعد عقد فاسد أمران آخران :

١ - المدة كمدة الطلاق من وقت الافتراق .

٢ - ثبوت النسب صونا للولد من الضياع .

حكم الزواج الموقوف :

الزواج الموقوف ما قَدَّ شرطاً من شروط النفاذ السابقة ، فكان محتاجاً إلى إجازة من له حق الإجازة . وهو كالزواج الفاسد^(٣) . لا يترتب عليه قبل الدخول حكم ، فإذا وقع الدخول قبل الإجازة كان له حكم الدخول في الزواج الفاسد ، ولا فرق بينهما إلا أن وجوب التاركة في الفاسد لا يُنْقَضُ ، لأن ما وقع من النكاح فاسداً لا ينتقل صحيحاً ، أما وجوب التاركة في الموقوف فإنه يسقط بإجازة من له حق الإجازة .

(١) المقر - يفتح العين - الحد ، وبضها هو مهر مثل المرأة في الجال فقط ، وهو الذى يجب لها بالوطء بشبهة ، أو بالدخول في نكاح غير صحيح ، وهو أخيه بتبويس يدفع جزاء العوان ومخالفة أمر الشارع ، ولا يباح به الاستمتاع .

(٢) راجع ص ٣٧٨ ج ٢ : ابن عابدين . (٣) راجع ص ٣٥٩ ج ٢ : ابن عابدين .

حكم الزواج الصحيح النافذ :

إذا استوفى عقد الزواج شروط الانقباد والصحة والنفاذ - ترتبت عليه أحكام الصحة بمجرد العقد ، لازماً كان أو غير لازم ، فعدم اللزوم لا ينافي ترتيب الأحكام ، بل كل ما يفيد - فوق ترتيب الأحكام - جواز الفسخ من له حق الفسخ .

وأحكام الزواج الصحيح - منها حقوق للمرأة ، ومنها حقوق للزوج ، ومنها حقوق مشتركة بينهما ، ومنها آثار شرعية هي حقوق لله تعالى وليس لأحد أن يفتازل عنها .

فحقوق المرأة - المهر ، والنفقة .

وحقوق الزوج - الطاعة ، والقرار في البيت ، وولاية التأديب .

والحقوق المشتركة - حل الاستمتاع ، وحسن العشرة .

والآثار الشرعية - التي هي حقوق لله وليس لأحد أن يفتازل عنها -

حرمة المصاهرة ، والتوارث ، وثبوت النسب ، والمدة عند الافتراق .

وإليك الكلام في ذلك :

حقوق المرأة

١ - المهر

هو ما يجب على الرجل لامرأته في مقابل استمتاعه بها استمتاعاً حلالاً^(١) وله أسماء كثيرة جمعها بعضهم في قوله :

صَدَاقٌ وَمَهْرٌ نَحْلَةٌ وَفَرِيضَةٌ حَبَاءٌ وَأَجْرٌ نَمُ عُفْرٌ عَلَاقٌ^(٢)
حكاه :

هو واجب لقوله تعالى : « وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نَحْلَةً »^(٣) ، وقوله تعالى : « فَاِذَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً »^(٤) ، وقوله تعالى : « قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ »^(٥) .

والجواب لا يستلزم تسمية المهر عند العقد ، لقوله تعالى : « لَاجِنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً »^(٦) ، فقد أباح الطلاق قبل فرض المهر ، والطلاق لا يكون إلا من زواج صحيح ، فدل هذا على صحة العقد من غير تسمية مهر .

هذا إلى أن المهر أثر من آثار العقد ، وليس ركناً من أركانه ، ولا ضرراً في السكوت عنه عند العقد ، لسهولة الاحتكام حينئذ إلى مهر الثل ، بل إن مهر الثل هو الموجب الأصلي ، لأنه القدر الملائم ، والسعى يقوم مقامه بالتراضي .

(١) هذا تعريف بالمهر الواجب في النكاح الصحيح الذي يحل به الاستمتاع .

(٢) المهر - يضم العين - هو ما مهر الذي يجب بالوطء في غير النكاح الصحيح وقد تقدم .
والعلاق جمع غلالة كحجابه ، وهو ما يخلق به عل الزوج من المهر ، أى ما يمسك بالمطالبة به .
(٣) النساء : ٤ (٤) : ٢٤ : النساء . (٥) : ٥٠ : الأحزاب . (٦) : ٢٣٦ : البقرة .

حكمة وجوب المهر على الرجل :

تدخل المرأة بمقد الزواج في طاعة الزوج ، وتخضع لرياسته ، وتنتقل من البيت الذي ألفت به إلى بيته ، وبهذا تملكه من أمرها ما لم يكن له ، فكان عليه هو أن يقدم لها ما يرضيها بطاعته ، ويُطِيبُ نفسها برياسته .

وقد اقتضت سنة الله في الكون أن تكون المرأة سكناً للرجل ، وحرماً للنسل . يأوى إليها فقسرى همومه ، وتخفف متاعبه ، وتُنفى بيته ، وترى أولاده ، وهي تتطلع لقاء ما أعدت له من ذلك - إلى أن تجسد من يتكفل بالأعباء المالية للحياة الزوجية ، فيكفيها مؤنة السعي لكسب القوت ، ويُعدها من المال بما يسد حاجتها ، ويمكسها من التفرغ لأداء وظيفتها ، فكان وجوب المهر لها على الزوج لإشمارها بأنها موضع بره وعطفه ورعايته ، وأنه الكفيل بحاجتها ، والمعين لها على أداء وظيفتها ، فلذلك كان المهر واجبا عليه لا عليها .

وإيجابه عليها قلب للأوضاع الفطرية ، وصرف للراغبات في الزواج عما خلقن من أجله ، وزجَّ بهن إلى مهاوى الفساد والسقوط (١) .

والمهر نوعان :

- ١- الأول المسمى ، وهو ما اتفق عليه عند العقد ، أو فرض بعده بالتراضي .
- الثاني مهر مثل المرأة ، وهو مهر امرأة من قوم أبيها ، كأنختها وعمتها ، تماثلها فيما يُعتدُّ به من صفات النساء : من السن ، والجمال ، والمال ، والدين ، والأدب ، والعقل ، والعلم ، والبكارة أو الثبوتية ، والولادة أو العقم ، وما إلى

(١) علل فقهاء الحنفية وجوب المهر على الرجل باظهار شرف المحل وخطره ، وهم الذين وصوا المهر حدا أدنى عشرة دراهم تحقيقاً لهذه الحكمة ، فبالت شمرى لما هذا المهر الطليم وفكك الخطر الجسيم الذي يقدر بشرة دراهم ، وهي لا ترفع خمسية نمل ، فضلاً عن هريكة في الحياة من بنات الإنسان .

ذلك . ويراعى مع هذا حال الزوج ، فإن ذا الفضل يُرْتَب فيه ، فيُقسَم مع
معه في المهر .

ما يصلح مهراً :

يصلح مهراً كل مال متقوم معلوم ، قد اُكِّن أو عَقَّاراً أو منقولاً ، قيمياً
أو مثلياً ، وكل منفعة تقابل بمال .

والمال كل ما يُحَرَّزُ ويقتنى ، والمتقوم هو ما يباح الانتفاع به في البعة .

فلا يصلح مهراً ما ليس بمال : كقطرة ماء ، وحبيرة .

ولا ما كان مالا غير متقوم : كخمر وخنزير .

ولا ما كان مجهولاً جهالة فاحشة تغضى إلى النزاع : كمشرين إردباء، ودابة .

فإذا كانت الجهالة يسيرة ، كمشرين إردباء من القمح ، وناقاة - صحت

التسمية ، لأن المال ليس مقصوداً أصلياً في الزواج ، فيقسم مع فيه في الزواج ما
لا يقسم فيه في عقود الماوضات المالية .

ولو سُمي لها منفعة أرض أو دار مدة معلومة ، أو عملاً معلوماً يقوم به من

غير امتحان له : كالإشراف على استثمار أرضها أو استغلال عقارها مدة معلومة -
صحت التسمية في كل ذلك .

ولو سُمي لها أن يخدمها بنفسه كانت التسمية فاسدة عند الشيخين ، لحُرمة

استخدام المرأة زوجها ، لما فيه من امتحان له ، ويكون الواجب مهر المثل .

وزهد محمد إلى صحة التسمية ، لأن المسمى منفعة لها قيمة ، غير أن القيام

بها متميز للحرمة ، فتقوم القيمة مقامها .

زواج الشغار :

هو زواج رجلين بامراتين تجمل فيه كل من المرأتين مهراً للآخرى ، كأن

يقول رجل الآخر : زوجنى ببنك على أن أزوجه أختي - مثلاً - فيقبل . وسوى .

شِفَاراً نخلوه من المهر ، فإن كلاً من المرأتين لاعتك بهذا الزواج شيئاً ،
إذ الحر لا يملك .

وقد كان هذا النوع من الزواج معروفاً في الجاهلية فسَمَّى عنه النبي صلى
الله عليه وسلم ، ولهذا قال بطلانه كثير من الفقهاء .
وروى عن مالك أنه يفسخ قبل الدخول لا بعده .

وذهب الحنفية إلى أن النهي عنه لوصف غير لازم هو أن كلاً من المرأتين
جُمِلت مهر الأخرى ، فصَحَّوه مجرداً من هذا الوصف ، قالوا بفساد التسمية ،
وأوجبوا مهر المثل لكل من المرأتين . وجعله بعضهم عقداً بشرط فاسد ، فيصح
ويأنف الشرط كما تقدم في العقد القَرَن بشرط ، ويجب لكل منهما مهر مثلاً .

والعالم بما يقع في مثل هذا الزواج يرجع فساد العقد ، فإن ما ذهب إليه
الحنفية من تصحيحه مع إيجاب مهر المثل - بناء على فساد التسمية أو إفاء الشرط
الفاقد - لا ينفي من نفوس المتزوجين ارتباط أحد العقدتين بالآخر ارتباطاً
يتأثر فيه كل من البيتين بما يقع في الآخر من نزاع وشقاق . ولهذا أدخل بعض
العلماء في الزواج المنهى عنه هنا ما إذا كان زواج كل منهما شرطاً في زواج
الآخر مع تسمية مهر لكل منهما ^(١) ، ونص المالكية في هذا على أنه يفسخ
قبل البناء ، ويثبت بعده بالأكثر من السعى ومهر المثل .

أكثر المهر وأقله :

أما أكثره فلا حد له باتفاق الفقهاء ، غير أن النبي صلى الله عليه وسلم
حث على عدم المغالاة في المهور في قوله : « إن أعظم النكاح بركة أبسرهُ مؤنة »
وقوله : « إن من يمن المرأة يسير خلقتها ، ويسير صداقها » .

ولا يخفى ما في المغالاة في المهور من سد باب الزواج على الراغبين فيه .

وقد هم عمر أن يضع للمهور حداً يلزم الناس بالوقوف عنده حيناً رأى مضافاً تسهم فيها ، وخاف مغبة ذلك ، فسهمى أن يزاد في الصداق على أربعمائة درهم ، ولكنه رجع عن ذلك - روى أنه قال وهو على النبر : لا تزيدوا في مهور النساء على أربعمين أوقية (يعنى من الفضة) ، فن زاد أوقية جعلت الزيادة في بيت المال ، ثم نزل ، فقالت له امرأة من قريش : ليس ذلك إليك يا عمر . فقال : ولم ؟ قالت : لأن الله تعالى يقول : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً » ، فقال عمر : اللهم عفواً ، كل للناس أفعه عن عمر . ثم رجع إلى النبر وقال : « إني كنت نهيتكم أن تزيدوا في صدقات النساء على أربعمائة درهم . فمن شاء فليعط من ماله ما أحب » (١) .

وأما أقل المهر فقد اختلف فيه :

- ١ - فمن مالك رضى الله عنه - أقله ربع دينار .
- ٢ - وعن سعيد بن جبير - أقله خمسون درهماً .
- ٣ - وعن إبراهيم النخعي - أقله أربعمون درهماً .
- ٤ - وعن ابن شبرمة - أقله خمسة دراهم .

ولا دليل لقول من هذه الأقوال على أن للمهر لا يصبح بأقل منه ، ولا يكفي في الدلالة على ذلك موافقتها لوقائع حصلت في زمن النبوة كالأصح .

(١) قد يقال : إن عمر لا يخفى عليه أن ذكر القنطار الآية يراد به المبالغة في النهي عن الرجوع في المهور قليلة كانت أو كثيرة ، وهذا لا يناقض منع الناس من المبالغة فيها إذا أدت إلى مضرة . فكيف يرجع عمر عن قوله حتى قيل إن امرأة خاضت ممر فضضته .

فنقول : إن عمر رضى الله عنه لو أنه أراد أن يرشد الناس إلى ما هو أحب من غير الإلزام لكان قوله موافقاً لما حث عليه الرسول وما كان له حينئذ أن يرجع عنه ، ولكن الواقع أنه أراد أن يلزم الناس إلزاماً بالالتصديق الحاجة إلى الإلزام به ، لأن ضرر المبالغة لم يبلغ في زمنه مبلغ المضار العلة التي تتطلب العلاج بالإلزام .

٥ - وعند الخفية - أقله عشرة دراهم .
واستدلوا به بما أخرجه الدارخطاني من حديث جابر : « لا مهر أقل من عشرة دراهم » : وهي تساوي ربع جنيه مصري ، أو ربع دينار .

٦ - وعن عمر وابن عباس والحسن البصري وابن السيب والأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد - أن أقله كل ما يصلح ثمنا أو أجرة .

واستدلوا به بالنقل والعقل :

(١) أما النقل فمنه قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين » ، فقد ذكر المهور بلفظ الأموال من غير قيد ، فتناولت القليل والكثير ، والحقير والخطير .

ومنه الأحاديث الكثيرة المصروفة بجواز النكاح بالقليل من المهر كالذي روى جابر أنه صلى الله عليه وسلم قال : « لو أن رجلاً أعطى امرأة صداقاً ملء يديه طماماً كانت له حلالاً » ، والذي روى عامر بن ربيعة أن امرأة من بني فزارة تزوجت على ثلثين ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : « أرضيت من نفسك ومالك بثلثين ؟ » قالت : نعم . فأجازها ، وما روى عن سهل بن سعد أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ، إني قد وهبت نفسي لك ، فقامت قياماً طويلاً ، فقال رجل : يا رسول الله ، زوجتها إن لم يكن لك بها حاجة . فقال صلى الله عليه وسلم : « هل عندك من شيء تصدقها بإياه ؟ » ، فقال : ما عندي إلا إزارى هذا . فقال ﷺ : « إن أعطيتها إزارك جلست لا إزار لك ، فالتمس شيئاً » ، فقال : ما أجد شيئاً . فقال صلى الله عليه وسلم : « التمس ولو خاتماً من حديد » ، فالتمس فلم يجد شيئاً ، فقال صلى الله عليه وسلم : « هل معك من القرآن شيء ؟ » قال : نعم ، سورة كذا وسورة كذا - وصلى سوراً - فقال صلى الله عليه وسلم : « ملككمها »

بما مملك من القرآن » ، وفي بعض طرق الحديث الصحيحة : « زوجتكما » ،
وفي بعضها : « فعلها من القرآن » .

(ب) وأما العقل فإن عقد الزواج من عقود المعاوضات ، وشأنها في الشريعة
أن يوكل أمر البدل فيها إلى تقدير المتعاقدين ورضاها ، وذلك ملائم لما ورد
في الكتاب والسنة الصحيحة ، فلا وجه للمدول عنه ^(١) .

(ج) وما استدلل به الحنفية مردود عند المحدثين ^(٢) ، ولو صح لكان
معارضاً بما هو أقوى منه من الأحاديث الكثيرة التي ذكرنا بعضها ^(٣) .

الحقوق المتعلقة بالمهر :

يتعلق بالمهر في الابتداء — أى عند وجوبه — ثلاثة حقوق :

الأول — حق الله تعالى ، وهو أن يكون عشرة دراهم على الأقل عند
الحنفية ، وأن يكون مالا متقوما عند جمهور العلماء .

الثاني — حق الولي ، وهو ألا يقل عن مهر المثل إذا كان المرأة ولي عاصب

الثالث — حق المرأة ، وهو كحق الولي .

وينبغي على هذا ثلاثة أمور :

١ — أن المتعاقدين لا يملكان حمل الزواج من غير مهر ، ولا بمهر أقل
من المقدّر لأقله . ومتى وقع العقد صحيحاً انقضى موجبا للمهر ، سواء أسمى تسمية

(١) راجع ص ٢١٠ - ٢٠٢ : أعلام الموقعين

(٢) قال عنه ابن القيم ٢ : « انه غير صحيح ، بل هو من وضع حزام بن عثمان ومبشر
ابن عبد الحلي » ، وقد صح عن جابر — الذي رواه عنه — أنه أتى بخلاته ، فأجاز
النكاح بالقليل والكثير (ص ٢٠٢ - ٢٠٣ . أعلام الموقعين) .

(٣) راجع ٢٠٩ - ٢١٠ - ٦٠٠ . نيل الأوطار .

صحيحة أو غير صحيحة ، أم سكّت عنه ، أم نفى ، لأن عقد الزواج عقد انضمام وازدواج ، بقصد به التمتع والتناسل ، فليس المهر جزءاً من منهومه ، ولا غرضاً من أغراضه ، بل هو حكم من أحكامه ، ولا يشترط في العقود ذكر أحكامها فيها ، وشرط نفيه شرط فاسد ، يصح معه العقد ويلغو الشرط كما سبق (١) .

٢ — أن البالغة العاقلة إذا زوجت نفسها بأقل من مهر الثل كان لولها العاصب أن يمتز ، لأن رخصتها يسقط حقها دون حقه .

٣ — أن الولي إذا زوج البالغة العاقلة بأقل من مهر الثل كان لها أن تمتز ، لأن رضاه يسقط حقه دون حقها ، وإذا زوجَ فاقده الأعلى بأقل من مهر الثل وكان أصلاً أو فرعاً معروفاً قبل العقد بسوء الاختيار ، أو غير أصل وفرع — كان الزواج فاسداً كما تنه .

ويكون المهر في الانتهاء — أى بعد وجوبه في ذممة الزوج — حقا خالصا للمرأة ، قليلا كان أو كثيرا ، فلها أن تطالب به ، وأن تقبّال عنه كلاً أو بعضاً ، وليس لأحد أن يمتز عليها .

(١) ينزب على انعقاد الزواج صحيحاً — وجوب المهر وإن لم يتم — فيكون للمهر من مقتضيات العقد ، فإذا سمي كان لابد من مطابقة القبول للإيجاب فيه ولو ضمنه وإلا بطل العقد كما سبق في شروط انعقاد . وإذا سكّت عنه فإن حقا لا ينافي مقتضى العقد ، بل يمد رضا بالأحكام إلى مهر للثل الذي هو الموجب الأصلي عرفاً ، وهذا مقبول .

أما الاتفاق على نفيه فهو مخالفة ومصادرة لمقتضى العقد ، والقول بصحته وإنهاء العرط يجرس العقد عند إنشائه مقترناً بما يشتر الزام في المستقبل ، ويتضمن تقريراً بالرجل ، فانه يقبل العقد على النفي ، ثم يكون للمرأة التي وافقته على النفي أن تطالب بمهر للثل الذي لم يرض به ، ونحوه ، فلو طلبها ، فلو قيل : إن العقد يفسد بذلك كما يطل بمخالفة القبول للإيجاب في المهر — لكن له وجه من الفقه ، وهو ما ذهب إليه المالكية ، قاله المصنف في حاشيته (ص ٢٩٤ ج ٢) عن المهر : « وسنّى كونه ركناً أنه لا يصح اشتراط إسقاطه ، لأنه يفترط تسميته عند العقد ، فلا يرد أنه يصح نكاح الفروج ولم تقع فيه تسمية » . وحكمه عندم وجوب الفسخ قبل (الدخول) ، أما بعده فيثبت بمهر للثل (راجع ص ٣٠٣ ج ٢ حاشية المصنف على الفرح الكبير) .

ما يجب به المهر :

يختلف مناهل وجوب المهر عند الفقهاء باختلاف حكم العقد :

فمناهل وجوبه في الزواج غير الصحيح هو الدخول الحقيقي، وبدونه لا يجب شيء كما تقدم، وبه يجب المهر وجوباً مؤكداً لا يحتمل السقوط إلا بالأداء أو الإبراء ومنه في ذلك - الوطء بشبهة .

ومناهل وجوبه في الزواج الصحيح عندم - هو العقد، فمضى وقع صحيحاً وجب للمهر، غير أنه يجب محتملاً للسقوط. كلا أو بعضاً حتى يوجد ما يؤكد، فإذا وجد ما يؤكد امتنع سقوطه إلا بالأداء أو الإبراء .

ويؤكد وجوب المهر في النكاح الصحيح أحد أمور ثلاثة :

الأول - الدخول الحقيقي، وهو الوطء، لقوله تعالى : « فإِذَا اسْتَمْتَمَ بِهِ مِنْهُمَا فَآتَوْهُنَّ مِنْ أَجْرِهِنَّ فَرِيضَةً »، ولأن الوطء استيفاء للقصد بالعقد من التمتع الموصلة إلى النسل عادة، واستيفاء للعقد عليه يقرر البذل، فيتقرر وجوب المهر .
الثاني - الخلوة الصحيحة^(١)، والمراد بها أن يجتمع الزوجان بعد العقد الصحيح آمنين من اطلاع أحد عليهما بغير إذنهما، وليس هناك مانع - طبعى أو شرعى أو حسى - يمنع الزوج من التمتع الكامل بأمراته .

فإذا اختل بها وكان العقد فاسداً، أو كان صحيحاً ولم يأمن دخول ثالث عليهما، أو كان هناك مانع من الجماع طبعى كصغر أو مرض لا يستطيع معه الجماع، أو شرعى كحيض ونفاس وصوم فرض، أو حسى كرتق أو قرن - كانت الخلوة فاسدة^(٢) .

وإنما كانت الخلوة الصحيحة مؤكدة لوجوب المهر عند الحنفية :

(١) راجع ص ٣٤٧ - ٣٤٨ : ابن عابدين .
(٢) الأمة لا تمتنع من صحة الخلوة بانطلاق، لأن الأصل في الجيلة الإنسانية السلامة، والوقوف على حقيقة النية متعذر، والجب كذلك عند الإمام دون صاحبين .

١ - لقول: « تعالى بعد النهي عن الرجوع في المهر : » وكيف تأخذونه وقد أفضى بمضكم إلى بعض » (١) ، قالوا: إن الإفضاء إليها معناه الاختلاء بها ، مأخوذ من الدخول في القضاء وهو الخلوة ، وقد روى الكلبي عن ابن عباس أن الإفضاء هو الحصول معها في لحاف واحد جامعا أولم يجامعها ، واختاره الفراء .
٢ - ولأن المرأة بالاختلاء بالرجل تكون قد فعلت كل ما في مقدورها لتسكينه من استيفاء حقه ، فيتقرر حقها في المهر ، وتقصير الزوج في استيفاء حقه لا تؤاخذ هي به .

وقد يؤيد هذا ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع المرأة التي تزوجها من بني غفار حين أبصر بكشفها بياضا ، فأنحاز عن القراش وقال لها : « خذي عديك ثيابك ، والحقى بأهلك » ، وفيه أنه ﷺ لم يأخذ عما آتاها شيئا (٢)

وإذا لم بها فامتعت فسدت الخلوة بالثيب دون البكر . وقد قالوا في الفرق بينهما : إن حياء البكر يحملها على الممانعة طبعيا ، فلا تجامع إلا بشيء من القهر ، بخلاف الثيب ، فإن امتناعها يدل على اختيارها لعدم تأكيد المهر (٣) .

والشافعي يرى أن الخلوة لا تؤكد وجوب المهر ، لأن التوكيد إنما يكون بتسليم المعقود عليه ، ولا تسليم له إلا بالوطء . أما الإفضاء في الآية فقد روى عن ابن عباس ومجاهد والسدي أنه كناية عن الجماع ، ويرجعه أن المهر إنما تسكنى عما يستعصى من ذكره ، والخلوة ليست معه ، وأن تعديفة الفعل بالي تدل على معنى الوصول ، وهو أنسب بالجماع (٤) .

وتوسط مالك رضي الله عنه فقال: إن أطلال اللكث معها واستمتع بما دون الوقاع - كان لها المهر كاملا ، وإلا كان لها نصف المهر (٥) .

(١) ٢١ : النساء . (٢) راجع التفريق للمصنف في كتابها : « الفقرة بين الزوجين » .

(٣) س ٣٠٢ ٣٠٣ : ابن عابدين . (٤) س ٥٣ ٥٤ : روح المعاني .

(٥) س ٢٧ : للدونة .

ونرى أن الفقهاء لو قالوا : إن مناط وجوب المهر في النكاح الصحيح هو الاستمتاع بالمرأة بعد عقد صحيح - لكان كلامهم مطابقا لقوله تعالى : «فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة» ، ولكان المقد هو جزء المنطق لإكراهه^(١) ، والاستمتاع يشمل الوطء - وهو الدخول - ويشمل مادونه - وهو الخلوة على نحو ما فسرهما الإمام مالك رضي الله عنه ، وهو المناسب لتفسير ابن عباس للافضاء في قوله تعالى : «وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض» بأنه الدخول معها في لحاف واحد . فإن هذا الوضع لا يخلو من استمتاع على وجه ما ، وبهذا يرد قول الشافعي . إن تسليم العقود عليه لا يكون إلا بالوطء ، لم لا يكون بمحصول الاستمتاع على أي وجه ؟ ، وقد عدَّ الإمام أحمد من استيفاء العقود عليه هنا التقييل واللمس بشهوة ولو في غير خلوة ، وهو ملائم للإطلاق الاستمتاع في الآية .

تنبيه ٤ :

تبين لك أن الخلوة متى كانت صحيحة - كانت كالدخول الحقيق في تأكيد وجوب المهر عند الحنفية والمالكية مع ملاحظة الاختلاف في تفسير الخلوة الصحيحة وهي مثله أيضا في إيجاب المدة وما يترتب عليها إذا طلقت المرأة بعدها غير أن الطلاق بعدها يكون بائنا لا رجعيا ولو كان بلفظ صريح .

(١) المهر ونقطة تزوجية - كلاما حق مالي لا يجب إلا بعد عقد صحيح ، وقد كمال الفقهاء في النقطة : إن مناط وجوبها الاحتباس للزوجة على عقد صحيح ، وقبائلا على هذا يكون مناط وجوب المهر الاستمتاع للزوجة على عقد صحيح ، وقد عرفت المالكية المهر بأنه ما يجلب للزوجة في مقابلة الاستمتاع بها (ص ٢٩٣ ٢٩٤ : حاشية المسواي على الصرح الكبير) ، وما يدفع عند المقدس المال على أنه من المهر يدفع في الزمان كزينة لمساواة ما يقرر وجوبه بعد ذلك ، من مهر بالدخول وما في معناه ، أو مئة بالفرقة قبل ذلك ، فإذا كان الدفع أقل من المتيقن طول الزوج بالباقي . وبهذا الاعتبار قد يكون لقائل أن يقول : ليس للمرأة أن تنازل فزوج عن حقها في المهر إلا بعد تمام وجوبه بالاستمتاع ، ولا أن تنازل عن حقها في المهر إلا بعد تمام وجوبها بالطلاق أو بموت الزوج .

وتخالف الخلوة الصحيحة الدخول الحقيقي في أنها لا تحيل الطائفة ثلاثاً
زوجها الأول ، ولا تحرم بها بنت المرأة المختل بها ، ولا يصير الرءساء مراجعاً
ولا محصناً .

ولا أثر للخلوة الفاسدة إذا وقعت بعد عقد صحيح ، ثم وقع الطلاق بعدها
إلا أنها ترجب المدة احتياطاً . واختار القندوري التفصيل فقال : « إن كان
الفساد مانع شرعى كالصوم وجبت ، وإن كان مانع حسي كالزنى لا تجب » ،
يعنى لإمكان الوصول في الحالة الأولى دون الثانية (١) .

الثالث من مؤكدات وجوب المهر في النكاح الصحيح عند الحنفية - موت
أحد الزوجين ولو بفسخه . وهو مؤكد لوجوب المهر وإن لم يسم ، قالوا : لأنه
وجب بالمقد وجوباً محتملاً للسقوط كلاً أو بعضاً ، فإذا حصل الموت استحال
وقوع ما يستقطعه ، فتقرر الوجوب ، والموت لم يسهل في الشرع مسقطاً للحقوق
الواجبة .

موت الزوج :

ولا خلاف بين العلماء في أن المرأة إذا مات عنها زوجها بعد أن سمى لها
المهر وقبل أن يدخل بها - تستحق المسمى كاملاً .

واختلفوا فيما إذا مات قبل الدخول وقبل التسمية :

فذهب الحنفية إلى أنها تستحق مهر المثل كاملاً ، لما روى عن عبد الله
ابن مسعود - أنه سئل في رجل تزوج امرأة فمات عنها ولم يدخل بها ولم يفرض
لها صداقاً ، فقال - بعد زمن - أرى لها مثل مهر نساءها لا وكس ولا شطط ،
ولها الميراث وعليها المدة ، وشهد معقل بن سنان الأشجعي أن النبي ﷺ
قضى في بروع بنت واشق الأشجعية مثل ما قضى به ابن مسعود ، وشهد بذلك

ناس من أشجع ، ففرح ابن مسعود بذلك فرحاً لم يفرح مثله في الإسلام . وهو حديث صحيح بين فيما ذهب إليه الحنفية ، وبه قال أحمد بن حنبل وابن أبي ليلى وغيرهما (١) .

ويكون المسمى في الحالة الأولى ، ومهر المثل في الحالة الثانية - أو ما بقي منهما على الزوج - ديناً في تركته ، يقدم أدائه على تقسيمها بين الورثة .

وروى عن علي وابن عباس وابن عمر - أن العقد إذا خلا من التسمية لا يجب للمرأة بالموت بعده شيء ، لعدم الدليل على الوجوب ، وإلى هذا ذهب مالك والأوزاعي ، وإليه عدل الشافعي أخيراً ، وقال : إنه لا يحفظ حديث ابن مسعود في بروع بنت واشق من وجه يثبت مثله ، وإنه لو ثبت عنده لقال به .

ونحن مع الحنفية والمخالفة في وجوب المهر المسمى أو مهر المثل كاملاً للتوفيق عنها قبل الدخول ولو لم يثبت حديث بروع ، لأن المهر لم يجب هنا في مقابل الاستمتاع الحلال كما هو الشأن في المهور ، إذ لا استمتاع ، وإنما وجب تمتعاً للمرأة ، وتخفيفاً للوعة الحزن والأسى بموت الزوج ، ومناط وجوبه هو موت الزوج بعد عقد صحيح وبدون دخول ، ولا وجه حينئذ للفرقة بين من سمى لها ومن لم يسم لها (٢) . فيثبت مهر المثل للثانية قياساً على ثبوت المسمى للأولى . هذا هو ما يتعلق بموت الزوج قبل الدخول .

ومثل موته عند الحنفية ما لو قتل نفسه ، أو قتله غيره ولو كان القتال المرأة ، لأن مناط وجوب المهر عندهم هو العقد الصحيح وحده وقد تحقق . وخالفهم زفر والأئمة الثلاثة فيما إذا كانت هي التي قتلتها ، فقالوا : إنها لا تستحق شيئاً من المهر ، بل يسقط حقها فيه كما يسقط حقها في الميراث ، وهو بين .

(١) راجع من ٣١٨ - ٦٠٠ نيل الأوطار .

(٢) راجع باب النكاح في كتابنا « الفرقة بين الزوجين » ، ص ٦٠ : من كتابنا « أصول الفقه الإسلامي » (٤) .

موت المرأة :

أما موت المرأة بعد العقد الصحيح وقبل الدخول - فهو مؤكد لوجوب المسمى باتفاق ، ومؤكد لوجوب مهر المثل أيضاً عند الحنفية ولو كانت المرأة هي التي قتلت نفسها ، فيؤخذ المهر من الزوج ، ويضم إلى تركتها ليأخذ كل وارث نصيبه منه .

وخالفهم زفر والشافعي فيما إذا قتلت نفسها ، فقالا بسقوط حقها في المهر ، لأنها فوتت على الزوج حقه في الاستمتاع بها ، فيسقط ما يقابله ، وتكون كالتي ارتدت قبل الدخول ، أو فعلت مع أصل الزوج أو فرعه ما يوجب حرمة المصاهرة وهو وجيه (١) .

ما يجب من المهر :

أولاً - عندما يسمى المهر تسمية صحيحة :

إذا سمي المهر تسمية صحيحة فقد يكون هذا في عقد صحيح أو في عقد فاسد :
١ - فإذا كانت التسمية صحيحة في عقد صحيح وجب المسمى وجوباً محتملاً للسقوط كلاً أو بعضاً حتى يقع أحد المؤكدات الثلاثة ، فحينئذ يقرر وجوبه ولا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

وإذا وقعت الفرقة قبل وقوع أحد المؤكدات - فإن كانت بسبب اختيار أحدهما نفسه بالبلوغ أو الإفاقة سقط المهر كله ، فلا يكون للمرأة أن تطالب الزوج بشيء . وكذلك إذا كانت بسبب من قبلها ، كردتها ، وفعلها مع أحد

(١) وقد يقال : إن التي ماتت قبل الاستمتاع بها تكون كالتي قتلت نفسها : لا شيء لها : لا مهر لعدم الاستمتاع . ولا مئة لأن المنة إنما يجب لمتيعة هي لا لمتيعة ورثتها . وقد ذكرنا قبل أن العقد وحده ليس مانعاً كاملاً لوجوب المهر ولا لوجوب المنة ، بل مناط وجوب المهر الاستمتاع بعد عقد صحيح ، ومناط وجوب المنة موت الزوج بعد عقد صحيح أيضاً ، أما موت المرأة فلا يثبت به حق لها قبل الزوج ، إذ لا دليل على ذلك من كتاب أو سنة فيعلم .

أصول الزوج أو فروعه ما يوجب حرمة المصاهرة ، وكالتفريق بسبب عدم الكفاءة أو النيب في المهر ، أو بسبب جنونها أو مرضها بنحو برص أو جذام . وإذا وقعت الفرقة بسبب من قبل الزوج — غير اختياره نفسه بالبلوغ أو الإفاقة — كأن طلقها ، أو فرق القاضي بينهما بسبب جنونه أو مرضه بنحو برص أو جذام — سقط نصف النسي ، لقوله تعالى : « وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم » (١) .

وقد قالوا : إن هذا هو المقول هنا مراعاة لوجهتين من النظر متعارضتين : أولاها — أن الزوج هو الذي أوقع الفرقة مختاراً — أو كان السبب في إيقاعها — ففوت على نفسه الاستمتاع بدون تدخل من المرأة ، وهذا يقتضى وجوب المهر كله .

ثانيتهما — أن العقود عليه بقى سالماً لم يمس ، وهذا يقتضى عدم وجوب شيء منه .

وتخفيفاً عن الزوج من جهة وتعليقاً لخاطر المرأة من جهة أخرى — أوجب الشارع نصف المهر .

وقولهم : إن العقود عليه بقى سالماً لم يمس ، وإن هذا يقتضى عدم وجوب شيء من المهر قول صحيح في نظرنا ، لأن مناط وجوب المهر هو الاستمتاع بعد عقد صحيح ، وهو لم يتحقق ، فلا يجب مهر ، وإنما تستحق المرأة ما يعادل نصف المهر المسمى تطليقاً لخاطرها كما قالوا ، وتحقيقاً للوعة الحزن والأسى التي أصابتها بسبب من قبل الزوج ، وهذا هو سبيل وجوب النعمة لا المهر ، وتقدير النعمة بنسبة من المهر لا يقتضى أن يكون المدفوع مهراً ، لأن العبرة في التصرفات الشرعية للمعاني لا للألفاظ (٢) .

(١) ٢٣٧ البقرة .

(٢) راجع باب النعمة في كتابنا « الفرقة بين الزوجين » .

تنبيه :

قد تكون التسمية صحيحة وفي عقد صحيح ولا يجب للمسي ، وذلك فيما إذا زوجت الرشيدة نفسها بكفء وبأقل من مهر المثل ولما ولي عاصم لم يرض بالأقل ، فإن الزوج يطلب بتكميل مهر المثل أو يسخ العقد ، فالواجب هنا هو مهر المثل وإن كانت التسمية صحيحة وفي عقد صحيح .

التسمية الصحيحة بعد العقد :

قد يقع العقد الصحيح خاليا من التسمية ، ثم تكون بعده تسمية صحيحة بالتراضى أو بحكم القاضى بناء على طلب المفوضة (١) ، وحينئذ تأخذ التسمية حكم التسمية المقررة بالعقد .

فإذا حصل أحد المؤكيدات تقرر المسي كله ولا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء باتفاق .

وإذا لم يحصل أحد المؤكيدات ووقعت الفقرة بخيار البلوغ أو بسبب من قبل المرأة سقط المهر كله باتفاق أيضا .

وإذا وقعت بسبب من قبل الزوج كان الواجب موضع خلاف :

ذهب المالكية والشافعية إلى أن الواجب هو نصف ذلك الذى سمي بعد العقد ، وأنه لا فرق بين تسمية تقرن بالعقد وتسمية تكون بعده ، لأن معنى قوله تعالى : « فنصف ما فرضتم » فنصف ما قدرتم ، وهو مطلق يشمل ما قدر عند العقد وما قدر بعده ، وهو ظاهر .

(١) المفوضة — بالمرأى المفوضة مكسورة أو مفتوحة هي التي خلا عقد زواجها من تسمية المهر ، سميت بذلك لأنها فوضت أمر المهر إلى الزوج أو إلى الولي إذا كانت كبيرة ، أو نوبس وليها أمر مهرها إلى زوجها إذا كانت صغيرة .

والفرض أن طالب زوجها بالمقدور قبل الدخول بأن يرضى لها مهر يرضىها ، فإن فعل وإلا رفضت أمرها إلى القاضى ليأمره بأن يرضى لها ما ترضى به ، فإن امتنع قام مقامه وفرض لها مهر المثل (راجع حديث ابن مسعود في التولى عنها قبل الدخول وقبل الفرض) .

وذهب الخنفية إلى أن الواجب في هذه الحالة هو التمة ، قالوا : لأن المفروض الذي يقبل التنصيف بحكم قوله تعالى : « نصف ما فرضتم » - لا يصرف في العرف إلا إلى ما فرض عند العقد ، ومتى خلا العقد من التسمية كان حكم السابقة في قوله تعالى : « لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتموهن » ، فيكون الواجب هو التمة . (١)

وهو غير مقبول ، إذ ليس هناك عرف يؤيده كما زعموا ، ولا يخفى أن الموجب الأصلي للعقد هو مهر النثل ، وإنما حل المفروض محل مهر النثل لرضا المتأخرين بما فرضوا ، ولا فرق بين رضاها بفرض عند العقد ورضاها بفرض بعده ، بدليل عدم الفرق في حق تأكد المهر كله ، وسقوطه كله .

ونحن نرى أن الواجب هو نصف النسي كما قال المالكية والشافعية ولكن يجب شمة لا مهراً كما قدمنا .

٢ - وإذا كانت التسمية صحيحة في عقد فاسد - لم يجب بالعقد شيء كما تقدم في حكم العقد الفاسد ، فإذا دخل بها دخولا حقيقياً وجب لها مهر النثل إلا أن يكون النسي أقل منه ، فيجب لها النسي ، فالواجب هنا دائماً هو الأقل من النسي ومهر النثل .

ثانياً - عند عدم التسمية الصحيحة :

تشمل هذه الحالة التسمية الفاسدة ، وال سكوت عن المهر ، ونفيه . فإذا كان العقد في أية صورة من هذه الصور صحيحاً - وجب به مهر النثل رجوعاً محتملاً للسقوط كما سبق ، فإذا حصل أحد للوكدات تقرر مهر النثل ، فلا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء ، ونحن معهم في هذا ، غير أننا نرى أن ما يجب

(١) ويأخذ حكم المفروض بعد العقد عند الخنفية - كل زيادة زهدت في المهر بعده ، أما الخط منه - أي الاتفاق على نفس شيء منه - فيلتحق بالأصل عند صاحبين دون الاسم : فيتنصف الباقي بعد الخط عندهما وبشكل عنده .

بالدخول أو الخلوة مهر ، سبب وجوبه الاستمتاع بعد عقد صحيح ، وما يجب بالموت متعة سبب وجوبها موت الزوج بعد عقد صحيح .

وإذا لم يقع أحد المؤكدات - فإن وقعت الفرقة بسبب اختيار أحدهما نفسه بالبلوغ ، أو بسبب من قبل المرأة سقط المهر كله ولا شيء لها ، وإن وقعت بسبب من قبل الزوج - غير اختياره نفسه بالبلوغ - وجبت المتعة ، بقوله تعالى : « لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ، ومتسوهن على اللبس قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين » ولا تجب المتعة عند الحنفية في غير هذه الحالة ^(١) ، واختلف العلماء في وجوبها أو استحبابها في غيرها .

ونحن نرى وجوب المتعة لكل مطلقة قبل الدخول أو بعده ، عملا بقوله تعالى : « وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على اللتين » ^(٢) ، ووجوبها للمتوفى عنها قبل الدخول أو بعده على نحو ما يفتاه في كلامنا عن المتعة في الفرقة بين الزوجين .

ثالثاً - عند تسمية أقل من عشرة دراهم :

إذا سمى الزوجان أقل من عشرة دراهم اعتبر المسمى عند الحنفية عشرة دراهم كاملة ، فإذا وقع أحد المؤكدات تقرر ، وإذا لم يقع أحد المؤكدات ووقعت الفرقة بسبب خيار البلوغ ، أو بسبب من قبل المرأة لم تستحق شيئاً ، وإذا وقعت بسبب من قبله استحققت خمسة دراهم .

ويرى زفر أن التسمية في هذه الحالة فاسدة ، لأن المسمى لا يصلح مهرًا فيكون حكمها حكم غدر التسمية .

(١) راجع ص ٣٠٣ ج ٢ : البدائع : ٣٤٥ ج ٢ : ابن عابدين .

(٢) البقرة : ٢٤١ .

رابعاً - عند ربط المهر بشرط :

قَدْ مَنَّ أَنْ عَقَدَ الزَّوْجَ إِذَا اقْتَرَنَ بِشَرَطٍ مَلَائِمٍ مَعَ الْعَقْدِ وَالشَّرْطِ
بِجَمْعٍ ، وَإِذَا اقْتَرَنَ بِشَرَطٍ غَيْرِ مَلَائِمٍ مَعَ الْعَقْدِ وَطُلِيَ الشَّرْطُ ، وَذَلِكَ بَيَانُ
لِحُكْمِ ارْتِبَاطِ الْعَقْدِ بِالشَّرْطِ ، فَأَمَّا إِذَا رَ بَطَ الْعَاقِدَانِ الْمَهْرَ بِشَرَطٍ قَتَّعَتْ
هَذَا صَوْرَ أَرْبَعٍ :

١ - أَنْ تَرْضَى الْمَرْأَةُ بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا فِي نَظِيرٍ مُنْفَعَةٍ مُبَاحَةٍ لَيْسَتْ وَاجِبَةً
بِالْعَقْدِ ، يُوْذِيهَا الزَّوْجُ لَهَا أَوْ لِأَحَدٍ مَحَارِمِهَا ، كَأَلَّا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا ، أَوْ لَا يَخْرُجَهَا
مِنْ بَلَدِهَا ، أَوْ يَتَزَوَّجَ أَبَاهَا أَوْ أُخْتَهَا ، أَوْ يَقْلُدَ أَخَاهَا عَمَلًا يَرْتَزِقُ مِنْهُ ، فَإِنْ وَفَى
الزَّوْجُ بِمَا شَرَطَ مِنْ ذَلِكَ كَانَ لَهَا الْمَسِي ، وَإِلَّا وَجِبَ مَهْرُ الْمِثْلِ ، لِأَنَّهَا لَمْ تَرْضَ
بِمَا هُوَ أَقْلٌ إِلَّا لِتَحْصِيلِ النِّفْعَةِ الْمَشْرُوطَةِ ، وَقَدْ فَاتَتْ ، فَفَاتَ مَعَهَا الرِّضَا .

وَإِذَا كَانَ الْمَشْرُوطُ مُضِرًّا لَهَا ، كَأَنْ يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا ، أَوْ مُنْفَعَةٌ غَيْرُ مُبَاحَةٍ
كَأَنْ يَطْعَمَهَا خَنْزِيرًا ، أَوْ يَطْلُقَ ضَرَّتَهَا (١) ، أَوْ مُنْفَعَةٌ مُبَاحَةٌ لَئِنْ مَحَرَّمَ لَهَا فَلَا
أَثَرَ لِفَوَاتِهَا ، وَجِبَ الْمَسِي .

٢ - أَنْ يَرْضَى الزَّوْجُ بِأَكْثَرٍ مِنْ مَهْرٍ الْمِثْلِ فِي نَظِيرٍ وَصَفَ مَرْغُوبٍ فِيهِ .
كَالْجَمَالِ وَالْبِكَارَةِ ، فَإِذَا تَحَقَّقَ الْوَصْفُ وَجِبَ الْمَسِي ، وَإِلَّا وَجِبَ مَهْرُ الْمِثْلِ ،
لِأَنَّ الزَّوْجَ لَمْ يَرْضَ بِالزِّيَادَةِ إِلَّا لِفَرْضِ مُبَاحٍ ، فَإِذَا فَاتَ انْتَفَى الرِّضَا .

٣ - أَنْ يَكُونَ الْمَسِي مِنَ الْمَهْرِ مَسَاوِيًا لِمَهْرِ الْمِثْلِ ، وَحِينَئِذٍ يَجِبُ الْمَسِي
تَحَقُّقُ الشَّرْطِ أَوْ لَمْ يَتَحَقَّقْ ، وَلِمَصْلَحَةِ الزَّوْجِ كَانَ أَمَّ لِمَصْلَحَةِ الْمَرْأَةِ .
وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَسِي أَقْلَ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ وَالشَّرْطُ مُنْفَعَةٌ لِلزَّوْجِ ، أَوْ كَانَ

(١) مَثَلُوا بِطَلْقِ الضَّرَةِ لِلْمُنْفَعَةِ الْمُبَاحَةِ وَهِيَ غَيْرُ مُبَاحَةٍ لَوُرُودِهَا عَنْ اسْتِثْنَائِهَا فِيهَا
رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا
لِتُتَخَرَّجَ صَحْفَتُهَا » زَادَ فِيهِ ابْنُ حِبَّانَ « فَإِنَّ الْمُسْلِمَةَ أُخْتُ الْمُسْلِمَةِ » ، وَلِهَذَا جَاءُوا فِيهَا خَامَا
بِاسْتِثْنَاءِ طَلَاقِ الْمُسْلِمَةِ (وَاجِبٌ مِنْهُ ١٧٥ ج ٩ : فَتْحُ الْبَارِي) .

أكثر من مهر المثل والشرط منفعة للمرأة .

٤ — أن يسكون المسمى مـ بن على تقديرين مختلفين : كأن يتزوجها على مائة إن أقام بها ، وعلى مائتين إن سافر به ، أو على مائة إن لم يتزوج عليها ، وعلى مائتين إن تزوج عليها .
أو يتزوجها على ألف إن كانت ثيبا ، وعلى ألفين إن كانت بكرا ، أو على ألف إن كانت دمية ، وعلى ألفين إن كانت جيلة .
وفي ذلك خلاف بين الأئمة :

قال الصاحبان : التسميتان صحيحتان ، فأى الشرطين تحقق وجب ماسى له ، لأن لكل تقدير مسمى واحدا رصيا به ، ويمكن العمل بمقتضاه من غير نزاع ولا ضرر . وهو كلام بين .

وقال زفر : التسميتان قاسدتان ، للجهالة الناشئة من التردد (١) فمواه تحقق الشرط الأول أم تحقق الثاني يجب مهر المثل ، لا يزيد على الأكثر لرضاها به ، ولا يقل عن الأقل لرضاها به .

قال أبو حنيفة : إذا تحقق الشرط الأول منهما وجب ماسى له وإلا وجب مهر المثل : لا يزيد على الأكثر ، ولا يقل عن الأقل ، لأن التسمية الأولى منجزة . ليس فيها تعليق على خطر ، فوقعت صحيحة ، أما الثانية فهي معلقة على خطر ، وإذا تحقق المعلق عليه فيها اجتمع تسميتان ، فكانت الجهالة ، فوجب مهر المثل (٢) .

(١) راجع توجيه الفقهاء لرأى زفر في ص ٢٠٩ - ٧ : تكملة فتح القدير .

(٢) هذا هو توجيه صاحب الفتح لرأى أبي حنيفة ، وهو لا يستقيم إلا في التالين الأول والثاني وما شابههما من كل تردد بين أمرين أولهما معلوم الوقوع في الحال وتانيهما محتمل الوقوع في المستقبل ، فأما في التالين الثالث والرابع وما شابههما من كل تردد بين أمرين أحدهما واقع في الحال ولا يقل الارتفاع - وكذلك في التالين الأول والثاني إذا عكس الترتيب فلا يستقيم التعليل ، وقد روى أن أبا حنيفة مع الصاحبين في التردد بين القبح والحال . (راجع ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ - ٢ : الناية وفتح القدير ، ٢٥٥ - ٢ : ابن عابدين ، ٢٥٨ - ٢ : البائع) .

تمجيل المهر وتأجيله:

المهر كثيره من الحقوق المالية ، يصح تمجيله كله ، وتأجيله كله ، وتمجيل بعضه ، وتأجيل بعضه الآخر إلى أجل قريب أو بعيد ، ويصح جمعه أقساطا متبوية أو متفاوتة تؤدي في أوقات معينة .

فإذا كان هناك اتفاق على شيء من ذلك عمل به ، وإلا اتبع في كل بلد ما جرى به العرف فيه ، فإن للعرف عرفاً كالشروط شرطاً .

وإذا كان هناك اتفاق على تأجيل كل المهر - فلا حق للمرأة في الامتناع عن زوجها عند الطرفين ، لأن رضاها بتأجيل الكل يسقط حقها في الامتناع . وواقعهما أبو يوسف فيما إذا كان التأجيل إلى أقرب الأجلين : الصلح أو الوفاة ، فأما إذا كان التأجيل إلى أجل معلوم غير ذلك فلها أن تمتنع عنه لأن رضاها بهذا التأجيل يسقط حقها في طلب الطاعة ، إلا إذا شرط عليها عدم الامتناع .

والمرأة - إذا لم يكن هناك اتفاق على التأجيل - أن تمتنع عن زوجها حتى يعطيها ما اتفق على تمجيله ، أو حرى العرف بتقديمه ، فقد روى أن علياً لما تزوج فاطمة - رضي الله عنهما - أراد أن يدخل بها ، فمنعه الرسول ﷺ حتى يعطيها شيئاً ، فقال : يا رسول الله ، ليس لي شيء ، فقال له : أعطها درعك الخطمية (١) فعطاهما درعه ، ثم دخل بها .

وتمجيل بعض المهر مستحب لا واجب ، فقد روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : أمرني رسول الله ﷺ أن أدخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئاً .

(١) نسبة إلى المظلم - ينتع مكنون - لأنها تحطم السيوف ، أو إلى حطمة - ضم فتتح - ابن عمار (جلن من بني عبد القيس) كانوا يصنون الدروع

ضمان المهر :

متى وجب المهر مسمى أو غير مسمى - كان للمرأة أو وليها أن تستوفى للحصول عليه بأخذ كفيل عن الزوج ، أو رهن منه ، ويصح أن يكون الكفيل قريباً للزوجين أو لأحدهما أو أجنبياً عنهما .

وتطبق على الكفالة هنا أحكام الكفالة العامة ، فلا بد من قبول المكفول له في المجلس ، ولا يرجع الكفيل على المكفول عنه إلا إذا كانت الكفالة بإذنه . وهي عقد تبرع يقع نافذاً إذا كان في صحة الكفيل ، فإذا وقع وهو مريض مرض الموت أخذ حكم الوصية ، فلا بد من إجازة الورثة إذا كان المكفول له أو عنه وارثاً ، أو كان غير وارث وزاد المكفول عن ثلث التركة .

وإذا كفّل الأب ابنه الصغير الفقير فلا رجوع له عليه إلا إذا أشهد عند الأداء أنه أدى ليرجع ، لأن العادة جرت بأن يدفع الآباء المهور عن أبنائهم الفقراء ، فإذا أراد الأب غير المعتاد وجب أن يشهد .

وإذا لم يكفل الأب ابنه فليس للمرأة أن ترجع عليه ، إلا إذا كان ولياً على مال ابنه النقي ، فلها حينئذ أن تطالبه بأن يدفع لها مهرها من مال ابنه بحكم ولايته على ماله ، لا بكفالاته عنه :

الزيادة في المهر والخط منه :

بعد عقد الزواج والاتفاق على المهر يجوز للزوج الرشيد أن يزيد على المهر المتفق عليه ما شاء ، ونلزمه هذه الزيادة متى كانت معلومة وقبلتها المرأة أو وليها في المجلس ، وكانت الزوجية قائمة حقيقة أو حكماً .

وجوز للمرأة أيضاً - إذا كانت رشيدة - أن تحط عن زوجها كل المهر

أو بعضه بأن تبرئه منه إذا كان ديناً ، ونهيه له إذا كان عيناً (١) .

ولولى الصغير إذا كان أباً أو جداً أن يزيد في مهر امرأته ، وتزومه هذه الزيادة بالشروط السابقة ، أما ولى الصغيرة فليس له أن يحط شيئاً من مهرها بعد وجوبه ، ولو كان أباً أو جداً .

وقد تمجب لهذه التفرقة التي لا وجه لها ، ويشند عجبك إذا ذكرت أن كلا من الأب والجد إذا لم يكن معروفاً قبل العقد بسوء الاختيار مجانةً وفسقاً — له أن يزوج الصغيرة بأقل من مهر مثلها ولو بنين فاحش ، وأن يزوج الصغير بأكثر من مهر مثل امرأته كذلك .

فالمقول — إذ قلنا بالتسوية بين الصغير والصغيرة عند العقد ، وأهملنا اعتبار مهر المثل لما يرجى من المنافع الأخرى — أن نسوى بينهما أيضاً بعد العقد فنبيح لكل من الأب والجد أن يحط من مهر الصغيرة كما أحبا له أن يزيد في مهر امرأة الصغير إذا وجد في ذلك مصلحة راجعة ، أو نمنع كلا منهما من الزيادة في مهر امرأة الصغير كما تمنعاهما من الحط من مهر الصغيرة ، تطبيقاً لقاعدة التبرع من مال الصغير لغير فائدة مرجوة .

قبض المهر :

تقدم أن المهر بعد تفرقه في ذمة الزوج حق خالص للمرأة ، فإذا كانت رشيدة فهي صاحبة الحق في قبضه بنفسها بكرة كانت أو ثيباً ، ولها أن توكل في قبضه من تشاء . توكيلاً صريحاً ، ويكفى في توكيل البكر لوليها إذا كان أباً

(١) الذين تجب متطابقة بالقمة ، لعدم تعيينها بالتعيين ، فالتنازل عنها يكون بإبراء القمة منها ، أما الأعيان فلا تنطبق لها بالقمة لأنها موصوفة بآثارها ، فالتنازل عنها يكون بهبتها ، وإذا كان المهر ديناً في ذمة الزوج ، وأرادت المرأة أن تنقل عنه — فببطل ذلك إبراءه عنه ، ونصح بهته له ، لجواز حبة الدين لمن هو عليه ، أما إذا كان المهر عيناً فببطل التنازل عنه حبه له فقط فهو أبرائه منه حيث لم يسلط ؛ بل يصبح أمانة عنده ، تأخذها متى شاءت ، ولا تضمن إذا حلت بتهته ، لأن الإبراء ليس صريحاً في تخليك الأعيان ، فيحصل على قى الشمان (راجع ص ٣٤٧ ج ٢ : ابن عابدين) .

أو جلدًا - عدم سهمه عن القبض^(١)، لما جرت به العادة من قبض الأب أو الجلد مهر بنته البكر، وقيامه بتجهيزها، فسكوته دليل على رضاها بما جرت به العادة . وإذا كانت صغيرة أو كبيرة مجبوراً عليها ففصل الحق قبض مهرها هو ولي مالها ، وهو واحد من ستة : الأب ، فوصيه ، فالجد ، فوصيه ، فالقاضي ووصيه ، وليس لغير هؤلاء أن يقبض مهرها ولو كان ولياً على نفسها ، فلو كان لصغيرة عم . ففصل أبوها قبل وفاته خالها وصياً عليها - كانت ولاية تزويجها لصها ، وولاية قبض مهرها لخالها .

ويبرأ الزوج من المهر بأدائه إلى من له حق قبضه دون سواء .
هلاك المهر واستهلاكه :

إذا استهلك المرأة المهر قبل قبضه عد ذلك قبضاً له . وإن استهلكته بعد قبضه ، أو هلك عندها بأفة ، أو بفصل نفسه - هلك عليها . وإن استهلكه غيرها عندها - كان ضامناً مثله أو قيمته . وإذا استهلكه الزوج قبل تسليمه إليها ، أو هلك عنده بأفة ، أو بفصل نفسه - كان ضامناً مثله أو قيمته .

وإذا استهلكه أجنبي عنده فهو ضامن له ، والمرأة بالخيار بين أن ترجع على المستهلك ، أو ترجع على الزوج وهو يرجع عليه .
استحقاق للمهر (٢) :

إذا استحق المهر كله قبل القبض أو بعده كان الزوج ضامناً مثله أو قيمته ، وإذا استحق بعضه فإن كان مثلياً أخذت المرأة ما بقي منه ؛ وضمن الزوج ما استحق ، وإن كان قيمياً كانت بالخيار بين أن تضمن الزوج ما استحق وتبقى شريكه للأجنبي بالباقي ، وأن تضمنه الكل ويصير هو شريكاً للأجنبي بالباقي .

(١) راجع ص ٣٩٧ - فتح القدير . (٢) استحق المهر في الزواج ، أي ظهر أنه ملك لغير الزوج ، كما استحق الثمن في البيع ، أي ظهر أنه ملك لغير المقتري .

٢ - النفقة

هى الحق المالى الثانى من الحقوق الواجبة للمرأة بمقتضى عقد الزواج الصحيح.
والمراد بها ما تحتاج إليه بالمعروف من طعام وملبس ومسكن وفرش وخدمة.
ودليل وجوبها على الزوج - الكتاب والسنة :

أما الكتاب فنه قوله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ، وعلى اللولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » (١) ، وقوله تعالى فى الممتدات من طلاق رجعى : « لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة » (٢) ، وفى الممتدات من طلاق بائن : « أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقا عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملن » (٣) .

وأما السنة فيها ماروى مسلم أن رسول الله ﷺ قال : « اتقوا الله فى النساء ، فإنكم أخذتموهن بأمانة الله ، واستحلتم فروجهن بكلمة الله ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » ، وماروى البخارى وغيره عن عائشة - أن هنداً بنت عتبة قالت : يا رسول الله ، إن أباسفيان رجل شحيح ، وليس يعطينى ما يكفينى وولدى إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم ؟ قال ﷺ : « خذى من مال أبى سفيان ما يكفيك وولدك المعروف » .

حكمة وجوب النفقة على الزوج :

يقضى عقد الزواج أن تكون المرأة محبوسة لحق الزوج ، وعمره على غيره لقوم بالمقصود من الحياة الزوجية : من حفظ النسل ، وتربية الولد ، ورعاية

وهذا هو رأى أبى يوسف الذى تقرر العمل به بالمادة ١٩ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، ولا فرق فيه بين أن يكون الخلاف بين الزوجين ، أو بين أحدهما وورثة الآخر ، أو بين ورثة كل منهما . (١)

تنبيه :

بعد أن أصبحت عقود الزواج تسجل في وثائق رسمية تتضمن مقدار المهر وما عجل منه وما أجل - لا يكون هناك مجال للنزاع في التسمية وعدمها ، ولا في مقدار المسمى .

٣ - وإذا كان الخلاف في قبض شيء من المهر - فإن ادعى أنه أوفاه المهر أو بعضه ، وأنكرت ذلك - طوبى باثبات دعواه بالبينة أو بتكونها ، سواء أكان ذلك قبل الدخول أم بعده ، إلا إذا كان الخلاف بعد الدخول الحقيقي في بلد جرت العادة المطردة فيه ألا تسلم المرأة نفسها للزوج إلا بعد قبض شيء من المهر ، فإن العادة المطردة تقوم مقام البينة للزوج فيما جرت بأدائه قبل الدخول ، ولا يعتد بانكار المرأة له ، وعلى الزوج أن يثبت ما ادعى أدائه زيادة عليه ، وهذا هو قول الفقيه أبى الليث الذى أخذ به كثير من فقهاء الحنفية ، وجرى عليه العمل .

(١) وقال الطرفان : إن كلا منهما مدع ومنكر ، فأيهما أقام بينه على دعواه قضى له بها . وإن أقاما بينتين رجعت بينة من لا يشهد له الظاهر وهو مهر المثل ، قالوا : لأن البينات شرعت لإثبات خلاف الظاهر ، وهو قول مبيول إذا عاوضت البينة الظاهر المهر ، فأما إذا عاوضت ظاهرا قد آزرته بينة أخرى كما هنا - فلا تحسب النفس الإنسانية تطعن إلى رجحان البينة المجردة على البينة التى يشهد لها الظاهر . فإذا لم يشهد الظاهر لأحدهما - بأن كان مهر المثل بين المدعويين تهاوت اليتان وحكم بمهر المثل .

وإن لم يكن لأحدهما بينة كان القول لمن يشهد له الظاهر ببينه ، فإن لم يشهد الظاهر لأحدهما تعالفا ، وبدى يتخلف الزوج ؛ فإن نكل أحدهما قضى عليه ، وإن جاحلما قضى بمهر المثل .

وقد خالفه فيه كثير من الفقهاء أيضا^(١)، فقالوا: إن العادة المطردة لا تثبت براءة ذمة الزوج بل تجمل الظاهر معه فقط، فللرأة أن تطالبه بكل ما عليه، وعليه أن يثبت أنه أوفأها ما يجب الوفاء به، أو يحلف اليمين، وهذا أقرب إلى تحقيق المدل في نظرنا.

وإن اختلفا في القبوض: أمر هو أم هدية — فكل منهما يعتبر مديها. فأيها أقام بينة على دعواه قضى له بها.

كل منهما بينة قدمت بينها، لأنها تثبت خلاف الظاهر، والظاهر جرمه عادة العقلاء، من السعي إلى إبراء الذمة قبل الاقدام على الإهداء^(٢).

وإن لم يكن لأحدهما بينة حكم العرف، فاجرت المادة باعتباره هدية كيقف وخاتم يكون القول فيه للرأة يمينها، وما لم تجر العادة باعتباره هدية كالنقود يكون القول فيه للزوج يمينه.

وإن لم يكن عرف كقول الزوج ليمينه، لأنه أدى بوجه ما عصى. ومضى ثبت أن القبوض من المهر — فإن كان قائما بيد للرأة كانت بالخيار بين أن تحسبه من المهر وأن ترده إلى الزوج لترجع عليه بمهرها كاملا وإن كان قد هلك أو استهلك احتسب من المهر حتما، ومن بقى له عند صلحه شيء رجع عليه به.

(١) واجم ص ٣٧٢ - ٣٧٣ ابن عابدين.

(٢) ورد على هذا أن المهر لا يجب شيء منه قبل تمام العقد، فلا يقال إن الرغبة في إتمام الواجب مقدمة عادة على التبرع، ويكون الظاهر أن ما قدم هدية، وهو ما تدعيه المرأة، فيكون بينة للزوج مقبوضة.

ولقد ورد هنا بأن الزوج متى أقدم على الزواج كان المهر في حكم الواجب وإن لم يقصد العقد، لأنه عبء يسنخ له المال، ويراد التخلص منه على أي وجه فيكون الظاهر أنه ويكون البينة بينها.

قضايا المهر (١)

قضايا المهر ووجوه الخلاف فيه كثيرة ، وأهمها الاختلاف في أصل التسمية وفي مقدار المسمى ، وفي قبض شيء منه :

١ - فإذا وقع الاختلاف في أصل التسمية فلي مدعيها الاثبات ، فإن أثبتتها بالبينة أو بشكول المدعى عليه - حكم بما يترتب على صحة التسمية من وجوب المسمى أو نصفه ، وإلا حكم بمهر المثل لا يزيد على ما ادعت إذا كانت هي المدعية ، ولا يقل عما ادعى إذا كان هو المدعى ، أو حكم بالتمتع لا تزيد على نصف ما ادعت ، ولا تقل عن نصف ما ادعى ، لرضا كل منهما بما ادعى . هذا هو رأى الصاحبين ، ولا فرق عندهما بين أن يكون الخلاف بين الزوجين ، أو بين أحدهما وورثة الآخر ، أو بين وريثة كل منهما .

وخالفهما أبو حنيفة فيما إذا كان الخلاف بين وريثة كل منهما وعجز المدعى عن الاثبات ، فإنه لا يحكم بمهر المثل ، لأن قيام الخلاف بين الورثة من الجاهلنين دليل على موت الأقران وتقادم العهد ، ثم تمضي العلم بمهر المثل ، فإذا لم يتقادم العهد - بأن مات الزوجان شابين - حكم بمهر المثل ، وهو الملقى به عند الحنفية .

٢ - وإذا وقع الخلاف في مقدار المسمى - فالمرأة تدعى الزيادة والزوج ينكرها ، فإن أثبت دعواها بالبينة أو بشكول الزوج قُضى لها بما ادعت ، وإن حلف قضى بما ادعى إلا أن يكون مما يأباه العرف مهر المثلها ، فيحكم لها بمهر المثل لا يزيد على ما ادعت .

(١) موضع الكلام في قضايا المهر والجهاز ومتاع البيت - باب المرافعات الشرعية ، ولا نغنى بسبيله هنا من بيان الحقوق المترتبة على عقد الزواج الصحيح ، ولذا اكتفينا هنا بذكر قضايا المهر باختصار ، لأنها تمس موضوعنا ، وتركنا قضايا الجهاز ومتاع البيت لعدم اتصالها به .

شئون البيت ، ومن القواعد المقررة أن من حبس لنفع غيره كانت نفقته على من حبس لأجله ، كما تجب نفقة عمال الدولة في بيت مالها ، فلها وجبت نفقة المرأة على زوجها فقيرة كانت أو غنية ، مسلمة أو كاتبة .

ووظيفة المرأة في الحياة مقصورة على ما ذكرنا من أمر التنسل والبيت ، وليس من خير الجماعة الإنسانية أن تمتدداها إلى غيرها ، فيجب على الرجل - وقد جعله الله راعى الأسرة وحاميا ، وأعد له لمل أعبائها - أن يكفيها مؤنة المعيشة لكسب قوتها ، لتتفرغ لأداء واجبها على الوجه الأكمل .

سبب استحقاق النفقة ، أو مناط استحقاقها : (١)

سببه - ذلك الاحتباس الذي يقتضيه عقد الزواج الصحيح ، فإن العقد متى وقع صحيحاً صارت المرأة حلالاً للزوج وحراماً على غيره ، فتكون محبوسة لحقه ، فتجب لها النفقة عليه وإن كانت في بيت أبيها إلا إذا طلب الزوج انتقالها إلى بيته فامتنت من غير حق .

هذا هو ظاهر الرواية ، وعليه الفتوى ، لأن تقصير الزوج في المطالبة بحقه لا ينبغي أن يكون سبباً لسقوط حقها ما دامت مستعدة لإيفائه حقه بالانتقال إلى بيته .

قال الكمال بن الهمام : « وقال بعض المتأخرين : لا نفقة لها حتى تزف إلى منزل الزوج ، وهو رواية عن أبي يوسف ، واختارها القسودرى ، وليس الفتوى عليه » (٢) .

(١) لاحظ الفرق بين سبب الحكم وحكمته ، فالسبب هو الوصف الذي جعله الشارع مناطاً للحكم ومقتضياً له ، والحكمة هي المصلحة المترتبة على الحكم . ويقال في السؤال عن الأول ما سبب وجوب كذا ؟ أو : ما مناط وجوبه ؟ ويقال في السؤال عن الثانية : لماذا وجب كذا ؟ أو : ما حكمة وجوبه ؟ أو : ما سر وجوبه ؟ وراجع الفرق بين الملة والسبب والحكمة في باب القياس من أصول الفروع . (٢) راجع ص ٣٢٢ - ٣٢٣ من تنقيح الدرر .

فاستحقاق النفقة منوط باحتباس مشروع لا تمتنع المرأة فيه على زوجها بحيث يستطيع أن يصل إلى حقه في الاستمتاع متى أراد ، وهذا يقتضى :

١ — أن يكون الاحتباس مبنيا على عقد صحيح ، فلا نفقة لمعقود عليها عقدا فاسدا ، كمتعة غيره ، ولا لموطوءة بشبهة ، لعدم الاحتباس المشروع وإذا احتبسها الرجل فعلا فهو احتباس غير مشروع ، لا تملك به متعة ، فلا تستحق به نفقة ، فإذا أنفق عليها كان متبرعا ، ولا رجوع له عليها ، إلا إذا أنفق عليها بحكم قضائى بنى على صحة الزواج ثم تبين فساد . فله حينئذ أن يرجع (١) .

٢ — أن تكون المرأة كبيرة أو صغيرة تشتهى ولو للمؤانسة ، فإذا كانت صغيرة لا تشتهى فلا نفقة لها ، لأن احتباسها حينئذ لا يوصل إلى المتعة المقصودة من الزواج ، قال أبو يوسف : إلا إذا أمسك الزوج هذه الصغيرة فى بيته مكتفيا بما فيها من متاع الطقولة ، فإن نفقتها تجب عليه ، لرضاه بهذا الاحتباس الناقص . وعليه الفتوى .

٣ — ألا يمنعه من استيفاء حقه مانع غير مشروع ولا دخل له فيه . فلو امتنعت من الانتقال إلى بيته ، أو منعت من الدخول عليها فى بيته الذى يقيان فيه ، أو خرجت من بيته بغير إذنه — ولم يكن لها فى شيء من ذلك عذر مقبول — كانت ناشزة ، ولا نفقة لها (٢) .

أما إذا امتنعت من الانتقال إلى بيته لعدم صلاحته ، أولأنه لم يوفها

(١) راجع ص ٦٦١ ج ٢ : ابن عابدين ، وص ١٩١ ج ١ : جابح الفصوليين .

(٢) النشوز عصيان المرأة زوجها بأحد الأمور المذكورة — من نفرت المرأة من زوجها كصد وضرب ، فهى ناشزة وناشزة إنا عصته — وهو سقط ما تستحقه المرأة من النفقة مدة النشوز فقط ، وكان قبل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ يسقط نفقتها للناسبة أيضا إذا لم تكن مستبانة بإذن الزوج أو بأمر القاضى فألغى القانون هذا الحكم .

معجل صداقها (١). أو منعته من الدخول عليها في بيتها لأنها طلبت إليه الانتقال منه فلم يفعل، أو خرجت من بيته بغير إذنه لأشرافه على السقوط مثلا — فلها النفقة في كل ذلك ، لأن فوات حقه كان بسبب مشروع ، وله دخل في أكثر هذه الصور .

وإذا كان الزوج صغيرا ، أو مجبوا ، أو عينا ، أو خصيا — فلها النفقة لأن فوات حقه كان بسبب من قبله .

النفقة والمرض :

إذا مرض الزوج مرضا يمنعه من الاستمتاع بامرأته لا تسقط نفقتها ، لأن فوات حقه وقع بسبب من قبله .

وإذا مرضت المرأة فالملق به عدم سقوط نفقتها استحسانا ، لأن المرض طارئ يزول : كالحيض والنفاس ، وذلك ما تقتضيه الرودة ، ويوجب حسن العشرة . إلا إذا مرضت في بيت أهلها قبل الزفاف مرضا ثقيلا يمنعها من الانتقال إلى بيت الزوج ، أو مرضت — قبل الزفاف أو بعده — مرضا خفيفا لا يمنعها من الانتقال إليه . وطلب إليها الانتقال فامتنعت (٢) .

وعن أبي يوسف أنها إذا مرضت قبل الزفاف فلا نفقة لها ما دامت في بيت أهلها ، وإذا زفت إلى الزوج مريضة فعلمها حكم الصغيرة التي لا تشتهى وقد ذكرناه ، وإذا مرضت في بيت زوجها بعد الزفاف فلها النفقة ، سواء أبقيت في بيته أم عادت إلى بيت أهلها .

(١) قال الصحاح : إذا سلت المرأة زوجها إلى زوجها مرضا ما قبل أن تأخذ كل مسجع صداقا — فليس لها أن تمتنع منه بعد ذلك لتستوفيه كله أو ما بقي منه ، فإنها هلت كانت ناشزة . ولا نفقة لها (راجع ص ٣٦٧ ٢٥ : ابن عابدين) .

(٢) راجع ٦٦٣ — ٦٦٦ — ٥٢٠ ابن عابدين . وانظر سبب استحقاق النفقة فيما تقدم .

النفقة والسفر :

إذا سافرت المرأة دون زوجها فلا نفقة لها ولو سافرت لأداء فريضة الحج مع محرم ، لقوات الاحتباس بسبب من قبلها ، ولا دخل للزوج فيه ، وهو المقتضى به . ويرى أبو يوسف : أن حجة الفرض عذر شرعى ، فتجب لها فيها نفقة المحضر .

وإذا سافرت مع الزوج لحج أو غيره — فإن خرج معها لأجلها فلها نفقة المحضر ، وإن أخرجها هو لزمت نفقة السفر .

وإذا سافر الزوج وترك امرأته في البلد الذى كانت تقيم معه فيه — لم يسقط حقها في النفقة ، فإذا طلب إليها أن تسافر معه فأبت — فلا نفقة لها متى كان مأمونا على نفسها ومالها ، وأوفاهما معجل صداقها ، ولم يقصد بنقلها الإضرار بها . وهذا هو ظاهر الرواية ، وعليه الفتوى .

وذهب القتيبان أبو القاسم الصفار وأبو الليث السمرقندى إلى أن الزوج ليس له أن يسافر بامرأته مسافة قصر فأكثر ^(١) من غير رضاها . وعللوا هذا نقساد الزمان ، وبأن الغربة مظنة الايذاء ، وقد استحسن هذا بعض الفقهاء ، ولكن المحققين منهم رجحوا تفويض الأمر إلى القاضي ^(٢) .

وقد جرى القضاء على ترجيح ما عليه الفتوى ولم يعتدوا بمسافة القصر ، لأن تطور الحياة ، وسهولة الاتصال بالبريد والبرق والهاتف ، والسفر بالقطر الحديدية والطائرات — كل ذلك جعل الناس يرغبون في الاغتراب ، لما يجدون في الغربة من مجال للعمل والانتفاع ، وأمن على النفس والمال .

(١) قدر العنفة مسافة القصر بـ ١٠٠ ميل المتاد ثلاثة أيام ، وقدر ذلك بنحو خمسة وعشرين كيلومتر . وقدره المرحوم عمود باشا الفاسكى بواحد وتسعين كيلومتر . أى بقدر المسافة بين حجة ومكة ، أخذنا من حديث لابن عباس رضى الله عنهما (عن الأستاذ أحمد إبراهيم رحمة الله) والدافة بين جدة ومكة — بعد تعديل الطريق بينهما وتيسيرها — لا يتجاوز سبعين كيلومتر .

(٢) راجع ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ ج ٢ : ابن عابدين .

النفقة والحبس :

إذا حبس الزوج لأمر ما — لم تسقط نفقة امرأته ولو كان الحبس في دين لها عجز عن أدائه ، لأن له دخلا في فوات حقه .

وإذا حبست المرأة ولو ظلما فلا نفقة لها ، لقوات الإحسان ، بما لا دخل للزوج فيه . وإذا حبست في دين له عليها فلها النفقة لأن له دخلا في فوات حقه . وإذا غصبها غاصب فلا نفقة لها ما دامت بعيدة عن الزوج ، لقوات حقه بسبب لا دخل له فيه ، فإذا عادت إليه عادت النفقة إليها من يوم عودتها .

ومن هذه الفروع ترى أنه ينظر إلى جانب الزوج أولا ، فإذا كان له دخل في فوات حقه لم تسقط النفقة ، وإلا نظر إلى جانب المرأة ، فإذا كانت قد فوتت عليه حقه بسبب مشروع فلها النفقة ، وإلا فلا .

النفقة واحتراف للمرأة :

إذا كان للمرأة حرفة أو عمل تزاوله خارج البيت لنهارا وتبيت عند الزوج ليلا — كان له أن يمنعها من الخروج لمزاولة هذه الحرفة أو ذلك العمل فإذا لم تطعمه سقطت نفقتها ، وليس له أن يمنعها من أن تزاول في البيت عملا لا يتنافى قياسا بحقوق الزوجية (١) .

تقدير النفقة :

جرت العادة بأن تقيم المرأة في بيت زوجها ، وأن يقوم هو بالانفاق عليها وقضه حاجاتها . وما دام الأمر كذلك فليس لها أن تطلب فرض نفقة عليه ، فإذا قهر في الانفاق كان لها أن ترضع الأمر إلى القاضى ، ومقربته عنده تقصيره فرض عليه النفقة وأمره بأدائها إليها .

ويموز أن يفرض لها ما تحتاج إليه مقادير معينة من الخبز والحب والفاكهة والنياب وغيرها ، كما يصح أن يفرض لها بدل ذلك قودا ، وهو ما جرى عليه العمل .

ما يراعى في تقدير النفقة :

قال تعالى : « أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن » ، وقال تعالى : « لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله . لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاه » (١) . وقال ﷺ : « لئن لم ينفق الله على خلقه لكانوا كالحيتان الميتة » .

وجملة هذه النصوص تدل على أن للرجع الأول في تقدير نفقة المرأة هو حال الزوج يسارا أو إمسارا ، فقد أمر الله ذا السعة من الرجال بأن ينفق من سعته ولا يضيق على امرأته ، وأمر من قدر عليه رزقه أن ينفق مما آتاه الله ، فلم يكلفه أن ينفق ما لا يجد ، ولم يوجب عليه غير ما كلفه إنفاقه ، لأنه تعالى لا يكلف نفسا إلا وسعها .

والحديث وارد في اللوسرين ، لأن أبا سفيان رجل موسر ، غير أنه شحيح يضيق على امرأته وولده ولا ينفق عليهما ما ينفق أمثاله للوسرون ، فلما شكته زوجته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تأخذ من ماله ما يكفيها وولدها بالمعروف .

ولا شك في أن ما تأخذه هذه بهذه الاباحة يخالف ما تأخذه امرأة أخرى أكثر أو أقل ثروة من هند وأمرتها . وهذا يدل على اعتبار حال المرأة عند يسار الزوج ، ولا ينافي قوله تعالى : « لينفق ذو سعة من سعته » ، لأن الزوج الموسر ينفق على امرأته من وسعته موسرة كانت أو معسرة .

وبعد فظاهر الرواية في مذهب الحنفية ما ذهب إليه أبو الحسن الكرخي. وجمع كثير منهم ، من تقدير النفقة باعتبار حال الزوج وحده ، وموسرة كانت المرأة أم معسرة ، وهو ما قال به الشافعي وأخذ به القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ م (١٦) ، والفتوى الشرعية السوداني رقم ٤١ لسنة ١٩٣٥ ر (٧) (١) .

وقد كان الممول به قبل ذلك ما ذهب إليه الخصاص من تقدير اعتبار حال الزوجين معا . فإذا كانا موسرين فنفقة اليسار ، أو معسرين فنفقة الاعسار أو موسراً ومعسرة فنفقة الوسط تؤدي إليها حالا ، أو معسراً وموسرة فنفقة الوسط أيضاً ، يؤدي إليها ما في وسعه حالا ، وهو نفقة الاعسار ، والباقي يكون ديناً عليه إلى الميسرة .

ونحن نرى أن اعتبار حال المرأة في حديث أبي سفيان - وهو موسر - لا يدل على اعتبار حالها إذا كانت موسرة وهو معسر ، فإيجاب ما زاد عن وسع الزوج ديناً عليه لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ، بل هو منافي لما تقرّر في الشريعة من رفع الحرج والمشقة عن العباد ، ولهذا ترك العمل به .

تنبيهات :

١ - كما يراعى في تقدير النفقة حال الزوج - يراعى ارتفاع الأسعار وانخفاضها في الأسواق ، وإذا قدرت النفقة باعتبار حال الزوج وأسعار الحاجات في زمن ما ، فحسنت حاله ، أو ارتفعت الأسعار - كان للمرأة أن تطالب بزيادة ما قدر لها ، وإذا ساءت حاله ، أو انخفضت الأسعار - كان له أن يطالب بخفضه .

(١) عدم اعتبار حال المرأة عند يسار الزوج أمسر عملاً ، وأقرب إلى حسن المشرع من غير إضرار بالزوج ، وبه يتحقق ما حث عليه الدين من مساواة الرجال بين النساء عند التقصد وإن اختلف حالهن يسراً وعسراً .

٢ - تفرض النفقة يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً أو سنوياً - بحسب حال الزوج في كسبه ، وما هو أيسر له ، وتدفع النفقة في أول الدة ، لتتمكن المرأة من إنفاقها فيها .

والعمول به في المحاكم المصرية أن يفرض بدل طعامها ومسكنها شهرياً وبدل مكسوتها كل ستة أشهر ، وقد يفرض لها شهرياً ما يكفي طعامها ومسكنها وكسوتها .

٣ - لا تجب على الزوج نفقة خادم لأمراته إلا إذا كان موسراً ، وحينئذ يجب عليه ما يكفيها ويكفي أولاده منها من خادم أو اثنين أو أكثر ، ويراعى في ذلك ما يقضى به العرف .

المسكن الشرعى :

يراد بالمسكن الشرعى المكان الذى يعمده الزوج سكناً لأمراته مستكلاً للشرط الشرعية بحيث يجب عليها أن تطيعه بالإقامة فيه وإذا امتنعت كانت ناشزة وسقط حقها في النفقة .

ويجب في هذا المسكن أن يكون ملائماً لحالة الزوج المالية ، مشتملاً على المرافق المنزلية ، والأثاث والأدوات المناسبة ، بين جيران صالحين ، تأمين فيه على نفسها ومالها ، خالياً من أهل وأهلها .

فليس له أن يسكنها من غير رضاها مع أحد من أهلها ، إلا ولده من غيرها إذا كان صغيراً غير عميز ، وليس لها أن ترغمه على السكنى مع أحد من أهلها ولا ولدها الصغير .

وإذا أسكنها في بيت من دار - أو شقة في عمارة - يسكن فيها أحد أفرادها فليس لها أن تطلب النقلة منه ، إلا إذا آذوها بقول أو عمل ، أما إذا كان في الدار ضرة لها فلها أن تطلب النقلة وإن لم تؤذها فعلاً ، لأن قربها من مظنة الإيذاء .

وينبغي أن يراعى في السكن المرفق مع حال الزوج ، فقد يجب أن يكون داراً مستقلة ، أو جزءاً من دار له مرافق خاصة ، أو بيتاً له مرافق مشتركة . بحسب حال الناس في كل زمان وكل مكان^(١) .

نفقة امرأة الغائب :

الغائب من تمذر إحضاره إلى مجلس القاضى لسؤاله عن الدعوى ، بعيداً كان أو قريباً ، ولو كان مختفياً في نفس البلد .

وهو إما أن يكون له مال ظاهر من جنس المال الذى تقدر به النفقة عادة ، كالبر والدقيق والسن وما جرى به التعامل من ذهب وفضة وورق نقدى ، أو يكون له مال ظاهر من غير ذلك ، كالسفار والمراكب والدواب ، أو لا يكون له مال ظاهر .

١ — فإذا كان له مال ظاهر من جنس ما تقدر به النفقة . —

فإن كان تحت يد المرأة كان لها أن تأخذ منه ما يكفيها بالمعروف من غير حاجة إلى قضاء ، عملاً بمحدث هند المار .

فإذا رفعت أمرها إلى القاضى ليفرض لها نفقة ، وكان عالماً بالزوجية فرض لها ما يكفيها ، وكان هذا منه إعانة لها على أخذ حقها ، وإعانة للزوج على إحياء أمراته وليس من باب القضاء على الغائب .

وإن كان المال في ذمة مدين ، أو تحت يد مودع أو مضارب ، أو حقاً في وقف تحت يد ناظره ، رفعت المرأة أمرها إلى القاضى ليفرض لها النفقة فيه فإن القضية تحتاج إلى إثبات أمرين : المال عند من هو تحت يده ، والزوجية .

فإن كان من عنده المال مقرراً به ومقرراً بالزوجية ، أو منكراً لها أو لأحدهما والقاضى عالم بما أنكره — فرض لها النفقة ، وأمره بأدائها لإيها بعد

أن يستوثق للقائب بأخذ كفيل عليها وتحليفها أن زوجها لم يجعل لها النفقة ،
وأنها ليست ناشزة ، ولا مطلقة قد انتهت عدتها .

وإن كان من عنده المال منكراً له وللزوجة أو لأحدهما والقاضى لا يعلم
ما أنكره - فقد ذهب الإمام وصاحبه إلى أن القاضى لا يفرض لها نفقة ،
ولا يسمع منها بيته ، ولا لإثبات الزواج لأن من عنده المال ليس خفياً عن الزوج
فيه ، ولا لإثبات المال لأن المرأة ليست خفياً عن الزوج فيه (١) .

وذهب زفر إلى أن القاضى يسمع منها البيته على ما أنكره ، ولكنه لا يحكم
بالزوجة على القائب ، بل يكتفى بفرض النفقة بمد أن يستوثق للقائب باليمين
والكفيل ، وفي هذا محافظة على حق المرأة ، واحتياط لنفي الضرر عن الزوج ،
وعليه الفتوى .

وإذا كان مال القائب في عدة جهات - نظر القاضى إلى مصلحته ، فقدم
ما هو أولى بالإغراق لتمرره للثوى والضياع ، فيقدم الوديعة مثلاً على الدين ،
لأنها لا تضمن إلا بالتعدي ، والدين ثابت في ذمة الدين لا يتأذى المدون عليه ،
إلا إذا خاف إفلاس الدين أو هربه أو إنكاره ، فعينئذ يقدمه (٢) .

٢ - وإذا كان المال للظاهر من غير جنس النفقة - فرض لها القاضى
نفقة وأذن لها في استيفاء المفروض من غلة السقاجر أو ما يمكن تأجيله من عقار
أو منقول ، ولا يبيع شيئاً من ذلك على القائب ، أما عند أبي حنيفة فلا لأنه لا يميز
بيع مال الدين الحاضر جبراً عنه ، فالقائب من باب أولى ، وأما عند الصحابين
فلا لأنها لا يميزان بيع مال الدين إلا إذا امتنع عن أداء ما عايناه ، والقائب
لا يعرف امتناعه .

(١) ويستطيع المرأة في هذه الحالة أن تتفق من مالها أو تستدين ، وتكون نفقتها وآجل
زوجها مطالب به عند عودته .
(٢) راجع ص ٦٨٤ - ٢ : ابن عابدين .

٣ - وإذا لم يكن للغائب مال ظاهر ، فرفعت المرأة أمرها إلى القاضي ليغرض لها نفقة ويأمرها بالاستدانة على الزوج - فإن كان القاضي عالماً بالزواج فرض لها النفقة ، وأذن لها في الاستدانة ، وكانت إدايتها واجبة على من يجب عليه نفقتها لو لم تكن متزوجة .

وإن لم يكن القاضي عالماً بالزواج - ففي سماع بينتها وفرض النفقة لها ما مر من خلاف بين زفر والأئمة الثلاثة ، ويقول به يفتى لما ذكرنا .

وليس لامرأة الغائب حينئذ أن تطلب إلى القاضي التفريق بينها وبين زوجها عند الحنفية ؛ قالوا : لأننا بين أمرين : أن نؤجل دفع الزوج النفقة للضرورة مع رفع الضرر عن المرأة بإذنها بالاستدانة عليه ؛ وأن نفرق بينهما فنبطل حق الزوج في الاستمتاع من غير مقابل ، ولا شك في أن تأجيل حق على الزوج من غير إضرار بالمرأة خير من إسقاط حق للزوج من غير مقابل .

ويرى مالك والشافعي وأحد أن للمرأة حينئذ أن تطلب التفريق ؛ والقاضي يجيبها إلى طلبها - على ما سياتي في الفقرة بين الزوجين - لأن العجز عن الإنفاق ينافي المعاشرة بالمعروف ، وقد قال تعالى : « فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان » ، وقد تندر التسريح من الزوج انبيته ، فيقوم القاضي مقامه ؛ لأنه نصب لرفع الظلم والضرر عن العباد .

تنبيه :

إذا حضر الزوج من غيبته وصديق المرأة فيما ادعت - كانت معقبة فيما أخذت ، وإن كذبها كان له أن يدفع دعواها بما يبطلها ؛ كأن ينكر زوجها أو يدعي طلاقها وانتهاء عدتها ، أو يدعي أنه جعل لها النفقة قبل سفره مثلاً . ولكل قضية من هذه القضايا طريق للسير فيه ، وحكم يعرف من موضعه في المطولات (١)

(١) راجع ص ٢٦٦ ج ١ : شرح الأحوال الشخصية لزيد بك رحافة .

نفقة امرأة الغائب في القانون :

صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، فأفاد بملوته الخاصة :

١ — أن الغائب متى كان له مال ظاهر يمكن التنفيذ فيه بالطرق المعتادة^(١) تفرض النفقة فيه ، سواء أكان من جنس النفقة كالدقيق والنقود ، أم كان من غير جنسها من منقول أو عقار .

٢ — أن لامرأة الغائب الذي لم يجعل لها النفقة وليس له مال ظاهر — أن تطلب التفريق بينها وبينه ، والقاضي يجيبها إلى طلبها على نحو ما هو مبين في موضعه من كتاب «الفرقة بين الزوجين» .

تمجيل النفقة :

إذا عجل الزوج لامرأته نفقة عن مبددة مستقبله ، فوقع في أثناء المدة ما يسقط النفقة كالنشوز والموت لم يكن للزوج أن يسرد شيئا مما عجل عند الشئخين ، لأن النفقة صلة ، فلها حكم الهبة المقبوضة ، والزوجية من موانع الرجوع في الهبة .

ويرى محمد والشافعي أن للزوج أن يسرد نفقة المدة الباقية ، لأنها لا تستحق إلا باحتباس ، وقد فات ، وهو المناسب المعمول به في دين النفقة .

دين النفقة :

إذا لم يؤد الزوج ما عليه من النفقة وقت وجوبه كان ديناً عليه .
والخفية يقسمون هذا الدين ثلاثة أقسام :

١ — دين نفقة تراضى عليها الزوجان ، أو حكم بها القاضي ، ثم استدانتها المرأة بإذن الزوج ، أو بأمر القاضي .
وهذا يكون ديناً قوياً لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

(١) أي بما جرى عليه العمل بمقتضى لائحة التنفيذ .

٢ — دين نفقة تراضى عليها الزوجان ، أو حكم بها القاضى ، ولم تؤخذ المرأة باستدانتها ، لا من الزوج ، ولا من القاضى .
وهذا يكون ديناً ضعيفاً ، يسقط بالأداء أو الإبراء ، وينشوز المرأة ، وموت أحد الزوجين ، والطلاق على خلاف فيه عندهم .

وقد علوا سقوطه بغير الأداء أو الإبراء بأن النفقة أشبه بالصلة منها بالعوض ولا وجه لتكليف الزوج بدفع صلة للمرأة عند وقوع شيء من ذلك .

٣ — دين نفقة لا تراضى عليها ولا حكم بها ، وهذه يسقط منها ما مضى عليه شهر ، فلا يكون ديناً ، ولا بطلاب الزوج به ، وما لم يمر عليه شهر يعد ديناً ضعيفاً كالنوع الثانى ، لتتمكن المرأة فى أثناءه من مقاضاة الزوج ، والحصول على حكم من القاضى بالنفقة .

وذهب مالك والشافعى وأحمد إلى أن النفقة متى وجبت على الزوج ولم يؤدها كانت ديناً صحيحاً عليه ، فلا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء وإن لم يكن هناك تراض ولا قضاء قاض ، لأن النفقة حق للمرأة بالاحتباس كال مهر بالمقد فلا وجه لسقوطها بعد تقررها إلا ما تسقط به كل الديون .

وبهذا أخذ القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، فنص فى مادته الأولى على أنه :
« تعتبر نفقة الزوجة التى سلت نفسها لزوجها ولو حكماً — ديناً فى ذمته من وقت امتناع الزوج عن الاتفاق مع وجوبه بلا توقف على قضاء أو تراض منهما .
ولا يسقط دينها إلا بالأداء أو الإبراء » .

أما فى السودان فقد كان العمل جارياً على مذهب الحنفية حتى صدر المرسوم المشرعى رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٧ . فأقاد بمواده ١٦ ، ١٧ — أن نفقة الزوجة تعتبر ديناً على الزوج من وقت امتناعه عن الاتفاق مع قدرته عليه وإن طال المدة ، وأن المنشوز لا يسقط من النفقة إلا نفقة المدة التى ثبت أن المرأة كانت

ناشرة فيها، وأُتِم القضاء بأن يُقيموا الحكم بالنفقة بالإذن بالاستدانة إذا كان الزوج عاجزاً عن الاتفاق، حتى لا يضيع على المرأة حقها في النفقة في وقت حوزة .

وقد اتخذ بعض النساء ذلك القانون وهذا المنشور وسيلة إلى إرهاب الأزواج وإعنتهم ، بسكونتهن عن المطالبة بالنفقة مدة طويلة ، ثم مطالبتهن بها دفعة واحدة مما قد يؤدي إلى الحكم على الزوج بالحبس ، فرأى القانون علاجاً لهذا أن يمنع سماع دعوى النفقة عن سدة ماضية تزيد على ثلاث سنين ميلادية تنتهي بتاريخ رفع الدعوى (م ٩٩ ق ٧٨ س ١٩٣١) .

وكذلك صدر في السودان المنشور الشرعي رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٦ ، فُنع المحاكم الشرعية من سماع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى .

وهو علاج قليل الجدوى فيما نرى ، لأن هذه المدة كفيلة بإرهاق كثير من الأزواج ، وكان ينبغي لنفى الحرج عنهم -- أن تغلر بما لا يزيد على ستة أشهر أو سنة على الأكثر ، ولا ضرر على المرأة في هذا ، لأنه لا يقصد به إسقاط حقها ولا حملها على تركه ، بل يراد به حملها على التمسك بالمطالبة به ، منعا للضرر عن الزوج .

الحبس في دين النفقة :

لما كانت النفقة قوام الحياة ، والمحكوم عليه بها قد يمتنع عن أدائها عنادا خصها المشرع الرضوى بشيء من العناية عند التنفيذ ، فأباح للمحكوم له بها أن يطلب من القاضي المختص حبس الدين بها ، ليحمله على أدائها (١) .

(١) يجوز شرعاً حل كل معين مماطل على أداء ما عليه من دين بالحبس (راجع باب الحبس في ج ٤ فتح القدير، ص ٦٢: الطرق المحكمة) ، والعمل بهذا في مصر الآن مقصور على دين نفقة المرأة والأقارب وما يوجبها وهو أجر الرضاع والمضانة (م ٣٤٧ ق ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، والمذونات المنفصلة بها في ص ٥٨٠ : من شرح لأحكام الإجراءات الشرعية) .

والتقاضى يجيب هذا الطلب متى كان حكم النفقة نهائياً ، وثبتت عنده قدرة للدين على أداء المطلوب ، وأمره بأدائه فامتنع .

وليس للقاضى أن يحكم بالحبس أكثر من ثلاثين يوماً ، ولا أن يحبس للدين الواحد أكثر من مرة .

وإذا كان الدين مجبوراً عليه لم يحكم عليه بالحبس ، بل يحكم به على وليه . لأن الولي هو الطالب بأداء ما على المجهور عليه من الحقوق المالية .

وإذا كان المحكوم عليه بالحبس من عمال الدولة وجب إخبار المصلحة التى يقبضها بمدة حبسه فور الحكم عليه .

والحكم بالحبس لا يسقط النفقة الواجبة . بل يبقى لصاحبها حق الحصول عليها بما يتيسر له من طرق التنفيذ الأخرى .

ولا بدراً الحبس عن يستحقه إلا الأداء أو إعطاء كفيل بمآ عليه . والكفيل لا يُحبس . بل يُنقِذُ حكم النفقة فى ماله من غير حاجة إلى الحكم عليه . متى كانت الكفالة صادرة أمام موظف رسمى .

الإبراء والمقاصة :

للرأة أن تبرئ زوجها بما وجب عليه من النفقة من مدة ماضية . أو مدة مستقبلية حل أولها ، ووجب أداؤها . فأما المدة المستقبلية قبل حلول مبدئها فلا يصح الإبراء من نفقتها . لأن الإبراء لا يكون إلا من دين قد تعلق بالذمة . والنفقة لا تصير متعلقة بالذمة إلا بعد وجوبها .

وإذا كان للزوج دين فى ذمة امرأته ولها عليه دين ، فطلب أحدهما إسقاط ما عليه فى نظير مآله - أجبب إلى طلبه لاستواء الدينين فى القوة .

وقد يكون في هذا إضرار بالمرأة إذا طلب الزوج المقاصة وهي عاجزة
عن أداء ما عليها ولا تجد ما تنفق، ولهذا كان مما فكر فيه العلماء أن يؤخذ
هنا بقول الإمام أحمد، فلا يجاب الزوج إلى طلبه إلا إذا كانت المرأة قادرة
على أداء ما عليها، لأن إحياء النفس مقدم على الوفاء بالديون .

حقوق الزّوج

قدّمنا أن حقوق الزوج قبل المرأة ثلاثة: الطاعة، والقرار في البيت، وولاية التأديب.

١ - الطاعة

لا ينتظم أمر جماعة، ولا تنصل باجتماعها إلى ما تشده من المقاصد الحميدة - لم يكن لها رئيس نافذ الكلمة، يوجهها إلى غايتها، ويرجع إليه عند الخلاف، فيجمع شتاتها، ويوحد كلمتها.

والأسرة هي الجماعة الأولى التي تتألف منها الأمة، وبصلاحها تصلح الأمة، وبفسادها تفسد، فلا بد لها من رئيس يرعاها، ويدير أمرها.

وقد اقتضت الفطرة أن تكون المرأة للعمل والولادة والعناية بشئون البيت، أما الرجل - فإلى ما يمتاز به من قوة البدن، وبعده النظر، والصبر على الشدائد - يعيش في البيت، ويعمل خارجه لكسب المال، ويتردد على الأسواق لقضاء مصالح الأسرة، فيختلط بالناس، ويعرف من شئون الحياة وسياسة الاجتماع ما لا تعرف المرأة، فهو أجدر منها بمرتبة الرياسة، وأقدر على توجيه الأسرة إلى غايتها الحميدة. ولا شك أن المرأة المخلصة ستكون خير معين لزوجها على ذلك. ولهذا قال خالق الرجال والنساء سبحانه: «الرجال قوا ملأوا على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم». فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله. فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا. إن الله كان عليا كبيرا» (١).

فإن حق الزوج على امرأته أن تطيعه فيما يتعلق بأمور الزوجية في غير ما نهى الله عنه ، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

وبحال الناحية الخلقية هنا أوسع من مجال الناحية القانونية ، ولهذا كثرت الأحاديث التي تحت المرأة على طاعة زوجها .

ومن ذلك أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا نبي الله ، إنني رسول النساء إليك ، وما منهن امرأة - عِلِمَتْ أَوْ لَمْ تَعْلَمْ - إلا وهي تَهْوَى مُخَرَّجِي إِلَيْكَ ، الله رب الرجال والنساء وإِلَاهُهم ، وأنت رسول الله إلى الرجال والنساء ، كتب الله الجهاد على الرجال ، فإن أصابوا أثروا ، وإن أسَفَسَهِدُوا كانوا أحياء عند ربهم يرزقون ، فما يبدل ذلك من أعمالهم من الطاعة ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : « طاعة أزواجهم ، والمعرفة بحقوقهم ، وقليل مسكن من فعله » .

وفي هذا يقول على كرم الله وجهه : « جهاد المرأة حسن التبعل » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « أبما امرأة ماتت وزوجها عنها راض - دخلت الجنة » .

٢ - القرار فى البيت

بروز المرأة للناس مدعاة إلى الفتنة ، ووظيفتها فى الحياة من حمل وولادة ورعاية بيت - تقتضى القرار فى البيت .

ومادام عقد الزواج اتفاقاً على قيام كل من الزوجين بمطالب الزواج - يكون اتفاقاً على قرار المرأة فى البيت .

غير أن خروجها أحياناً لا ينافى قيامها بما يجب عليها من حقوق الزوجية ، ولهذا لم يكن القرار فى البيت حقاً لله تعالى ، أو بمباراة أخرى - لم يكن من النظام العام ، بل هو حق للزوج ، فإن شاء لم يأذن فيبعض استمك ، وإن شاء أذن فعن حقه تنازل .

ولله تعالى على الزوجين حق ليس لأحدهما أن يقصر فيه أو يتنازل عنه ، وهو ألا يخرج من بينها - ولا يسمح لها الزوج بالخروج - من غير حاجة ، أو على وجه ينافى الأدب ، ويدعو إلى الفتنة . هذا هو ما قرره الشريعة الإسلامية .

وقد اجترأ السلمات فى أيامنا على الخروج من بيوتهن للتسكع فى الطرقات ، وارتياح المتاجر ، لا لشراء ما هن فى حاجة إليه ، بل لمعرفة ما استحدثت أوربا من نماذج للملابس التى تظهر الفاتن ، وتكشف عما حصرم الله إظهاره من الأبدان .

وزعت المرأة برقع الحياء الذى كانت تتجمل به ، فلم تكشف بالكشف عن عنقها حتى كشفت عن صدرها ، ولا بالكشف عن ذراعيها حتى كشفت عن عضديها وكففيها ، ولا بالكشف عن ساقها حتى كشفت عن فخذيها ، وكأنها تعرض مفاتيها لتوجه أنظار الرجال إليها ، أو تثير إعجابهم بمحاسنها

وإن لم تكن حسناء، لتستمتع بما يوجه إليها من نظرات الاستعجاب الأثيمة أو الكاذبة، وإلا فلماذا تكشف الحرة الشريفة عن عورتها ومفاتنها لمير زوجها ومحارمها والله تعالى يقول: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ وَبَنَاتِكُمْ نِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِئِمٍ» (١). ويقول: «وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَفْضَضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَمَحْفَظْنَ فُرُوجِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا، وَلَا يُضْرِبْنَ بِخُمْرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ لِمَنْ يَكُنِيَ تَحْتِ يَدَيْهِنَّ» (٢).

إن الكشف عن العورات بثير الفرائز ، وبحرك الانفعالات البشرية - قصدت المرأة ذلك أو لم تقصد - ولا ينكر أحد ما في هذا من دفع الفتيان والفتيات إلى الاستهتار بالقيم الاخلاقية ، والتحلل من قيود الفضيلة والإقبال على الشهوات ، وهو ما لا يقره دين ولا عقل .

وقد أصبح خروج المرأة على ما وصفنا عادة مألوفة في الشوارع والمتاجر والجمعات العامة، ومظهراً من مظاهر المدنية الحديثة التي فتن الناس بها، لا يُوجِّه إلى من تفعله منهن لوم، بل يُوجِّه اللوم إلى من يصرح بهذا النقد، ويستهتم بالتدخل والرجسية، فيأقفه المسلمين من تقليد أمي زادوا فيه على من قلده ممن لا يريد لهم إلا السقوط في هاوية الانحلال الخلقي، ليكونوا أئمة سائفة له، وقد ظهرت بوادر هذا في أيامنا، ف«اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون» (٢).

(١) ٥٩ : الأحزاب . (٢) ٣١ : النور .

(٣) قد تثار هذه المسألة على أنها مسألة خروج المرأة واحتلالها بالرجال اختلاطاً برتاعلي النحو الذي أباحه الإسلام في الحج وفي دور العبادة ، واقترع في البيئات التي تفكر المرأة فيها الرجل في العمل ، كالفلاحين في مصر وفي غيرها .

وقد مر بك في التفقة أن المرأة إذا خرجت من بيت زوجها بغير إذنه ، ومن غير عذر مقبول ، أو امتنعت من الانتقال إليه كذلك - كانت ناشزة ، ولا تفقه لها ، ولا حينئذ أن يرفع أمرها إلى القاضي ليأمرها بطاعته والقرار في بيته . ولما عليه أن يأذن لما بالخروج لزيارة أبيها كل أسبوع مرة ، ولزيارة محارمها كل سنة مرة ، وقيل كل شهر مرة ، ولاتيت عند أحد منهم لإباضته ، وليس لها أن تزور غير هؤلاء أو تعودهم لإباضته ، ولأن تأذن لأحد في دخول بيته من غير رضاه ، إلا أن يزورها أحد أبيها كل أسبوع مرة ، أو أحد محارمها كل سنة - أو كل شهر - مرة ، وله منعها من حضور الولائم ولو كانت عند المحارم ، لما يقلب فيها من المفاسد .

وإذا مرض أحد أبيها مرضاً يحتاج فيه إلى من يقوم بشأه ، وليس له غيرها - وجب عليها أن تعني به وإن كان كافراً ، سواء أرضى الزوج أم أبى ، لأن حق الوالدين مقدم على حق الزوج عند التمازض .

وما يقتضيه حق الطاعة والقرار في البيت - أن تصون المرأة نفسها عما يبدنس شرفها وشرف زوجها ، وتحافظ على كرامتها ، وترعى أولادها ، وتحفظ مال زوجها ، فلا تعطى منه أحداً ما لم تجز العادة بإعطائه .

ومن يشرها على هذا النحو يحول الأضرار عن الطريق فتأخر بها المرأة ، ولو أنها خرجت خروج المسلمة لم يكن للاعتراض على خروجها موضع ، لأنها إن خرجت حينئذ إلا لحاجة ، وحل وجه يدعو إلى الاحترام ، لا إلى الفتنة ، وهو مباح بدليل أن الله تعالى - كما أمر النساء بنسب الصبر الآية التي أوردناها - أمر الرجال بذلك أيضاً في قوله سبحانه : « واللمؤمنين بفنوا من أضرارهم ويحفظوا فروجهم فذلك أذكى لهم . إن الله خير بما يصنعون (٣٠ : النور) وجعل إساءة النساء في البيوت ومنهن من الخروج مناً بآث - عقوبة لمن نال منهن بظاحفة في قوله تعالى : « واللاتي يأتين الفاحشة من فئاتكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم » ، فإن هبوا فاستكروهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلاً » (١٥ : النساء) وراجع عمير أبي سلم الأصفهاني لها ، وراجع حديث خروج خالة جابر بن عبد الله لفسل وهي محتقة من طلائق باتن في ٢٠٦ : من كتاباته الفرق بين الزوجين ، والخروج ليس حراماً ، وإما يحرم إظهار اللاتن والبورات والمثولة بغير المحارم .

٣ - ولاية التأديب

قال الله تعالى : « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم . فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واحجوهن في اللصاج واضربوهن ، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا . إن الله كان عليا كبيرا » .

وقد تضمنت هذه الآية الكريمة نظام تأديب المرأة المتزوجة في الإسلام ، ويكفي أن نقول للذين يعترضون على هذا التشريع - قَبْلَ أن يعترضوا على هذا النظام : امنموا الدَّوْلَ من أن تضع نظماً لتأديب أعلى رجالها ثقافة وعلماً ، من أساتذة الجامعات ورجال القضاء وغيرهم ، وإلا فكيف تفترضون تعرض هؤلاء للانحراف وحاجتهم إلى التأديب ولا تفترضون هذا في المرأة ؟ إن هذا لتجن على الإسلام ، وتجاهل على تشريعه الكامل في جهل وحماقة .

وبعد فقد جمعت الآية النساء نوعين :

النوع الأول - الصالحات ، وكَسَنَ في حاجة إلى تأديب ، فقد بلغن بصلاحهن وخضوعهن لله ولأزواجهن ، وحفظهن لما يجب حفظه من أسرار الزوجية - مرتبة سمو بهن عن التعرض للتأديب الذي يشعر بنقص الأدب ، أو الجهل بما يجب عليهن في حياتهن الزوجية .

النوع الثاني - من يُخَافُ نشوزهن وانحرافهن عن الصراط المستقيم ، فهن في حاجة إلى تهذيب وتثقيف يردهن إلى الصواب ، ويوجهن إلى الكمال اللائق بهن ، أَقْبَرُ كُنْ لِنزغات الشيطان ، وما يفتانهن أحياناً من رعونة وطيش ، فيكن بواهب شقاء لأزواجهن ، وتكدير لصفويوتهن ؟ أم ينلن

نصيبهن من التثقيف والتقويم ، فيؤدين وظيفتهن في الحياة على الوجه الأكمل ،
ويسعدن مع أزواجهن بالحياة الزوجية ؟

وإذا كانت الثانية أصحّ للرأى ، وأنفع للأسرة - فهل يوكل أمر تهذيبها
إلى من يخاطبها ، ويطلع على ما ظهر وما خفى من أمرها - رضيت أم أبت -
أم يوكل إلى غيره ، فيذيع أمرها ، ويُعرف عنها ما لا تحب أن يطلع عليه
الناس من شأنها ؟ ... لاشك أن قيام الزوج بتأديبها أستر لها ، وأبقى على
كرامتها ، وأحفظ أسر الأسرة .

ولما كان مزاج المرأة يختلف باختلاف البيئة ، ومن القنوب صغير
وكبير - شرع الله تعالى من أساليب التهذيب ووسائل التأديب ثلاثاً ، ليتخذ
الزوج منها ما يلائم المرأة وذنبا في البيئة التي يعيشان فيها :

الأول - الموعظة الحسنة ، وهذا ما يلائم حال المرأة التي تكفيها الإشارة
أو الكلمة ، أو الذنب الصغير ، والزوج أدري بما يصالح امرأته من ذلك .
الثاني - المجر في المضجع ، وقد قيل إن المراد به المبيت في حجره غير
التي تبیت فيها ، وقيل في فراش غير فراشها ، وقيل إن التمييز بقوله تعالى
« في المضاجع » يدل على مجرّها مع المبيت معها في فراشها ، ولعل هذا
يكون آلم لها .

وما دام المقصود التأديب فالأولى أن يترك تقدير ذلك إلى الزوج ، ليفعل
منه ما يلائم حاله . وما يراه أدعى إلى كبح جماح زوجه .

الثالث - الضرب . وهو علاج الشرسات ، اللاتي لا تجدى فيهن موعظة
ولا هجر ولا يصلح مثلن إلا به . ويكون في كل معصية لم يرد في شأنها حد
مقدر ، كخروج المرأة متبرجة ، أو كاشفة عما يجب ستره من بدنّها ، كصدرها
وساعدها وركبتها .

ويجب ألا يكون الضرب مبرحا شديدا للإيلام ، وقد روى عن ابن عباس تفسيره بالضرب بالسواك ومحوه ، ومن هذا ترى أن القصد فيه إلى الإيذاء الممتوى أقوى من القصد إلى الإيذاء البدنى .

والعارف بإحوال النساء في البيئات المختلفة يعرف أن منهن حقا من لا تصلح إلا بهذا النوع من التأديب ، ولا ينبغي للجاهل بشئون الجماعات واختلاف البيئات أن يتخذ من جهله سببا إلى نقد هذا النوع من التأديب بعد أن وضع العلم الخبير من الأنواع ما يلائم كل بيئة .

ولعل سبب النقد أن التفتت بصور العقوبة كما يشاء له خياله ، ثم يضع العقوبة القصوى بإزاء الذنب الأدنى أو المرأة الصالحة ، وإلا كان تمادي المرأة في غيرها ، وفي تمكيد صفو الأسرة - أمون عنده من وحزها بيد ، أو ضربها بنحو سواك ، وما بهذا تصلح كل الأسرة .

تنبيه :

ترى ما نندم أن ولاية الزوج على امرأته مقصورة على ما يحفظ به عرصه ونسبه وماله ، ويعصون به نظام الأسرة ، فلا ولاية له على شيء من مالها ، بل هي حرة في التصرف فيه قبل الزواج بعد .

الحقوق المشتركة بين الزوجين

قدمنا أن الحقوق المشتركة بينهما اثنتان : حل الاستمتاع ، و - ن
المشورة .

١ - حل الاستمتاع

قال الله تعالى في صفات المؤمنين المفلحين : «والذين هم لقروجهم حافظون
إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين . فمن اجتنب وراء
ذلك فأولئك هم العادون » (١) .

فلكل من الزوجين حق الاستمتاع بصاحبه ، وهذا أمر تدعو إليه
الطهارة ، ويوقوف عليه التناسل ، فكل منهما أن يلي داعي الفطرة البشرية
ولا يمتنع على الآخر ما لم يكن هناك ما يمنعه من حيض أو نفاس أو مرض
أو غير ذلك من الموانع (٢) .

وقد حكى عن كثير من العلماء أن الجماع حق للمرأة كالرجل ، ولها أن
تطالبه به ، ولعل من جملة حق الرجل وحده نظر إلى توقفه على شرط إيجابي
من قبله وسلبى من قبلها .

وهو عند الحنفية من الأمور التي لا يقتلونها القضاء والإلزام إلا الوطأة
الأولى ، وهو واجب على الزوج لامرأته ديانة ، بحيث لا ينقطع عنها مدة
الإبلاء - أربعة أشهر - من غير رضاه (٣) .

(١) ٥ - ٧ : المؤمنون . (٢) راجع ٨١٧ - ٧ : ابن عابدين

(٣) راجع الفريحي لنية الزوج ص ١٤٤ لمن كتابنا « الفرة بين الزوجين »

٢ - حسن العشرة

قال الله تعالى : « وعاشروهم بالمعروف » (١) .
 وقال سبحانه : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » (٢) .
 وقال تعالى : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا
 إليها وجعل بينكم مودة ورحمة . إن في ذلك لآيات تقوم بتفكرون » (٣) .
 وقيل لرسول الله ﷺ : ما حق امرأة أحدنا عليه ؟ فقال : « أن تطعمها
 إذا طعمت ، وتسكوها إذا اكتسبت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ،
 ولا تهجر إلا في البيت » .
 ومعنى « لا تقبح » - لا تسمعها القبيح من شتم ونحوه .

فكل من الزوجين مطالب بأحسن معاشرة الآخر ، ويكون ذلك بالبعد
 عما ينفّر ، والسعي إلى ما يرضى ، والتعاون على دفع الشر وجلب الخير ،
 والاخلاص في أداء الواجب مع المطف والتسامح وحسن الحديث ، واحترام
 رأى ، وما إلى ذلك مما تقتضيه الحياة الزوجية من أسباب السعادة والاطمئنان
 أيوم الوفاق والوفاء ، ويتربى النسل في صفاء وسلام .

ومن حسن العشرة عند تعدد الأزواج - أن يعطى الزوج في القسم
 ينهن ، فيجعل لكل منهن من الليالي مثل ما لغيرها ، ويعطى كلاهن من
 النفقة مثل ما يعطى الأخرى ، والبكر والثيب ، والجديدة والقديمة ، والسامة
 والسكرانية في ذلك سواء .

ويرى الشافعى أن تخص الجديدة بثلاث ليال إن كانت ثيبا ، ويسج
 إن كانت بكرأ ، لأحاديث وردت بذلك (٤) .

(٢) ٢٣٨ : البقرة .

(٤) راجع ص ٣٦٩ ح ٢ : نيل الأوطار .

(١) ١٩ : النساء .

(٣) ٢١ : الروم .

والزوج عند السفر أن يسافر بمن شاء من أزواجه ، والقرعة بينهما أحب ،
 علما بالأنور عن النبي ﷺ ، واستصفاء للنفوس ، وتطيبها للقلوب .
 ولا تحسب مدة السفر من أيام القسم .

وإذا بدرت بوادر خلاف بين الزوجين — فقد قدمنا أن الشارع حثهما
 على إصلاح ذات بينهما حيث قال تعالى : « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا
 أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا . والصلح خير » (١) .

فإذا لم يستطعا فقد يصلح بينهما من يهتم بأمرهما من هو أهل لذلك ،
 فإذا لم يصلحوا ورفع الأمر إلى القاضي كان عليه أن يختار للإصلاح بينهما حكمين
 عدلين : أحدهما من أهل الزوج ، والثاني من أهل المرأة ، علما بقوله تعالى :
 « وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدوا
 إصلاحاً يوفق الله بينهما . إن الله كان عليماً خبيراً » (٢)

فإن تيسر الصلح بينهما وإلا كان الفراق على نحو ما هو مبين في أسباب
 الفرة بين الزوجين (٣) .

(١) ١٧٨ : النساء . (٢) ٣٠ : النساء .

(٣) راجع التفريق لسوء المعشرة ص ١٥٠ : من كتابنا « الفرة بين الزوجين » .

حقوق الله تعالى

قدمنا أن لمقد الزواج آثاراً شرعية هي حقوق لله تعالى ، وليس الزوجين ولا لأحدهما أن يفتازل عن شيء منها ، وهي أربعة :

- ١ - حرمة المصاهرة ، وقد تقدم بيانها في المحرمات من النساء .
- ٢ - التوارث ، وله دراسة خاصة في باب مستقل .
- ٣ - المدة ، وموضع الكلام فيها بعد فرق النكاح ، لترتيبها عليها .
- ٤ - ثبوت النسب ، والكلام فيه يأتي بعد الكلام في المدة وأنواعها لارتباطه بذلك .

تزوج المسلم الكتابية

قدمنا في باب المحرمات أن للمسلم أن يتزوج كتابية ، وفي باب الشروط أن شاهدي العقد حينئذ يصح أن يكونا كتابيين على رأى الشيعين للفقى به .
والكتابية أن تتولى عقد زواجها بنفسها إذا كانت بالغة عاقلة ، ويتولاه وليها الموافق لها في الدين إذا أرادت أو كانت فاقدة الأهلية .

ومختص زواج المسلم بالكتابية ببعض أمور :

ففي إجراءات العقد وتسجيله — ليس للمأذون الشرعى في مصر أن يجرى عقد زواج مسلم بكتابية ، بل ذلك من اختصاص القاضى الشرعى نفسه ، يجزبه بعد تحريات وإجراءات قانونية ، ويثبتته في وثيقة خاصة بعد أن يتلوها على الزوجين ، ويبين لهما ما دون فيها من أحكام الزواج ، ويقبلا العمل به .
وتشتمل هذه الوثيقة على أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية مكتوبة بثلاث لغات : العربية ، والإنجليزية ، والفرنسية (١) .

(١) ملخص ما كتب في هذه الوثيقة من الأحكام :

- ١ — لزوج أن يمنع امرأته من الخروج وأن يزرعها طاعته .
- ٢ — وله أن يتزوج متى وثلاث ورباع وإن لم ترس بذلك .
- ٣ — وله أن يطلقها متى شاء بغير رضاها ، وإذا كان الطلاق رجيا كان له أن يراجعها في المدة بغير إذنها ، وإذا كان باتنا فليس له أن يراجعها إلا بإذنها ويقدر ومهر جديدين ، وإذا كان مكلا لثلاث لم تحمل له حتى تنكح زوجا غيره ، ثم يطلقها أو يموت عنها .
- ٤ — وإذا طلق الزوج امرأته قبل الدخول بها فليس لها إلا نصف المهر للمسي ، فإن لم تكن نسبية فليس لها إلا ثمة بقدرها القاضى ، ولا عدة عليها ، ولا نفقة لها .
- وإذا طلقها بعد الدخول كان لها كل للمسي ، وخطابه بما لم يقبض منه فقط ، فإن لم تكن نسبية كان لها مهر مثلها بحسب تقدير القاضى أو اتفاق الطرفين ، وعليها المدة ، ولها نفقة بقدرها القاضى إذا لم ينفق الطرفان عليها .

ومنى تم المقد كان بين الزوجين من الحقوق والواجبات مثل ما بين الزوجين المسلمين مع ملاحظة ما يأتى :

١ - الأولاد الذين يولدون من هذا الزواج يكونون مسلمين تبعاً لأبيهم ، ذكورا كانوا أو إناثا ، وهذا من النظام العام الذى ليس للزوجين أن يتفقا على خلافه .

٢ - لاتوارث بين هذين الزوجين ، ولا بين الأولاد وأمههم ، لاختلاف الدين ، وإنما يرث الأب أولاده ، ويرث الأولاد أباهم ، كما يرث بعضهم بعضا ونصح الوصية بينهم جميعا ، لعدم اشتراط اتحاد الدين فيها .

٣ - إذا انتقلت السكناية من دينها إلى دين كتابى آخر - بقى الزواج ، لأن ما لا يمنع المقد ابداء لا يمنعه بقاءه ، أما إذا انتقلت إلى غير دين ساوى فإن الزواج ينفسخ ، وعلى القاضى حينئذ أن يفرق بينهما إن لم يفرقا (١) .

٥ - الأولاد من هذا الزواج يكونون مسلمين تبعاً لأبيهم ، ولأمهم حق حضانتهم سبع سنين فتلأم ونسما الجارية ، ما لم ير القاضى غير ذلك .

وإذا طلقت المرأة باتنا استعفت على حضانتهم ولرضاعهم أجراً يدره القاضى إذا لم يطق الطرفان عليه .

٦ - لا توارث بين الزوجين لاختلاف الدين .

(١) راجع انصاخ الزواج بالردة فى ص ١٧٥ : من كتاب بناء الفرفة بين الزوجين .

قضايا الزواج

في دعاوى الزواج - سواء أكانت مرفوعة من أحد الزوجين على الآخر أو على ورثته ، أم كانت مرفوعة من أحدهما على الآخر أو على ورثته - يسأل المدعى عليه عن الدعوى ، فإن أقر بها ثبت الزواج متى كان القرأحلاً للإقرار والحل قابلاً له .

وإن أنكر كلف المدعى إثبات دعواه بالبينة .

فإن أقام البينة على الزوجية ، أو على أن للمدعى عليه قد أقر بها قبل ذلك ، ثبتت دعواه .

وإن عجز عن ذلك كان له - على رأى صاحبين الفتى به - أن يطلب من القاضي تخليف للمدعى عليه ، فإن حلف رفضت الدعوى ، وإن نكل ثبت الزواج لأن النكول إقرار بالمدعى به عندهما .

وذهب أبو حنيفة إلى أن الميئن لا توجه إلى المدعى عليه إذا كان أحد الزوجين ، وإذا وجهت إليه فتكل لم يثبت الزواج بنكوله ، لأن النكول بذل لا إقرار عنده ، والزواج ليس مما يبذل (١) .

وإذا كان أحد الزوجين قد أقر بالزواج في صحته أو في مرض موته ، فصدقه الآخر حال الحياة - ثبت الزواج مستقلاً إلى وقت الإقرار باتفاق ، وكذلك إذا وقع التصديق بعد وفاة المقر عند صاحبين .

وذهب أبو حنيفة إلى أن التصديق بعد الوفاة لا يبعد به إلا إذا وقع من المرأة قبل انتهاء عدتها ، لبقاء الحل ببقاء آثار النكاح ، فأما إذا وقع منها بعد (١) راجع منه المسألة في باب المراضات الشرعية .

انتهاء المدة ، أو كان واقفاً من الزوج فلا يمتد به ، لوقوعه بعد فوات المحل بانقطاع كل علائق الزوجية .
هذا هو حكم الفقه .

أما حكم القانون في مصر - فالمدعى عليه إما مقر أو منكر .

فإن كان مقراً - ثبت الزواج باقراره متى كان أهلاً للاقرار والمحل قابلاً له ، إلا إذا كانت من أحد الزوجين عند رفع المدعى أقل من السن المقدرة قانوناً ، فإن الدعوى لا تسمع حينئذ ، فلا يحكم القاضي بالزواج ، ولا يرتب على الإقرار به أى أثر من آثاره .

أما إذا كان منكراً - فقد تدرج القانون في عدم الاعتداد بشهادة الشهود وتوجيه اليمين منذ أقبل الناس على رفع دعاوى الزواج طمعاً في المال أو رغبة في التشهير . وخلاصة هذا التدرج ينص عليه المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ - إذ قسمت حوادث الزواج أربعة أقسام :

١ - الحوادث الواقعة قبل سنة ١٨٩٧ م ، وهذه لا تسمع فيها دعوى الزواج أو الإقرار به - بعد وفاة الزوجين أو أحدهما - إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير ، ويستثنى من ذلك ما إذا كانت الدعوى مرفوعة من أحد الزوجين ، فإنه يجوز إثباتها حينئذ بشهادة الشهود ، على أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة (١) .

(١) قد يستغنى الخبر ، فيسمع من جمع يؤمن توالمهم على الكذب عادة ، وحينئذ يكون مشهوراً شهرة حقيقية أو علمية ، وقد يسمع من تصح منه الشهادة فقط : رجلين أو رجل وامرأتين عدول مستكملين شروط الشهادة ، وحينئذ يكون مشهوراً شهرة حكمية أو خاصة . والزواج من الأمور التي تصح الشهادة فيها بالسامع بناء على الشهرة العامة أو الخاصة عند صاحبه ، وبناء على الشهرة العامة فقط عند الإمام ، وهو ما عول عليه القانون هنا .

٢ - الحوادث الواقعة بين أول سنة ١٨٩٧م وآخر سنة ١٩١٠م، وهذه لا تسمع دعوى الزواج أو الاقرار به - بعد وفاة الزوجين أو أحدهما - إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير ، ولو كانت مرفوعة من أحد الزوجين

٣ - الحوادث الواقعة فيما بين أول سنة ١٩١١م وآخر يوليو سنة ١٩٢١م ، وهذه لا تسمع فيها دعوى الزواج أو الاقرار به - بعد وفاة الزوجين أو أحدهما - إلا إذا كانت ثابتة بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط المتوفى وعابها إمضاءه كذلك ، سواء أكانت مرفوعة من أحد الزوجين أم من غيره .
ويلاحظ أن هذه الأحوال الثلاثة خاصة بالدعوى المرفوعة بعد وفاة الزوجين أو أحدهما ، فأما المرفوعة من أحد الزوجين على الآخر فتطبق فيها الأحكام الفقهية السابقة .

٤ - الحوادث الواقعة بعد آخر يوليو سنة ١٩٣١م ، وهذه لا تسمع الدعوى بها - حال حياة الزوجين أو بعد وفاتها أو وفاة أحدهما - إلا إذا كانت ناتجة بوثيقة زواج رسمية صادرة على يد الموظف المختص بإصدارها بمقتضى وظيفته ، وهو المأذون أو القاضى الشرعى فى داخل القطر ، والمتصل فى خارجه .
قضايا الزواج بين غير المسلمين :

المراد بغير المسلمين من لا يدينون بالاسلام : من أهل الكتاب وغيرهم .
وقد أمرنا بتركهم وما يدينون ، فليس لنا أن نعرض أزواجهم ما دام صحيحاً عندهم ، سواء أكان صحيحاً فى حكم الاسلام أم كان غير صحيح ، إلا فى أربع حالات .

الحالة الأولى : أن يكون فى زواجهما اعتداء على حق مسلم ، كأن يطلق مسلم امرأته المسيحية ، أو يعوف عنها ، فيتزوجها مسيحية قبل انتهاء عدتها ،

فإن القاضى متى بلغه ذلك يفرق بينهما إذا كانت المدة لا تزال قائمة ، محافظة على حق المسلم .

الحالة الثانية : أن تكون الدعوى متمثلة بآثار الزواج ، كأن تطلب المرأة فرض نفقة لها على زوجها ، أو يطلب الزوج امرأته إلى طاعته ، وبكفى لسماع الدعوى هنا أن يرفعهما أحدهما راضيا بالاحتكام إلى ثريمتنا . وحينئذ يحكم القاضى لصاحب الحق فيها من غير تعرض لأصل الزواج .

الحالة الثالثة : أن تكون الدعوى متمثلة بأصل الزواج : يدعيه أحدهما وينكره الآخر ، وحينئذ لا يتعرض القاضى لفصل فيها إلا إذا قبل ما الاحتكام إلينا ، لأن الفصل فيها عند احكام أحدهما دون الآخر عدوان على حق من أبى الاحتكام إلينا . وهذا رأى أبى حنيفة الممول به .

ومضى احتكما إلينا فى أصل الزواج — طبق القاضى الأحكام الآتية :

١ — إذا ثبت له أن زواجهما صحيح فى حكم الإسلام لاستيفائه كل شروط الصحة حكم بصحته ، لأن كل ما هو صحيح بين المسلمين يعتبر صحيحاً بين غيرهم ، وعليه الشافعى وأحمد .

٢ — وإذا ثبت أنه غير صحيح فى حكم الإسلام :

فإن كان ذلك لحمة المحل نسباً أو مصاهرة أو رضا — حكم بفساده وفرق بينهما .

وإن كان ذلك لوقوع العقد فى عدة مسلم — فرق بينهما إذا كانت المدة لا تزال قائمة رعاية لحق المسلم .

وإذا كان ذلك لعدم الشهادة أو لوقوع العقد فى عدة غير مسلم .

فقد ذهب أبو حنيفة إلى أن القاضى يقضى بصحة الزواج فى الحالتين مادام

بعد صحيحاً عندهم ، ولم هذا لا تعرض لهم في شيء من ذلك إذا لم يسلموا
أو يحتكموا إلينا .

قال الحنفية : ولا يصير في اعتباره صحيحاً عندنا حينئذ ، لأن شرط الأشهاد
مختلف فيه ، فإن مالكا وابن أبي ليلى لا يشترطانه لصحة الزواج ، والعلة لم
بتطرق بها حق لمسلم ، ولا يمكن إثبات الحرمة في الحالين حقاً للشرع ، لأن غير
المسلمين ليسوا محاطين بفروع الشريعة ، ولا إثبات العدة حقاً للزوج ،
لأنه لا يمتدده .

وذهب زفر إلى أن القاضى يحكم بفساد الزواج في الحالين ، لأن غير
المسلمين مطالبون في دار الإسلام بما يطالب به المسلمون من أمور العائلات
والزواج منها ، وعدم تعرضنا لهم قبل أن يسلموا أو يحتكموا إلينا - للاعراض
عنهم ، لا للاعتراف بما هم عليه وتقريره .

والصاحبان مع أبى حنيفة في النكاح بغير شهود للخلاف في اشتراط الأشهاد
ومنع زفر في النكاح في العدة لعدم الخلاف في حكمه (١)

الحالة الرابعة : أن يسلم الزوجان أو أحدهما :

فإذا كانت المرأة حينئذ من محارم الزوج نسباً أو رضاعاً أو مصاهرة
أو تزوجها في عدة لمسلم لا تزال قائمة - فرق القاضى بينهما .
وإن لم تكن كذلك - فإن أسلماً معاً بقى الزواج .

وإن أسلم الزوج وحده بقى الزواج إذا كانت المرأة كتابية ، ويعرض عليها
الاسلام إذا كانت غير كتابية ، فإن أسلمت أو اعتنقت ديناً سماوياً بقى الزواج
وإذا فرق بينهما .

(١) راجع ص ٥٠٢ و ٥٠٣ فتح القدير ، ٣٩٦ ج ٢ ابن عابدين .

تنبيهان :

١ - إذا أسلمت المرأة، وأريد عرض الاسلام على زوجها فتبين أنه غائب غيبة مقطعة ، أو طلب لعرض الاسلام عليه فتكرر امتناعه - فرق القاضي بينهما من غير عرض .

٢ - إنما يعرض الاسلام على الرجل أو المرأة إذا كان أهلاً لعرض الاسلام عليه ، بأن كان بالغاً عاقلاً ، أو صبيّاً مميزاً .

فإذا كان صبيّاً غير مميز انتظر تمييزه ، ثم عرض عليه الاسلام .

وإذا كان مجنوناً عرض الاسلام على أبويه رجاء أن يسلم أحدهما فيقبضه ولده ، وتبقى الزوجية ، فإن عرض عليهما فأبياً - أو لم يكن له أبوان - فرق القاضي بينه وبين زوجه بدون انتظار لافاقته .

والفرق بين العصبى غير المميز والمجنون - أن التمييز له مبدأ معلوم ، فلا حرج في انتظاره ، أما الافاقة من الجنون فليس لها وقت معلوم .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، والحمد لله رب العالمين .

{ انتهى }

فهرس الكتاب

الموضوع | الصفحة | الموضوع | الصفحة

مقدمة

مصر، الشريعة والمساها | ٣ | موضح الأحوال الشخصية بها | ٤

الزواج (٧ - ٢٢)

١٧	اختيار المرأة	٧	منى الزواج
١٩	تعارف الزوجين قبل الزواج	٨	عناية الاسلام به
٢٠	طريق المرفة	١١	المث عليه
٢٠	النظر الى المخطوبة	١٢	سبب الناية به والمث عليه
٢٢	المثوبة بالمخطوبة	١٤	صفته الشرعية

الخطبة (٢٣ - ٣٠)

٢٧	قراءة الثالثة	٢٤	من تحمل خطبتها
٢٧	المدول عن الخطبة وأثره	٢٦	أثر حرمة الخطبة في عقد الزواج

عقد الزواج وشروطه (٣٢ - ٨٠)

٤٢	اقتراح الصيغة بالشرط	٣٢	تعريفه ورك
٤٨	زواج التعة	٣٥	شروط العقد
٥٠	مذهب الشعة فيه ومناقشته	٣٦	١ - شروط الانقضاء
٦٨	الاشهاد على الزواج	٣٦	شروط الانقضاء في الصيغة
٧٢	شروط الصحة في الزوجين	٤٠	شروط الانقضاء في العاقد
٧٤	٣ - شروط النفاذ	٤١	شروط الانقضاء في الزوجين
٧٦	٤ - شروط القزوم	٤٢	٢ - شروط الصحة
٧٨	٥ - للشروط القانونية	٤٢	شروط الصحة في الصيغة

من يحرم للزوجين (٨١ - ١١٧)

١٠٣	(ب) التحريم للزمت	٨١	حكمة التحريم
١٠٣	١ - تلحق حق التبرع بالمرأة	٨٥	أنواع التحريم
١٠٦	٢ - عدم الدين السابى	٨٦	(١) التحريم المؤبد
١٠٩	٣ - التطبيق ثلاثا	٨٦	١ - ما يحرم بالنسب
١١٠	٤ - الجمع بين محرمين	٨٩	٢ - ما يحرم بالرضاع
١١٢	٥ - الجمع بين أكثر من أربع	٩٤	٣ - ما يحرم بالمصاهرة
١١٤	حكمة إباحة التعدد	١٠١	أبحرمن الرضاع ما يحرم من المصاهرة

للوضوح الصفحة للوضوح الصفحة

الكفاءة بين الزوجين (١١٨ - ١٢٥)

١٢٤	وقت اعتبارها وسأحب الحق فيها	١١٩	المعانى التي تعتبر فيها
١٢٥	سقوطها بالتقصير	١٢٣	من تعتبر من جهته ومدى اعتبارها

الولاية (١٢٦ - ١٤٣)

١٢٦	من تثبت له الولاية للتصدي	١٢٦	تعريفها وما يشترط في الولي
١٢٩	تعهد الولي وعضه	١٢٧	أنواعها
١٤٠	تزوج فاقد الأهلية	١٢٨	الولاية الفاصدة على النفس
١٤١	خيار البلوغ والافتاة	١٣٢	الولاية التصديدية ومن تثبت عليه
١٤٣	ولاية الإيجاب في القانون	١٣٥	البكر واليتيم ودليل رضاها

التوكيل بالزواج (١٤٤ - ١٤٦)

١٤٥	الوكالة الطائفة	١٤٤	الوكالة القابضة
-----	-----------------	-----	-----------------

حكم الزواج (١٤٧ - ٢١٠)

١٥٣	حكم الزواج الموقوف	١٥٠	حكم الزواج عبر الصحيح
١٥٤	حكم الزواج الصحيح المتألف	١٥٠	الفرق بين ماطل الزواج وفاسده

(١) حقوق المرأة (١٥٥ - ١٩٨)

١ - المهر (١٥٥ - ١٨١)

١٦٨	١ - عندما يسمى نسبة صحبة	١٥٥	حكمه
١٧٠	النسبة الصحيحة بعد العقد	١٥٦	حكمه وجوبه على الرجل وأنواعه
١٧١	٢ - عند عدم النسبة الصحيحة	١٥٧	ما يصلح مهرا ، وزواج الشغار
١٧٢	٣ - عند نسبة أقل من عشرة دراهم	١٥٨	أكثر المهر وأقله
١٧٣	٤ - عند ربط مقدار للمهر بشرط	١٦١	الحقوق المتعلقة بالمهر
١٧٥	تجيل للمهر وتأجيله	١٦٣	ما يجب به للمهر أو مناهل وجوبه
١٧٦	ضمانه والزيادة فيه والمطالبة	١٦٣	ما يؤكد وجوبه في الزواج الصحيح
١٧٧	قبض المهر	١٦٣	الدخول والمحلوة
١٧٨	حلاكه واستهلاكه واستحقاقه	١٦٦	موت أحد الزوجين
١٧٩	قضايا المهر	١٦٨	ما يجب من المهر

الصفحة الموضوع الصفحة الموضوع
٢ — النفقة (١٨٢ — ١٩٨)

١٨٨	ما يرامى في تقديرها	١٨٢	دليل وجوبها على الزوج
١٩٠	المسكن القرمي	١٨٢	حكمة وجوبها عليه
١٩١	نفقة امرأة الغائب	١٨٣	مناط استحقاقها
١٩٤	نفقة امرأة الغائب في القانون	١٨٥	النفقة والمرس
١٩٤	تجيب النفقة	١٨٦	النفقة والسفر
١٩٤	دين النفقة	١٨٧	النفقة والمجلس
١٩٦	المجلس في دين النفقة	١٨٧	النفقة واحتراف المرأة
١٩٧	الأبراء والمفاعة	١٨٧	تقدير النفقة

(ب) حقوق الزوج (١٩٩ — ٢٠٦)

٢٠٣	حق المرأة في زيارة أوليها وعارها	١٩٩	١ — طاعة المرأة وحدودها
٢٠٤	٣ — ولاية التأديب	٢٠٦	٢ — قرارها في البيت وخروجها منه

(ج) الحقوق المشتركة بين الزوجين (٢٠٧ — ٢٠٩)

٢٠٨	٢ — حسن الشرة	٢٠٧	١ — حل الاستنعام
-----	---------------	-----	------------------

(د) حقوق الله تعالى

نكحة

٢١٣	قضايا الزواج	٢١١	زوج المسلم الكتابية
٢١٥	قضايا الزواج بين غير المسلمين	٢١١	ما يخصه من الأحكام

